

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيغل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

### العنوان

## أثر الأزمات المالية العالمية على السوق المصرفية - دراسة حالة السوق المصرفي الإماراتي -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذة:

د. بوحيدر رقية

إعداد الطلبة:

بوفرمل زبيدة

بونقطة دنيا

أعضاء لجنة التقييم:

رئيسا	جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيغل	د. بوباوخة بلال
مشرفا ومقررا	جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيغل	د. بوحيدر رقية
ممتحنا	جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيغل	د. قماش نجيب

السنة الجامعية: 2021/2020



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيغل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

### العنوان

## أثر الأزمات المالية العالمية على السوق المصرفية - دراسة حالة السوق المصرفي الإماراتي -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذة:

د. بوحيدر رقية

إعداد الطلبة:

بوفرمل زبيدة

بونقطة دنيا

أعضاء لجنة التقييم:

رئيسا	جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيغل	.....
مشرفا ومقررا	جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيغل	د. بوحيدر رقية
مناقشا	جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيغل	.....

السنة الجامعية: 2021/2020

## شكر وتقدير

من باب "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" نتقدم بخالص تشكراتنا إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل المتواضع، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة "بوحيدر رقية" التي لم تبخل علينا بالإرشادات والنصائح لإتمام هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية الذين لم يبخلوا علينا بالعلم والمعرفة.

فنسأل الله أن يزيدنا علما وينفعنا بما علمنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

# فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
I	كلمة شكر
II	فهرس المحتويات
V	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
أ-ج	مقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري للأزمات المالية العالمية</b>	
7	المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية العالمية
7	المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية
10	المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية
11	المطلب الثالث: أسباب الأزمة المالية
17	المطلب الرابع: آثار الأزمة المالية
17	المبحث الثاني: ماهية الأزمة المصرفية
17	المطلب الأول: التطور التاريخي للأزمات المصرفية
19	المطلب الثاني: مفهوم الأزمة المصرفية
20	المطلب الثالث: أسباب الأزمة المصرفية
22	المبحث الثالث: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008 وآثارها
22	المطلب الأول: جذور الأزمة المالية العالمية
23	المطلب الثاني: تعريف الأزمة المالية العالمية
25	المطلب الثالث: أسباب الأزمة العالمية لسنة 2008 ومظاهرها
28	المطلب الرابع: أثر الأزمة على اقتصاديات الدول العربية
<b>الفصل الثاني: ماهية السوق المصرفية وأهم تطوراتها المعاصرة</b>	
31	المبحث الأول: ماهية الجهاز المصرفي ومكوناته
31	المطلب الأول: تعريف الجهاز المصرفي
33	المطلب الثاني: البنك المركزي
37	المطلب الثالث: أنواع البنوك ووظائفها
38	المبحث الثاني: التطورات المعاصرة للسوق المصرفية
39	المطلب الأول: أسباب التطورات المعاصرة في السوق المصرفية
40	المطلب الثاني: أثر العولمة المالية على هيكل السوق المصرفية
41	المطلب الثالث: أثر العولمة المالية على الخدمات المصرفية
43	المبحث الثالث: الرقابة المصرفية وتطوراتها على ضوء الأزمة المالية العالمية 2008
43	المطلب الأول: مفهوم الرقابة المصرفية وأهدافها

45	المطلب الثاني: أنواع الرقابة المصرفية وأدواتها
47	المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة
53	المطلب الرابع: الأزمة المالية العالمية ومقررات بازل 2 و3
<b>الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية 2008 على السوق المصرفي الإماراتي</b>	
57	المبحث الأول: لمحة عن السوق المصرفي الإماراتي
57	المطلب الأول: خصائص اقتصاد الإمارات العربية المتحدة
58	المطلب الثاني: نشأة وتطور الجهاز المصرفي الإماراتي
59	المطلب الثالث: مكونات النظام المصرفي الإماراتي
60	المبحث الثاني: واقع السوق المصرفي الإماراتي قبل الأزمة المالية العالمية 2008
60	المطلب الأول: هيكل الجهاز المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2000-2007
61	المطلب الثاني: تطور أصول الجهاز المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2000-2007
62	المطلب الثالث: تطور الودائع والائتمان الممنوح من قبل البنوك الإماراتية 2000-2007
63	المطلب الرابع: تطور مؤشرات الصلابة المالية والربحية في البنوك الإماراتية 2000-2007
65	المبحث الثالث: واقع السوق المصرفي الإماراتي أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية 2008
65	المطلب الأول: تأثير الأزمة المالية العالمية على الإمارات العربية المتحدة
66	المطلب الثاني: هيكل الجهاز المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2008-2018
67	المطلب الثالث: تطور أصول الجهاز المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2008-2018
68	المطلب الرابع: تطور الودائع والائتمان الممنوح من قبل البنوك الإماراتية 2008-2018
69	المطلب الخامس: تطور مؤشرات الصلابة المالية والربحية في البنوك الإماراتية 2008-2018
73	الخاتمة
76	قائمة المراجع
-	الملخص

# فهرس الجداول



الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
28	تطور مؤشرات الأسواق المالية خلال الأزمة المالية العالمية 2008	01
36	ميزانية مختصرة للبنك المركزي	02
61	تطور عدد البنوك وفروعها في دولة الإمارات 2007-2000	03
61	تطور أصول البنوك في دولة الإمارات 2007-2000	04
63	تطور الائتمان والودائع في البنوك الإماراتية 2007-2000	05
64	تطور مؤشرات الصلابة المالية والربحية في البنوك الإماراتية 2007-2000	06
66	تطور عدد البنوك وفروعها في دولة الإمارات 2018-2008	07
67	تطور أصول البنوك في دولة الإمارات 2018-2008	08
69	تطور الائتمان والودائع في البنوك الإماراتية 2018-2008	09
70	تطور مؤشرات الصلابة المالية والربحية في البنوك الإماراتية 2018-2008	10

# فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
16	قنوات انتشار الأزمات المالية	1
62	تطور الأصول البنكية الإماراتية خلال الفترة 2007-2000	2
62	نسبة الأصول البنكية الأجنبية في المصارف الإماراتية خلال الفترة 2007-2000	3
64	نسبة العائد على الأصول في المصارف الإماراتية خلال الفترة 2007-2000	4
68	نسبة نمو الأصول البنكية الإماراتية خلال الفترة 2018-2008	5
68	نسبة الأصول البنكية الأجنبية في المصارف الإماراتية خلال الفترة 2018-2008	6
71	نسبة العائد على الأصول في المصارف الإماراتية خلال الفترة 2018-2000	7

# مقدمة

## مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي جملة من التطورات الاقتصادية التي أدت إلى حدوث أزمات مالية ضربت الأنظمة الاقتصادية، ومست دول العالم خلال فترات مختلفة، حيث ساهمت هذه الأزمات الاقتصادية في زعزعت الاقتصاد واختلفت فيما بينها من حيث آثارها وحدتها. ففي سنة 1929 حدثت أكبر أزمة اقتصادية ضربت خصوصاً الدول المتقدمة والتي عرفت بأزمة الكساد الكبير مروراً إلى أزمة الاثنين الأسود التي ضربت البورصات في سنة 1987، بالإضافة إلى أزمات أخرى ضربت الدول الأوروبية وأمريكا اللاتينية. وكانت الأزمة المالية الأخيرة التي حدثت في سنة 2008 مختلفة عن سابقتها من الأزمات فهي لم تؤثر على البنوك والنظام المصرفي فقط بل امتدت إلى تهديد سلامة النظام المالي العالمي ككل، كما أنها لم تمس الدول المتقدمة فقط بل امتدت أيضاً إلى دول أخرى وذلك نظراً لوجود ارتباط وثيق بين اقتصاديات هاته الدول.

الأنظمة البنكية لها دور كبير في بناء اقتصاد أي دولة سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وهو ما أدى إلى زيادة الحاجة لهذا النوع من المؤسسات المالية نظراً للوظائف والخدمات المتنوعة التي تقدمها للعملاء أهمها منح القروض وقبول الودائع. ويضم الجهاز المصرفي العديد من البنوك لكل منها وظيفة معينة، يتصدرها البنك المركزي الذي يتولى مهمة الإشراف والرقابة على مختلف البنوك الأخرى، بالإضافة إلى البنك المركزي توجد البنوك التجارية وغير التجارية والبنوك الإسلامية والتي تشكل في مجموعها ما يسمى بالسوق المصرفي. باعتبار السوق المصرفي هو المكان الأنسب الذي تستعمله البنوك لعرض منتجاتها المالية حيث يضم هذا السوق عملاء وأفراد لديهم القدرة أو الرغبة الشديدة في الحصول على المنتج و سداد قيمته. ومن أجل ضمان أن البنوك تقوم بعملها على أكمل وجه فإنه تم وضع نظام من قبل السلطة النقدية لحماية البنوك ومراقبتها والذي يعرف بالرقابة المصرفية ويتم من خلال هذا النظام التأكد من سلامة المركز المالي للبنوك وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير حيث أصدرت لجنة بازل عدة مبادئ ومعايير من أجل تقوية الأنظمة المالية. لكن وقوع الأزمة المالية 2008 العالمية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية أولاً ومن ثمة انتشرت إلى مختلف دول العالم أدى إلى إلحاق العديد من التغييرات على الأسواق المصرفية في مختلف دول العالم، خاصة من حيث إفلاس بعض البنوك وتراجع نمو أصول وخصوم وأرباح البعض منها، كما أن لجنة بازل للرقابة المصرفية أدركت أن معاييرها تحمل العديد من النقائص وتم تعديلها وانتقلت من بازل 2 إلى بازل 3.

الإمارات العربية المتحدة دولة تربطها علاقات متشعبة ومتشابكة مع مختلف اقتصاديات دول العالم ومنها الاقتصاد الأمريكي، وهو ما جعلها تتأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من نواحي عدة، وفي دراستنا هذه سنركز على السوق المصرفية الإماراتية وكيفية تأثرها بهذه الأزمة.

**الإشكالية:** تدور إشكالية بحثنا هذا حول السؤال الرئيسي التالي:

ما هي آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على السوق المصرفية في الإمارات؟

**الأسئلة الفرعية:** من أجل الإلمام بجميع جوانب الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو السوق المصرفي؟
- ما هي علاقة الأزمة المالية لسنة 2008 بالسوق المصرفي؟
- كيف أثرت الأزمة المالية لسنة 2008 في معايير لجنة بازل؟
- ما هو واقع السوق المصرفي الإماراتي قبل و أثناء و بعد أزمة 2008؟

**فرضيات الدراسة:** للإجابة عن الإشكالية المطروحة نطلق من الفرضيات التالية:

- أُلحقت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أضراراً كبيرة بالأسواق المصرفية؛
- كان للأزمة المالية لسنة 2008 دوراً كبيراً في تعديل معايير الرقابة المصرفية في إطار لجنة بازل؛
- آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 لم تظهر بشكل جلي على السوق المصرفية الإماراتية نتيجة الدعم المقدم لها من قبل الحكومة.

**أهداف الدراسة:** هناك جملة من الأهداف نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة و تتمثل في:

- التعرف على أهم الأزمات المالية العالمية وخصوصاً أزمة 2008؛
- التعرف على السوق المصرفي الإماراتي وأهم خصائصه؛
- دراسة تأثير أزمة 2008 على السوق المصرفي وخصوصاً سوق الإمارات العربية.

**أهمية موضوع الدراسة:** تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع من أهمية الدور الذي تلعبه البنوك في الاقتصاديات المعاصرة، فهي تساهم في دفع النمو الاقتصادي من خلال الوظائف التي تؤديها، إلا أن النظام البنكي كذلك قد يضر بالاقتصاد في حالة إفلاسه بما يهز الثقة في لنظام المصرفي وما ينتج عنه من تراجع في الادخار ومنه الاستثمار.

**أسباب اختيار الموضوع:** يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- الرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالأزمات المالية وعلاقتها بالأنظمة البنكية؛
- ارتباط الموضوع المدروس بتخصص اقتصاد نقدي وبنكي؛
- خطورة الأزمات المالية التي لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي ككل، ليس فقط على الدول المتقدمة و إنما أيضاً على الدول المتخلفة وذلك للترابط الموجود ما بين اقتصاديات مختلف الدول نتيجة العولمة المتزايدة للاقتصاديات المعاصرة.

**حدود البحث:** وتتمثل حدود هذا البحث فيما يلي:

- تقتصر دراستنا هذه على الأزمات المالية العالمية فقط مع التركيز على أزمة سنة 2008؛
- التركيز فقط على الآثار التي تركتها الأزمة المالية العالمية على الأسواق المصرفية فقط دون أسواق الأوراق المالية؛

- الاقتصاد فقط على دراسة آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على السوق المصرفي الإماراتي المعروف بشدة انكشافه على السوق الأمريكي وتطوره مقارنة مع باقي الأسواق المصرفية العربية؛
- فترة الدراسة تمتد حسب ما توفر لنا من بيانات من سنة 2000 إلى غاية سنة 2018، وهي فترة كافية لظهور كل الآثار المحتملة للأزمة على أي اقتصاد.

**المنهج المتبع:** من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات التي انطلقنا منها اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي من أجل دراسة الجوانب النظرية المتعلقة بالأزمات المالية العالمية وخصوصاً أزمة 2008 و السوق المصرفية، كما درسنا مدى تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على السوق المصرفية في الإمارات العربية المتحدة.

- الدراسات السابقة:** توجد بعض الدراسات التي بحثت في انعكاس الأزمة المالية العالمية 2008 على مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع المصرفي سنذكر بعضها:
- دراسة لبعل فطيمة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.

توصلت الدراسة إلى أن هناك الكثير من الأزمات المالية لكن أغلبها تتمحور أسبابها حول كثرة المضاربات، وتوجه الدول نحو نظام السوق الحر والتحرير المالي، والفساد الاقتصادي المتواجد بالمؤسسات المالية في ظل غياب الشافية والإفصاح عن المعلومات. أما أهم أسباب الأزمة المالية 2008 فهو انخفاض مستوى الرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية الذي أدى إلى تداول سندات رديئة. اتخذت جملة من الإجراءات من طرف الدول لمواجهة الأزمة المالية لسنة 2008 تؤكد على ضرورة وجود دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

- دراسة فيصل نافع كعيد العاني، تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي و المالي للبنوك الأردنية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2010.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح خطورة الأزمات المالية العالمية وتداعياتها على العالم، كما درست تأثيرها على البنوك من حيث الأداء التشغيلي والمالي التي واجهتها كغيرها من البنوك في مختلف دول العالم الآثار السلبية للأزمات المالية العالمية. توصلت هذه الدراسة إلى أن البنوك الأردنية تأثرت بالأزمة المالية العالمية لاسيما في نسب الأداء التشغيلي والأداء المالي.

- دراسة نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج - دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، 2012-2013.

هدفت إلى دراسة العلاقة التي تربط بين العولمة المالية الأزمات المالية و إبراز أهم الوسائل و الآليات والإجراءات الوقائية للخروج من الأزمات المالية. وصلت هذه الدراسة إلى أن العولمة المالية لها دور كبير في كشف ثغرات في النظام المالي مما أدى إلى حدوث أزمات مالية.

**أقسام الدراسة:** قسمنا دراستنا هذه إلى ثلاثة فصول رئيسية وكل فصل يبدأ بمقدمة تتضمن نظرة عامة عن الفصل المدروس، وفي نهايته يتضمن خاتمة تحمل النتائج التي تم التوصل إليها.

**الفصل الأول:** المعنون بـ الإطار النظري للآزمات المالية العالمية قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث. يشمل المبحث الأول على ماهية الأزمة المالية من خلال المفهوم، الأسباب، الأنواع، والآثار، أما المبحث الثاني فخصص للأزمة المصرفية من خلال التطور، المفهوم، الأسباب، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من خلال الجذور، الأسباب، المراحل، والدروس المستفادة من الأزمة.

**الفصل الثاني:** والذي عنوانه ماهية السوق المصرفية وأهم تطوراتها المعاصرة قسم هو الآخر لثلاثة مباحث. المبحث الأول تحت عنوان ماهية الجهاز المصرفي ومكوناته تناولنا فيه مفهوم الجهاز المصرفي وكذا مكوناته من البنك المركزي ووظائفه وأنواع البنوك ووظائفها، أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان التطورات المعاصرة للسوق المصرفية أما المبحث الثالث فخصص لماهية الرقابة المصرفية من خلال المفهوم والأهداف، أنواع الرقابة المصرفية وأدواتها، مبادئ الرقابة و تأثير أزمة 2008 في معايير لجنة بازل.

**الفصل الثالث:** خصص لدراسة حالة السوق الإماراتي وكيفية تأثره بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008. تناولنا في المبحث الأول نظرة عامة عن السوق المصرفي الإماراتي، البنك المركزي الإماراتي، المؤسسات المصرفية والبنوك فيها، أما المبحث الثاني تناولنا فيه واقع السوق المصرفي الإماراتي قبل الأزمة المالية العالمية 2008، والمبحث الثالث والأخير خصصناه لعرض واقع السوق المصرفي الإماراتي أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية 2008.

**صعوبات الدراسة:** واجهتنا في انجاز هذه المذكرة الصعوبات التالية:

- ضيق الوقت للتحضير وانجاز الدراسة؛
- نقص المعلومات خصوصا في الجزء المتعلق بدراسة تأثير أزمة 2008 على السوق المصرفي الإماراتي؛
- صعوبة تنسيق الإحصائيات الخاصة بالسوق المصرفي الإماراتي لوجودها متفرقة في عدة تقارير.



# الفصل الأول: الإطار النظري للأزمات المالية العالمية

## تمهيد

عرف العالم العديد من الأزمات المالية التي كانت لها آثار سلبية على الاقتصاد العالمي، فهي تعد ظاهرة مثيرة للقلق خاصة بعد ارتفاع وتيرة وحدة هذه الأزمات في العقود الثلاثة الماضية، وهي من أهم المواضيع التي أثارت اهتمام الباحثين الاقتصاديين نظرا للتكاليف الباهظة التي تحملها للخروج منها وتعافي الاقتصاد منها. وقد شهد العالم سنة 2008 أزمة مالية حادة تحولت إلى أزمة اقتصادية هي الأكثر حدة منذ أزمة الكساد الكبير في القرن العشرين، حيث ضربت هذه الأزمة اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى باقي دول العالم. وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الجوانب النظرية للأزمة المالية العالمية من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية

المبحث الثاني: ماهية الأزمة المصرفية

المبحث الثالث: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008 وآثارها

## المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية العالمية

تميز موضوع الأزمات المالية في السنوات الأخيرة بأهمية كبيرة من طرف الباحثين والأكاديميين والمؤسسات المالية والاقتصادية العالمية، نظرا لكونها خطيرة حيث نتج عنها أضراراً مدمرة على مستوى الاقتصاديات العالمية المتقدمة ومنها الناشئة.

### المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية

سننتظر في هذا المطلب إلى التعريف بالأزمة المالية وخصائصها.

#### أولاً- تعريف الأزمات المالية

قبل أن نعرف الأزمة المالية سنوضح مصطلح الأزمة بصفة عامة، فالأزمة تعرف على أنها "خلل نتيجة لأوضاع غير مستقرة، يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية وغالبا ما تكون بفعل الإنسان"<sup>(1)</sup>. أما من الناحية الاقتصادية فتعرف على أنها "اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في إحدى الأنشطة الاقتصادية أو في مجمل النشاط الاقتصادي في أحد البلدان وتخلق بصورة عامة من الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض والطلب"<sup>(2)</sup>. و يعود أصل كلمة أزمة إلى المصطلح اللاتيني "criss" وإلى الكلمة اليونانية "krisi" والأزمة مصطلح قديم ترجع جذوره التاريخية إلى الطب الإغريقي،

(1) عمري عمار، فالي نبيلة، الأزمة المالية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف 20، الجزائر، أكتوبر 2001.

(2) المرجع نفسه.

وتعني نقطة تحول أي قرار حاسم في حياة المريض وهي تطلق للدلالة علي حدوث تغير جوهري ومفاجئ في جسم الإنسان<sup>(1)</sup>.

يقصد بالأزمات المالية ذلك الانهيار المفاجئ في سوق الأسهم أو عملة دولية ما، أو سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة سريعة<sup>(2)</sup>. كما تعرف أيضا على أنها "هي التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها هو فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة، وفي أسعار الأسهم وبالتالي الأثر السلبي على قطاع الإنتاج والعمالة وما ينجم عنها إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية"<sup>(3)</sup>. وهناك من يعرفها على أنها "تتمثل في الاضطراب الذي يحدث في سوق الأوراق المالية، ويتميز هذا الأخير بانخفاض في أسعار الأصول وإعسار المدينين والوسطاء، وهذا الاضطراب ينتشر عن طريق تشعب النظام المالي، ويعمل على إتلاف طاقة السوق كما يؤثر على فعالية رؤوس الأموال في الاقتصاد"<sup>(4)</sup>. ويعرف Fredrik Mishkan الأزمات المالية على أنها "عبارة عن أسواق المال، الذي يكون فيه سوء الاختيار والمخاطرة المعنوية سيئة لدرجة أن سوق المال يكون غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة إلى هؤلاء الذين يكون لديهم أفضل الفرص الاستثمارية"<sup>(5)</sup>. من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الأزمة المالية هي عبارة حالة من الاضطراب أو التوتر المالي يفضي إلي تعرض المتعاملين في الأسواق المالية إلى مشكلات سيولة وتعسر مما يستدعي تدخل السلطات لاحتواء تلك الأوضاع وقد تأخذ الأزمة شكل أزمة مديونية مصرفية.

### ثانيا- خصائص الأزمة المالية

تتميز الأزمة المالية بالخصائص التالية<sup>(6)</sup>:

- الأزمة المالية حدث مفاجئ وغير متوقع يستقطب اهتمام الجميع، فهي تقع بشكل مفاجئ، مما يدفع بصاحب القرار إلى ضرورة اتخاذ قرار فوري وعاجل للحد من آثارها، وهو ما يصعب عليه الاختيار بين البدائل المطروحة أمامه، والأزمة المالية حدث مفاجئ في كل جوانبه أو جانب من جوانبه الجوهرية، بمعنى أن هذه الأزمة لم تكن متوقعة إطلاقا، أو أنها كانت متوقعة إلا أن المفاجئة فيها هو مدى تأثيرها وسرعة انتشارها،

(1) كمال رزيق، حسين توفيق، الجوانب النظرية للأزمة المالية، المؤتمر العلمي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية علي منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009، ص7.

(2) مريم شريف جنحيط، علاقة الالتزام بمعايير العولمة بالأزمات المالية العالمية مداخله الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سطيف،الجزائر يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص4.

(3) عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص200.

(4) كمال رزيق، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي 10-11 نوفمبر 2009.

(5) نصيرة بعون بجاوي، الأزمة المالية العالمية وضرورة الإصلاح النقدي الدولي، منتجة للطباعة براقى الجزائر، 2011، ص17.

(6) فارس بن رقق، مواجهة الأزمة المالية بين تدابير صندوق النقد الدولي وخطة الإنقاذ الأمريكية، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص5،6.

وضخامة الخسائر المترتبة عنها، وتوقيت وقوعها، كما أن عنصر المفاجئة يجعلها تستقطب الجميع من وسائل الإعلام، وأصحاب القرار، والمؤسسات المالية والمستثمرين؛

- التعقيد والتشابك والتداخل في عواملها وأسبابها، فالآزمة المالية تتميز بتعقيد وتشابك وتداخل الأحداث المسببة لها، فهي ناتجة عن العديد من العوامل والأسباب ذات الآزمنة والأمكنة المختلفة، التي تضافرت فيما بينها لإحداث هذه الآزمة؛

- ضيق الوقت المخصص لمواجهتها فحدثت أزمة مالية يستدعي تدخل أصحاب القرار بشكل سريع من أجل احتواء آثارها والحد من انتشارها، وعند ذلك يجد أصحاب القرار أنفسهم أمام العديد من البدائل المطروحة للقيام بهذه المهمة، غير أن ضيق الوقت يكون حائلا بينهم وبين دراسة هذه البدائل من أجل اختيار البديل الأكثر ملائمة لمواجهتها، وهو ما قد يدفع بهم إلى محاولة إطالة وقت هذه الآزمة حتى يتسنى لهم اختيار البديل الأنسب؛

- عدم وضوح الرؤية وسيادة حالة من الخوف أمام تسارع الأحداث ونقص المعلومات المتوفرة، ويسود نوع من الغموض يمنع الرؤية بشكل واضح، وهو ما يصعب من مهمة أصحاب القرار في اتخاذ التدابير الملائمة. كما تسود حالة من الخوف فقد تصل إلى حد الرعب من آثارها وتداعياتها، نتيجة الشك في نجاعة التدابير المتخذة والنتائج المترتبة عنها وانعكاس ذلك على أصحاب المصالح المتباينة.

### ثالثا- مراحل نشأة الآزمة المالية وتطورها

في الواقع إن الآزمة كظاهرة اجتماعية واقتصادية مثل باقي الظواهر تمر بمراحل وخطوات معينة ويكون لها دورة حياة مثل أي كائن، وتمر الآزمة في دورة نشأتها واكتمالها بمجموعة مراحل أساسية توضح سلسلة تطورها منذ بدايتها كحدث عارض بل قبل ظهورها على السطح وحتى مواجهته وبدء التعامل معه، بالرغم من اختلاف الكتاب حول تسمية مراحل الآزمة، إلا أنهم جميعا لا يختلفون في المضمون، وفي المراحل الأساسية التي تمر بها الآزمة وتتحدد هذه المراحل كالتالي<sup>(1)</sup>:

**1. مرحلة ميلاد الآزمة:** ويطلق عليها مرحلة التحذير أو الإنذار المبكر للآزمة، حيث تبدأ الآزمة في الظهور لأول مرة في شكل إحساس مبهم وتندر بخطر غير محدد المعالم بسبب غياب كثير من المعلومات حول أسبابها أو المجالات التي سوف تخضع لها وتوول إليها. من العوامل الأساسية في التعامل مع الآزمة في مرحلة الميلاد قوة وحسن إدراك متخذ القرار وخبرته بمرتكزات النمو ومن ثم القضاء عليها في هذه المرحلة أو إيقاف نموها مؤقتا قبل أن تصل حدتها لمرحلة الصدام.

**2. مرحلة نمو الآزمة:** تنمو الآزمة في حالة حدوث سوء الفهم لدى متخذ القرار في المرحلة الأولى (ميلاد الآزمة) حيث تتطور نتيجة تغذيتها من خلال المحفزات الذاتية والخارجية التي استقطبتها الآزمة وتفاعلت معها،

(1) جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي، الآزمة المالية، ط1، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية بغداد بيروت

وفي مرحلة نمو الأزمة يتزايد الإحساس بها، ولا يستطيع متخذ القرار أن ينكر وجودها نظرا للضغوط المباشرة التي تسببها الأزمة؛

**3. مرحلة نضج الأزمة:** تعتبر من أخطر مراحل الأزمة، إذ تتطور الأزمة من حيث الحدة والحماسة نتيجة سوء التخطيط أو ما تتسم به خطط المواجهة من إخفاق. عندما يكون متخذ القرار على درجة كبيرة من الجهل والاستبداد برأيه أو اللامبالاة فإنها تصل إلى مراحل متقدمة حيث تزداد القوة المتفاعلة في المجتمع والتي تغذي الأزمة بقوى تدميرية بحيث يصعب السيطرة عليها؛

**4. مرحلة انحسار الأزمة:** تبدأ الأزمة بالانحسار والتقلص بعد الصدمة العنيفة التي تفقدها جزءا هاما من قوة الدفع لها ومن ثم تبدأ في الاختفاء التدريجي، وهناك بعض الأزمات تتجدد لها قوة دفع جديدة عندما يفشل الصراع في تحقيق أهدافه، وينبني على ذلك أنه من الأهمية أن يكون لدى القيادة بعد النظر في مرحلة انحسار الأزمة وضرورة متابعة الموقف من جوانبه كافة، خشية حدوث عوامل جديدة خارجية؛

**5. مرحلة اختفاء وتلاشي الأزمة:** تصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تفقد بشكل كامل قوة الدفع المولدة لها أو لعناصرها حيث تتلاشى مظاهرها، وتمثل آخر مراحل تطور الأزمة التي تصل إليها بعد تصاعد أخطارها إلى مرحلة التلاشي.

في جميع مراحل الأزمة يجب أن يكون صانع القرار ملما بأدوات التعامل مع الأزمة حسب مقتضيات وظروف كل مرحلة حتى لا يقع فريسة لمسألة التشخيص، ومن الجدير بالملاحظة أن مراحل نشوء الأزمة في تتابعها واتصالاتها تشكل حلقات متصلة يصعب فصلها أو تجاوز إحدى مراحلها.

### المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الأزمات المالية:

#### أولاً- الأزمة المصرفية

تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، فيما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فإنه لا يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك، وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى، فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية وعندما يحدث العكس أي تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض وهو ما يسمى بأزمة الائتمان<sup>(1)</sup>.

#### ثانياً- أزمة العملة وأسعار الصرف

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة بأزمة ميزان المدفوعات وتحدث تلك الأزمة لدى اتخاذ السلطة

(1) نزهان محمد سهو، الأزمة العالمية الراهنة المفهوم الأسباب التداعيات، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010، ص 255، 256.

النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لانهايار سعر تلك العملة. وهو شبيه بما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997. وعلى الرغم من قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية، قد يبدو القرار تطوعيا من السلطة النقدية، إلا أنه في أغلب الحالات يكون قرارا ضروريا تتخذه في حالة وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجية. بعض تلك الآزمات لها أثر محدود على القطاع غير المالي، أما البعض الآخر فيلعب دورا أساسيا في تباطؤ النمو الاقتصادي وحدث الانكماش وقد تصل إلى درجة الكساد<sup>(1)</sup>.

### ثالثا- آزمات أسواق المال (حالة فقاعات)

تحدث العديد من الآزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بالظاهرة الفقاعة Bubble، حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مسوغ، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم على سبيل المثال هو الريح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيع ذلك الأصل، فيبدأ سعره في الهبوط ومن ثم تبدأ حالات زعر في الظهور فتتهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في القطاع ذاته أو القطاعات الأخرى<sup>(2)</sup>.

### رابعا- أزمة الديون

تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقرض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة، وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص) أو بدين سيادي (عام)<sup>(3)</sup>. كما تنشأ عندما تعجز الدولة عن سداد قروضها والفوائد المترتبة عليها، وتعتبر هذه الأزمة من أخطر الآزمات المالية لكونها تجعل الدول أكثر تبعية وأضعف موقفا ماليا أمام العالم الخارجي. وترتبط أزمة الديون بتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته مما يؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل يحدث التعثر في السداد لمجموعة من الأسباب أهمها الملاءة المالية المشكوك بها للمقرض وتساهل إدارة البنوك في منح الائتمان دون ضمانات كافية من المقرض<sup>(4)</sup>.

### المطلب الثالث: أسباب الأزمة المالية

لا يمكن إرجاع الآزمات المالية إلى سبب واحد فقط، بل هناك مجموعة من الأسباب تؤدي إلى حدوث الأزمة المالية، ويمكن تلخيص أهمها في:

#### أولاً- عدم استقرار الاقتصاد الكلي

(1) جواد كاظم البكري، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

(2) المرجع نفسه، ص 27-29.

(3) نادية عقون، العولمة الاقتصادية الآزمات المالية الوقاية والعلاج دراسة لأزمة الرهن العقاري الولايات المتحدة، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم

الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013، ص 9.

(4) عبد الكريم العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الآزمات الاقتصادية والمالية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،

إن أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد والوفاء بالتزاماتهم خصوصا خدمة الديون. تشير بيانات البنك الدولي إلى حوالي 75% من الدول النامية التي حدثت بها أزمة مالية، شهدت انخفاض في شروط التبادل التجاري حوالي 10% قبل حدوث الأزمة، وشكل انخفاض شروط التجارة سببا رئيسيا للأزمة المالية في حالة كل من فنزويلا والإكوادور حيث الاعتماد الكبير في الصادرات على النفط الخام مع صغر حجم الاقتصاد وقلة تنوعه.

وتعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية، فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة عالميا لا تؤثر فقط على تكلفة الإقراض بل الأهم من ذلك أنها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ودرجة جاذبيتها، ويقدر ان ما بين 50-67% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية خلال حقبة التسعينات، كان سببها المباشر التقلبات في أسعار الفائدة عالميا.

كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية المصدر الثالث من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي، والتي كانت سببا مباشرا أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية وأكدت دراسات مختلفة على هذه الحقيقة وأظهرت أن 22 دولة نامية في أمريكا الجنوبية قد عانت من اضطرابات في أسعار الصرف الحقيقية كأحد آثار ارتفاع الأرباح في قطاع التجارة الخارجية أو ارتفاع أسعار الفائدة المحلية. أما محليا فالتقلبات في معدل التضخم تعتبر عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصا منح الائتمان وتوفير السيولة، وقد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا لحدوث الأزمات المالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية ودول العالم النامي، كما أن هناك آثار سالبة أخرى على مستويات النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتي كان لها دورا هاما في التهيئة لحدوث الأزمات المالية<sup>(1)</sup>.

### ثانيا- اضطرابات القطاع المالي

يشكل التوسع في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج، وانهيار سوق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمة المالية، كذلك الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرير المالي غير الوقائي وغير الحذر بعد سنوات من الانغلاق وسياسات الكبت المالي بما في ذلك ضغط الاقتراض وصغر حجم ودور القطاع المالي في الاقتصاد. أدى التوسع في منح الائتمان إلى حدوث ظاهرة تركيز الائتمان سواء في نوع معين من القروض مثل القروض الاستهلاكية أو العقارية أو لقطاع واحد كالقطاع الحكومي أو الصناعي أو التجاري، كما كانت انتكاسة سوق الأوراق المالية هي القاسم المشترك في العديد من الأزمات المصرفية في الدول النامية وكانت الانتكاسة أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية خلال حقبة

(1) التوني ناجي، الأزمات المالية، جسر التنمية، العدد 29، المعهد العربي للتخطيط، 2004، ص 4.

الثمانينات والتسعينات، ودلت دراسة Mishkan سنة 1994 أنه من بين الدلالات الظاهرة والقوية التي تسبق حدوث الأزمات المالية انهيار سوق الأوراق المالية بصورة متكررة كما حدث في فنزويلا في بداية التسعينات، ويمكن إبراز اضطرابات القطاع المالي فيما يلي:

**1. عدم تلائم أصول وخصوم المصارف:** إذ يؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم بين أصول وخصوم المصارف، خصوصا من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية وسعر الصرف ثابتا مما يغري المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج، وقد يتعرض زبائن المصارف كذلك إلى عدم التلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية وعدم التلاؤم أيضا بالنسبة لفترات الاستحقاق؛

**2. تحرير مالي غير وقائي:** إن التحرير المتسارع بعد فترة من الانغلاق والتقييد يؤدي إلى حدوث أزمة، فعندما يتم تحرير أسعار الفائدة تفقد البنوك الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل أسعار الفائدة المدارة، ويتوافق ذلك مع التوسع في الائتمان والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، كما أن التحرر المالي يعني دخول مصارف أخرى إلى السوق المالي المحلي مما يزيد من الضغوط التنافسية على المصارف المحلية وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها البنك؛

**3. تدخل الدولة في تخصيص الائتمان:** من المظاهر المشتركة للأزمات المالية في العديد من الدول كان الدور الكبير في العمليات المصرفية خصوصا في عملية تخصيص القروض الائتمانية، وفي كثير من الأحيان كانت الحكومة تقوم بتوزيع الموارد المالية المتاحة على القطاعات أو لخدمة أغراض أخرى قد تكون سياسية بالدرجة الأولى وليست اقتصادية؛

**4. ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي:** تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من الضعف في النظم المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصا فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة البنك الائتمانية. كما تعاني من الضعف القانوني السائد للعمليات البنكية وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد ونسبتها من رأس مال البنك. كما يؤدي نقص الرقابة إلى التقييم غير الدقيق وغير الكافي للمخاطر الائتمانية وتركيز المخاطر في مجال واحد كالتوسع في منح القروض العقارية والاستهلاكية، كما حدث في الأزمة المالية في كوريا الجنوبية. وأظهر تتبع التاريخي للأزمات المالية أن التنظيم والرقابة يأتیان دائما بعد حدوث الأزمة، والملاحظ أيضا التراجع عن تلك الإجراءات التنظيمية بمجرد زوال حدة الأزمة مما أدى إلى تكرار الأزمات وبالتالي عدم وجود وقاية حقيقية في معظم الأحوال تتم معالجة الجوانب الفنية المسببة للأزمة وتجاهل الجانب الهيكلي والتنظيمي<sup>(1)</sup>.

### ثالثا- سياسات سعر الصرف

<sup>(1)</sup> عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009-2010، ص 8-9.



يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي ظل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور الملاذ الأخير للاقتراض بالعملة الأجنبية حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي وحدثت أزمة سيولة، ويتمخض عن أزمة السيولة ظهور العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم النقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية، ما يزيد من الضغوط وتفاقم حدة الأزمة المالية على القطاع المصرفي، في المقابل وعند انتهاج سياسة سعر الصرف المرن فإن حدوث أزمة السيولة سوف يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة وأصول وخصوم المصارف إلى مستوى أكثر اتساقاً مع متطلبات الأمان المصرفي<sup>(1)</sup>.

#### رابعاً - تشوه نظام الحوافز

دللت التجارب العالمية على أن الإدارات العليا في المصارف وقلة خبرتها، كانت من الأسباب الأساسية للأزمات المالية المصرفية، وأن عملية تعديل هيكل المصرف وتدوير المناصب الإدارية لم تنجح في تفادي حدوث الأزمات أو الحد من آثارها لأن نفس الفريق الإداري ظل في مواقع اتخاذ القرارات، بحيث لم يحدث تغيير حقيقي في الإدارة وطريقة تقييمها وإدارتها لمخاطر الائتمان، ودلت التجارب كذلك على أن الإدارات العليا في حالات متعددة نجحت في أن تخفي الديون المدومة للمصرف لسنوات، وذلك نتيجة لضعف الرقابة المصرفية من ناحية وضعف النظم والإجراءات المحاسبية من ناحية أخرى، وهذا الوضع جعل من الصعب التعرف على العلامات السابقة لحدوث الأزمة المالية والاستعداد الجيد لها لتفادي حدوثها والتخفيف من آثارها<sup>(2)</sup>.

#### خامساً - الفساد في المجال الاقتصادي والمالي والإداري

وذلك بتقديم أرقام وهمية عن أرباح خيالية تساهم في رفع أسعار أسهم هذه الشركات وتضليل المستثمرين، ليستفيد المديرون بتضخيم مكافآتهم السنوية دون مبالاة بخسائر حملة الأسهم وأصحاب المعاشات من جراء إفلاس الشركات أو هبوط أسعار الأسهم في البورصة، وقد أرجع الاقتصادي الأمريكي المعروف جوزيف ستيجلز الحائز على جائزة نوبل في علم الاقتصاد أن السبب الكامن وراء اتساع رقعة ممارسات الفساد والتدليس المالي في الاقتصاد الأمريكي إلى عاملين أساسيين:

- تتمتع رؤساء الشركات الأمريكية الكبرى بما يسمى (stock options)، أي الحصول على حوافز في شكل مجموعة من أسهم الشركات التي يعملون بها، وبالتالي تكون مصلحتهم في الحفاظ على مستوى أسعار مرتفعة لتلك الأسهم، لتتم تصفيتها في وقت الذروة، وجنيهم الأرباح الكبيرة من وراء ذلك؛

(1) التوني ناجي، مصدر سبق ذكره، ص 8.

(2) عبد القادر بريش، محمد طرشي، التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، يومي 5-6 ماي 2009.

- قيام شركات المحاسبة والمراجعة في ظل النظام الأمريكي بأعمال المراجعة، وهو ما يؤدي إلى التلاعب بالحسابات والقوائم المالية، وفقا لأهواء الإدارة، حتى لا تفقد تلك المكاتب الأتعاب الاستثمارية الضخمة التي تفوق بكثير أتعاب المراجعة<sup>(1)</sup>.

#### سادسا- ضعف الانضباط المالي

يمثل الافتقار إلى الانضباط المالي أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى اندفاع الدول نحو الأزمات المالية والمصرفية، ويكون ذلك عندما لا تتوفر نفس المعلومات للجميع وحينما تتعذر الثقة بين تلك الأطراف (المقرض والمقترض)، هذا ينتج عنه معلومات غير متماثلة وهي تعبر عن موقف يكون أحد الأطراف المتعاملين في النواحي المالية لديه معلومات أكثر من الآخرين، مما يترتب على ذلك أن الطرف الآخر لن يستطيع تقييم المخاطر بشكل سليم وينتج عنه اتخاذ قرارات خاطئة، كما يترتب عليه تزايد المخاطر المعنوية، في نفس الوقت تنشأ ظاهرة ما يسمى بالمستفيد المجاني حيث لا يستطيع من لديه معلومات منع الآخرين من الاستفادة منها<sup>(2)</sup>.

#### سابعا: قنوات انتشار الأزمات المالية

أول ما تظهر الأزمة المالية تكون مرتكزة على أحد متغيرات النظام المالي، ثم سرعان ما تنتشر عبر قنوات بين مختلف الأسواق، يمكن توضيحها في الشكل 1، ويمكن شرح دور هذه القنوات في نقل عدوى الأزمات المالية بين الأسواق كما يلي<sup>(3)</sup>:

- 1. القناة رقم(1):** توضح إمكانية انتقال أزمة المديونية في سوق القروض والسندات نحو الجهاز المصرفي وذلك بسبب الانقطاع عن دفع خدمة الدين الخاصة بالدول مما يؤثر سلبا على البنوك ويزيد احتمال إفلاسها.
- 2. القناة رقم(2):** تبين الحالة العكسية للقناة الأولى، حيث أن ظهور حالات الإفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدينين وبالتالي احتمالات إفلاسهم كذلك.
- 3. القناة رقم(3):** أزمة سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرين عنها والتحول إلى سندات بعملة أخرى.
- 4. القناة رقم(4):** إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعا لدى المستثمرين (الأجانب خاصة) فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث هناك اضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.

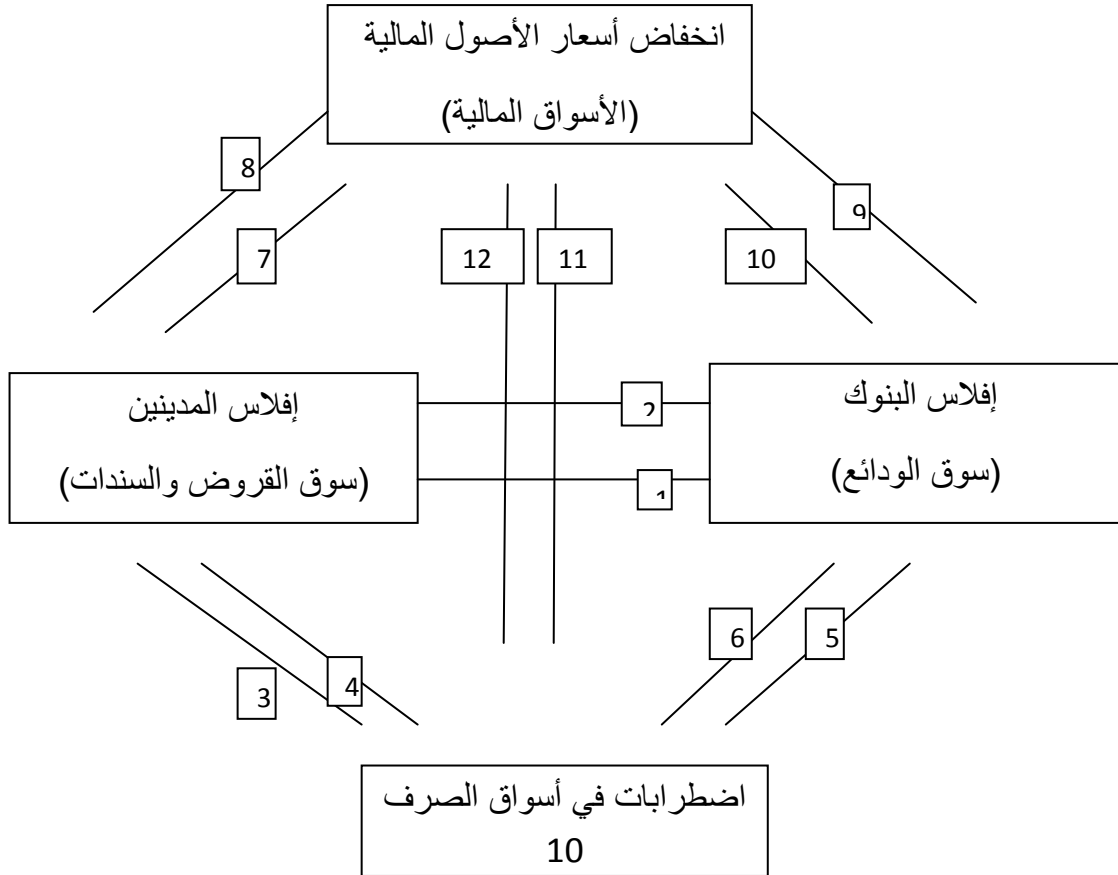
(1) محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية قديمها وحديثها أسبابها ونتائجها والدروس المستفادة، الطبعة الأولى، دار الإثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص85.

(2) عبد الغاني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات والتعطر المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة والاقتصاديات الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر، 2009.

(3) مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحكومة الشركات دورها وأسبابها تداعياتها أفاقها، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص، 23-24.

5. القناة رقم(5): قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر الصرف وهو ما يسبب أزمة مصرفية لدى البنوك.

الشكل 1: قنوات انتشار الأزمات المالية



المصدر: مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحكومة الشركات (جذورها، أسبابها، تداعياتها، آفاقها)، ط1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص.22

6. القناة رقم(6): إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات الالتزامات مع الخارج خاصة، سيؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج.

7. القناتين رقم(7)و(8): وتمثلان الانتقال من الأزمة في أسواق الأسهم إلى أزمة في أسواق السندات وهي غالبية الحدوث بالنظر إلى الاستثمار في السندات الذي هو بديل عن الاستثمار في الأسهم.

8. القناتين رقم (9)و(10): تعبر عن انتقال الأزمة في أسواق الصرف إلى أسواق المال والعكس، حيث أن عدد كبير من البنوك كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية، كما أن البنوك وخاصة في الدول المتقدمة تمتلك حصة كبيرة من رسملة سوق المال.

9. القناتين رقم (11)و(12): تصنف كيف يمكن لأزمة في سوق الصرف أن تتحول إلى أزمة في أسواق المال والعكس، فمثلا عند تخفيض العملة يحدث هلع لدى المستثمرين الأجانب ويقبلون بالتخلي عن أصولهم المالية المقدمة بتلك العملة.

خلاصة القول أن قنوات انتقال الأزمة داخل أسواق المال متعددة ومتشابكة، بالشكل الذي يصعب من الفصل بينها.

### المطلب الرابع: آثار الأزمة المالية

تترتب على الأزمات المالية سلسلة من الانهيارات يمكن حصر نتائجها فيما يلي: (1)

- ضياع مدخرات المودعين و ثرواتهم وضعف الثقة في النظام المصرفي باعتباره وسيط بين المدخرين والمستثمرين؛
- توقف الكثير من المشاريع التي تعتمد في تمويلها على المصارف المتعثرة، كما أن الكثير من الشركات لن تجد التسهيلات الاقتصادية للحصول على المتطلبات التشغيلية، ويرتفع معدل افلاس الشركات مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة؛
- تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض قيمة الأصول مما يدخل النظام الاقتصادي في معضلة خصوصا عندما تستخدم هذه الأصول كضمان للقروض المصرفية؛
- عدم ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني وإذا كانت استثمارات مباشرة، أو غير مباشرة في محافظ الأوراق المالية فإنهم سوف يهرعون إلى سحب هذه الاستثمارات إلى خارج الدولة، مما يشكل ضغط على أرصدة العملات الأجنبية وبالتالي يؤدي إلى تدهور أو انهيار العملة الوطنية؛
- تضائل الثقة بالأنظمة الاقتصادية خاصة المالية منها والسياسية القائمة؛
- انخفاض في الإنفاق العام والخاص وزيادة عجز الحساب وتفاقم في المديونية الخارجية؛
- تدهور في مؤشرات البورصات العالمية وانخفاض في أسعار الأسهم وخاصة للشركات متعددة الجنسيات؛
- حدوث انخفاض في الدخل الوطني وانكماش في التجارة للدول المعنية بالأزمة.

### المبحث الثاني: ماهية الأزمة المصرفية

تواجه السوق المصرفية على غرار بقية الأسواق عدة مخاطر قد تؤدي بها إلى أزمة مالية لذا سنتعرف على الأزمة التي تصيب السوق المصرفية وعن الأسباب المؤدية لها؛ ذلك أن الأزمات المصرفية نادرة نسبيا في الخمسينيات والستينيات بسبب الركود في رأس المال والتحويل ولكنها أصبحت أكثر شيوعا في التسعينيات وتحدث بالتراكم مع أزمة سعر الصرف.

### المطلب الأول: التطور التاريخي للأزمات المصرفية

سننتقل في هذا المطلب إلى التطور التاريخي للأزمات المصرفية، فقد شهد الاقتصاد العالمي ومنذ عام 1816م، حتى نهاية القرن العشرين وما تلاها عدد كبير من الأزمات المصرفية، حدثت في كل من نيكاراغوا

(1) بلال خلاف السكارنة، إدارة الأزمات المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن 2015، ص50.

سنتي 2000-2001م، وتركيا سنوات 2000-2002م، والأرجنتين سنوات 2001-2002م وغيرها. إذ أن تواتر الأزمات هي من سمات النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يعرف عنه أنه نظام أزمي.

الأزمات المصرفية لها امتداد تاريخي يعود إلى أواخر القرن التاسع عشر وما قبله، فالأزمة التي أصابت مجموعة من مصارف بيرنجر في المملكة المتحدة بين سنوات 1890م-1893م دلالة على ذلك الامتداد، ومن ثم انتقلت بعدها الأزمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ابتدأت بأزمة مصرفية ما لبثت أن أصابت الإنتاج الصناعي والزراعي وأصبحت أزمة كساد اقتصادي. إن الامتداد التاريخي للأزمات المصرفية يشير بوضوح إلى أن تلك الأزمات هي من الظواهر القديمة. بل هي ليست ظاهرة جديدة أو سعة تنفرد بها النظم المصرفية الحالية. كما كانت هناك أيضا أزمات مصرفية قبل هذا التاريخ كانت انعكاسا لأزمات تجارية أو أزمات بورصة الأسهم وما شابه ذلك وبالتالي ترتب عنها ظهور حالات إفلاس العديد من المصارف بسبب تورطها في عمليات المضاربة في البورصة أو إفراطها في الائتمان الممنوح للشركات والمؤسسات كما كانت الحالة في أزمة معركة واترلو عام 1816م، وأزمة بورصة لندن عام 1825م.

إن المتابع لسلسلة الأزمات المصرفية خلال الفترة المنصرمة وإلى نهاية القرن العشرين، يلحظ وبسهولة أن هناك تباين فيما بينها من حيث منشئها وطبيعتها وأبعادها وكلفتها وأسبابها وآثارها، وهذا يعود إلى طبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد العالمي ومتغيراته المستمرة فضلا عن أحوال اقتصاديات بلدان الأزمة، ومن هنا يمكن تصنيف فترات التطور التاريخي للأزمات المصرفية على أساس التطور في المتغيرات الناجمة عن سياسات التحرير المالي كمرحلة جديدة في الاقتصاد وما قبل هذه المرحلة إلى مرحلتين:<sup>(1)</sup>

### أولاً- مرحلة الكبح المالي

هي المرحلة التي سعت فيها اقتصاديات البلدان الصناعية والنامية على حد سواء لفرض القيود المتشددة على رؤوس أموالها الداخلية والخارجية وأسعار صرف عملاتها وسعر الفائدة، اعتقادا منها من أن هذه السياسات التقيدية سواء كانت من السلطة المالية أو النقدية تصب في إطار تحقيق التوازن الداخلي لقوى السوق الداخلية، من جانب ومحاولة تجنيب اقتصادياتها الاختلالات التي قد يتعرض لها عناصر الاقتصاد الكلي وما يترتب عليها من مشاكل مالية ونقدية من جانب آخر. وبالتالي فإن إتباع هذا النمط من السياسات سيحقق فائضا في ميزانها التجاري من خلال الميزة التنافسية لصادرتها بعد التحكم بمفاتيح الاقتصاد الأساسية، كانت أزمات سعر الصرف الأكثر شيوعا خلال هذه الفترة وبعدها ساد انتشار الأزمة المصرفية نتيجة لسياسات التحرير المالي.

### ثانياً- مرحلة التحرير المالي

وهي المرحلة التي شهد فيها العالم عددا كبيرا من الأزمات المصرفية المتعاقبة، والتي كانت ظاهرة جديدة وملفتة للنظر استحوذت العناية والتركيز من قبل الباحثين سيما خلال عقدي الثمانينيات في البلدان الصناعية وبلدان الأسواق الناشئة، نتيجة قيامها بتحرير نظمها المالية والمصرفية والاندماج مع السوق العالمي،

(1) صباح حسين العكيلي، الأزمة المصرفية وتوجهات السياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص14.

وكذلك القيام بتخفيض القيود والغائها على أسعار صرف عملاتها وأسعار فائدها. وبالتالي حدثت هذه الآزمات نتيجة الانفتاح الاقتصادي غير القائم على الإجراءات الوقائية الداخلية والتهيئة المسبقة لتدفقات رؤوس الأموال.

### المطلب الثاني: مفهوم الآزمة المصرفية

سننظر في هذا المطلب إلى تعريف الآزمة المصرفية وخصائصها.

#### أولاً- تعريف الآزمة المصرفية

تسمى أيضا الذعر المالي "Financial panic" وهي عبارة عن حالة عدم الاستقرار تحدث نتيجة انهيار أحد المصارف، وذلك عندما يقوم المودعون بسحب ودائعهم من مقترض غير قادر على السداد وتتحقق ظاهرة الذعر المالي عندما تتوفر الشروط التالية:<sup>(1)</sup>

- أن تزيد المديونية قصيرة الأجل عن الأصول قصيرة الأجل؛
- لا يحتوي السوق على دائن كبير قادر على توفير التسهيلات المالية اللازمة والالتزامات قصيرة المدى.
- عدم وجود مقرض أخير أو مقرض نهائي.

وتعرف الآزمات المصرفية على أنها ارتفاع مفاجئ وكبير في سحب الودائع من البنوك التجارية، وينبع من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية، فعندما تكون الودائع غير مضمونة يؤدي ذلك إلى انخفاض نوعية محفظة القروض وتزايد القروض الرديئة وغير العاملة ومنها يمكن أن تؤدي إلى أزمة مصرفية. ولعل هروب الودائع من المصارف في كوريا واندونيسيا نتيجة للمشاكل المتمثلة في تدهور نوعية الموجودات المصرفية وتدهور الثقة في الجهاز المصرفي هي سبب مهم في تحديد الآزمة المصرفية في تلك الدول<sup>(2)</sup>. كما تعرف الآزمة المصرفية Banking crisis على أنها الحالة التي تصبح فيها المصارف في حالة انحسار مالي، بحيث يتطلب الأمر تدخلا من البنك المركزي لضخ أموال لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المصرفي<sup>(3)</sup>. كما تحدث الآزمة المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك، أو إخفاق البنوك، بإخفاق قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك لمنع حدوث آثارا سلبية واسعة النطاق في الدولة<sup>(4)</sup>.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الآزمة المصرفية هي عبارة عن مزيج معقد ومتفاعل من حالات الضعف الاقتصادي والمالي والهيكلية والباعث للكثير من الآزمات هو بالأساس متغير اقتصادي كلي يتزامن في الأغلب مع الانسحاب المفاجئ لرأس المال الخارجي.

(1) أوكل نسيمة، الآزمات المالية وإمكانية التوخي منها والتخفيف من آثارها، مع دراسة حالة -جنوب شرق آسيا- أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007-2008م، ص88-98.

(2) عبد الغني حريري، صور التحرير المالي في الآزمات والتعثر المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الآزمة المالية الاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر، 2009م.

(3) صباح حسين العكيلي، مرجع سبق ذكره، ص14.

(4) كريستيان ملدر، عين العاصفة -يدفع الطابع الجديد للآزمات إلى الإسراع بإعادة التفكير في إجراءات الوقاية والتدابير والحل، مجلة التمويل والتنمية، المجلد39، عدد4، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2002م، ص6.

## ثانياً - خصائص الأزمة المصرفية

تتسم الأزمة المصرفية ببعض الخصائص تميزها عن باقي الأزمات وهي: (1)

1. الانخفاض الكبير والمفاجئ في قيمة العملة الوطنية وفقدان الثقة فيها، نتيجة اشتداد المضاربة عليها والتي تؤدي إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، أو قيام المستثمرين الأجانب بسحب استثماراتهم من الدولة، مما يشكل ضغطاً على أرصدة العملة الأجنبية وبالتالي تدهور أو انهيار قيمة العملة الوطنية؛
2. انهيار النظام المالي والمصرفي بسبب انهيار العملة والذي يؤدي إلى تدهور أوضاع البنوك وتزايد خسائرها وتعرضها للإفلاس فضلاً عن فقدان الثقة بالنظام المصرفي بوصفه وسيطاً بين المدخرين والمستثمرين ومن ثم ضعف الثقة بالنظام المالي ككل؛
3. اضطراب في السياسات الحكومية وخاصة النقدية التي تتخفف فاعليتها نتيجة عدم فعالية الأدوات النقدية المستخدمة من قبل السلطات في تحقيق أهداف السياسة النقدية المتمثلة في السيطرة النقدية؛
4. قيام السلطات النقدية بإغلاق الكثير من المصارف التي أعلنت إفلاسها، ومن ثم قيامها باتخاذ الإجراءات اللازمة إزاءها سواء من حيث دمج بعضها أو تمويلها أو إغلاقها بشكل نهائي.

## المطلب الثالث: أسباب الأزمة المصرفية

قد ركزت معظم الدراسات التجريبية التي تناولت الأزمات المصرفية المختلفة على أن أسباب حدوثها يعود إلى مجموعتين من العوامل الاقتصادية، بعضها يرجع لوجود اختلالات اقتصادية كلية وبعض الآخر لاختلالات اقتصادية جزئية أي داخل النظام المصرفي ذاته والعوامل كالاتي: (2)

### أولاً- العوامل الاقتصادية الكلية

من خلال منظور العوامل الاقتصادية الكلية يمكن تحديد المسببات التي تؤدي إلى وقوع الأزمات المصرفية إلى قسمين هما:

#### 1. العوامل الاقتصادية الكلية الداخلية

هناك جملة من العوامل الاقتصادية الداخلية التي تؤدي إلى حدوث الأزمات المصرفية وهي كما يأتي:

- أ. السياسات النقدية والمالية التوسعية، فهذه السياسات تؤدي إلى حدوث رواج في الإقراض وإفراط في تراكم الديون وزيادة في الاستثمار في الأصول الحقيقية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم والعقارات إلى مستويات أعلى بكثير من أسعارها الحقيقية، وك محاولة للحد من التضخم تلجأ السلطات النقدية إلى تشديد سياساتها مما ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي ويؤدي إلى تباطئه، وكذلك نشوء مصاعب في خدمة الدين، وهبوط قيم الضمانات وارتفاع مستوى القروض المعدومة التي تهدد الملاءة المالية للمصارف ومن ثم تعرضها لمشاكل مصرفية؛

(1) صباح حسين العكيلي، مرجع سبق ذكره، ص 14-15.

(2) صباح حسين العكيلي، مرجع سبق ذكره، ص 14-15.

ب. تشوهات القطاع المالي نتيجة عمليات التحرير المالي السريعة والإصلاحات المتجددة لاسيما في البلدان التي تنتهج سياسات رقابية وتنظيمية ضعيفة أو التي يوجد فيها تدخل حكومي مباشر في تخصيص الائتمان أو تسعيره فضلا عن افتقار النظام لدرجة كافية من التشدد التنظيمي، كما أن المخاطر المعنوية Morel Hazerd الناجم عن وجود ضمانات حكومية لتدعيم المصارف وبث الثقة فيها، يؤدي إلى عدم وجود ضمانات حكومية لتدعيم المصارف وبث الثقة فيها، يؤدي إلى عدم مراعاتها متطلبات رأس المال العامل، ومن ثم عدم التزام الحيطة والحذر تجاه المخاطر، كما يمكن القول أن الإصلاحات غير المناسبة والمبالغ فيها أحيانا تشكل ضغوطا على النظام المصرفي وتكون سببا للأزمة.

ج. ضعف الحوافز لدى كل من أصحاب المصارف والمديرين والمقترضين وكذلك السلطات الإشرافية على المصارف في معالجة المخاطر المتزايدة، واتخاذ إجراءات تصحيحية في مرحلة مبكرة نتيجة عدم تأثرها ماليا من جراء الأزمات المصرفية التي ساهموا في حدوثها وعدم تعرضهم لعقوبات إنهاء خدماتهم مثلا أو تحميلهم كل ذلك يؤدي إلى تعرض المصارف لمشاكل عديدة؛

د. الإشاعات والمعلومات غير الحقيقية التي تؤدي إلى زعزعة الثقة، ومن ثم قيام الوكالات الاقتصادية بإعادة تقييم مراكزها والتدافع على المصارف لسحب الودائع.

## 2. العوامل الاقتصادية الكلية الخارجية

بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية الكلية المحلية، فقد تلعب أيضا الأوضاع الخارجية دورا هاما في وقوع الأزمات المصرفية وهي<sup>(1)</sup>:

أ. التقلبات في شروط التبادل التجاري، فمثلا قد يؤدي الهبوط غير المتوقع لأسعار الصادرات إلى إضعاف قدرة الشركات المحلية على خدمة ديونها وينتج عنه تدهور في نوعية حافظات القروض المصرفية، ومن ثم تعرض المصارف إلى أزمات مصرفية؛

ب. تقلبات سعر الدولار الأمريكي يؤدي إلى تحديد درجة منافسة العملات المرتبطة به لا سيما عملات بلدان الأسواق الناشئة، حيث أن انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى يؤدي إلى تضائل درجة منافسة عملات تلك البلدان في الأسواق العالمية؛

ج. تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي نتيجة التغيرات في الدورات الاقتصادية والناجمة عن التغيرات في معدلات التجارة الخارجية وارتفاع أسعار السلع الأساسية في السوق العالمية وغيرها من الأسباب، وبالتالي انخفاض النشاط الاقتصادي وتباطؤ نمو الناتج الإجمالي العالمي، مما يؤثر سلبا على اقتصاديات البلدان وتعرض ميزان مدفوعاتها للعجز؛

د. التقلبات في أسعار الفائدة العالمية في البلدان الصناعية الرئيسية يكون لها أهمية متزايدة بالنسبة لاقتصاديات البلدان الناشئة في جميع أنحاء العالم، مما يعكس التكامل المتزايد لأسواق المال العالمية، حيث إن الهبوط المستمر في أسعار الفائدة العالمية يؤدي إلى زيادة التدفقات الرأسمالية إلى بلدان الأسواق الناشئة بدافع الحصول

(1) صباح حسين العكيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 21، 22.



على عائدات أعلى، غير أن حدوث ارتفاع مفاجئ في أسعار الفائدة في البلدان الصناعية من شأنه أن يحد من تدفق التحويل للأسواق الناشئة، وبالتالي ارتفاع تكلفة الإقراض بالنسبة للمصارف والشركات المحلية وانخفاض حوافز الاستثمار وعجزها من تمويل نفسها خارجياً، ومن ثم تعرض المصارف لأزمات مصرفية.

### ثانياً- العوامل الاقتصادية الجزئية

تلعب العوامل الاقتصادية الجزئية الخاصة بالمصارف دوراً هاماً في نشوء الأزمات المصرفية وفيما يلي يأتي تلك العوامل:

1. ارتفاع نسبة القروض إلى حقوق الملكية نتيجة الإفراط في الائتمان خلال فترة الرواج الاقتصادي ومن ثم تعثر المقترضين في تسديد الديون المصرفية يؤدي إلى خلق أعباء مرهقة على النظام المصرفي، ومن ثم تعرضه إلى أزمة مصرفية؛

2. العلاقات الوطيدة بين المصارف والشركات وأثرها السلبي على سلامة القرارات الائتمانية وما ينجم عنها من إفراط في منح الائتمان لقطاعات اقتصادية لا تتمتع بالجدارة الائتمانية تحت تأثير الممارسات الإدارية الرديئة، وبالتالي تعرض المصارف إلى مشاكل مصرفية؛

3. عدم توافق تواريخ الاستحقاق، حيث تكمن المشكلة في تحويل ودائع قصيرة الأجل لتمويل عمليات ائتمانية طويلة الأجل، وبالتالي فإن عدم التوافق بين تواريخ استحقاق هيكل الودائع المصرفية من جهة وهيكل الائتمان المصرفي من جهة أخرى يؤدي إلى تعرض المصارف إلى مشاكل السيولة أو الإعسار المصرفي؛

4. اختلال هيكل الموجودات والمطلوبات لدى الجهاز المصرفي أدى إلى الانهيار الناتج عن زيادة الموجودات من الأصول المالية بالمقارنة مع الأصول الأخرى، وكذلك زيادة مطلوباته من الائتمان الطويل الأجل والائتمان الممنوح لشراء الأصول المالية، فضلاً عن زيادة المطلوبات على الجهاز المصرفي، كل ذلك يؤدي إلى خلق أزمة مصرفية عند انهيار بوصة الأسهم والسندات، وبالتالي عدم قدرة المصارف على السداد وتعرضها للأزمة.

### المبحث الثالث: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008 وآثارها

لقد شهد العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ظهور أزمة مالية حادة لم يشهد لها نظير منذ أزمة الكساد العظيم لسنة 1929، فأزمة 2008 تعتبر الأخطر من نوعها كونها ضربت أكبر اقتصاد على المستوى الدولي. في هذا المبحث سوف نتطرق لهذه الأزمة بالدراسة، حيث سنسلط الضوء على مفهوم الأزمة المالية لسنة 2008، بالإضافة إلى مظاهرها والأسباب التي أدت إلى حدوثها، وأخيراً الدروس المستفادة منها.

#### المطلب الأول: جذور الأزمة المالية العالمية

يرجع الباحثون جذور الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إلى سنة 2000 أين وقعت زيادة كبيرة في حجم القروض العقارية الممنوحة بإجراءات بسيطة وبرهون ميسرة ومن غير ضمانات كافية، الأمر الذي دفع إلى تهاافت شديد على الاقتراض من أجل شراء العقارات من الولايات الأمريكية، وعرفت أيضاً هذه الفترة حدوث

أزمة فقاعات الإنترنت، حيث حدث ارتفاع كبير في أسعار أسهم هذه الشركات لتنفجر تلك الفقاعة، ويمكن بلورت أهم جذور الأزمة من خلال النقاط التالية :

1. انخفاض الفائدة على القروض الخاصة بالعقارات خلال 2000-2009 إلى 1.5% دون ضمانات كافية؛
  2. من أجل زيادة الأرباح بوتيرة سريعة قام المستثمرون برهن المستندات الحاصلين عليها مقابل الحصول على ديون جديدة يستعملونها في شراء المستندات؛
  3. في بداية 2008 أصبحت قيمة العقارات أقل من قيمة السندات المتداولة؛
  4. فشل الملايين من المقترضين في سداد الديون والفوائد ما تسبب في مشكلة السيولة لدى البنوك الذين حاولوا بيع العقارات لاسترجاع أموالهم دون وجود من يشتريها، فانهارت البنوك والمؤسسات المالية الأمر الذي تسبب في إفلاس العديد من البنوك، وتم سحب عدد هائل من المستثمرين لأموالهم من البنوك.
- أزمة 2008 حقيقتها هي أزمة الرهن العقاري الذي كان المتسبب الرئيسي لها نتيجة لتقديم قروض العقارات بدون ضمانات مقدمة وبأسعار فائدة منخفضة جدا ظهرت ملامحها بوضوح مع بداية 2008، لتظهر للعيان سنة 2008 وخاصة مع توقف المقترضين عن الدفع وزيادة عدد المنازل المعرضة للبيع، بروز ظاهرة استيلاء المقرضين على المنازل وسحب المستثمرين أموالهم، فانخفضت أسهم شركات الاستثمار العقاري أدى ذلك إلى حدوث أزمة في السوق المالي الأمريكي لتنتقل العدوى إلى القارة الأوروبية من السوق الأمريكي<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: تعريف الأزمة المالية العالمية

سننتقل في هذا المطلب إلى تعريف الأزمة المالية لسنة 2008 وخصائصها.

#### أولاً- تعريف الأزمة المالية العالمية 2008

الأزمة المالية لسنة 2008 هي أزمة خطيرة ظهرت على السطح فجأة، واعتبرت الأسوأ من نوعها من أزمة الكساد الكبير سنة 1929، بدأت الأزمة أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر 2008 مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة هي ليمان برادرز (Lehman Brothers) عن إفلاسها الوقائي حيث أن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من أزمة الكساد الكبير، وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية التي تأسست في القرن التاسع عشر، ثم امتدت الأزمة إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي<sup>(2)</sup>.

#### ثانياً - خصائص الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

(1) شوقي جباري، تداعيات الأزمة المالية على أداء الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة، تونس الجزائر، مجلة دراسات المحاسبة والمالية، المجلد السابع، العدد 21، الفصل 4، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد 2012، ص 81.

(2) هند مهدي وآخرون، تحديات ورهانات المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية، الملتقى الدولي الأول بعنوان الاقتصاد الإسلامي-الواقع ورهانات المستقبل المركزي الجامع غرداية، الجزائر يومي 23،24 فيفري، 2010، ص 6.

فيما يخص مميزات هذه الأزمة فيمكن القول أن هذه الأزمة مختلفة عن سابقتها التي مر بها الاقتصاد العالمي، حيث أنها ليست ناجمة عن ارتفاع سعر الفائدة، وإنما بفعل تراجع الطلب خاصة على قطاع العقارات وانتشار الديون المعدومة التي أدت إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والعقارية حول العالم<sup>(1)</sup>.

وهناك أربعة أسباب أخرى تجعل الأزمة المالية الحالية مختلفة عن الأزمات السابقة وهي:

1. انطلاقها من الولايات المتحدة الأمريكية التي هي أكبر دولة مدنية في العالم، التي تضطر وفق المعطيات الحالية إلى مزيد من الحروب من أجل أن يظل مواطنوها يعيشون في الحد الأدنى من الرفاهية؛
2. الأزمات السابقة لم تشهد انهيار بنوك عملاقة عمرها أكثر من 150 عام مثل بنك " ليمان برادرز " الأمريكي الذي تهاوى منذ الأسبوع الأول بينما استطاع هذا البنك نفسه أن يتجاوز أزمة 1929 بسهولة، وتوالى بعد ذلك سقوط شركات وبنوك أخرى، ولولا تدخل الحكومة الأمريكية لتساقطت وتهاوت البنوك الواحد تلو الأخرى، لذلك تدخلت الدولة بشكل قوي وغير مسبوق نظرا لدرجة الخطورة ؛
3. تختلف هذه الأزمة أيضا عن سابقتها أنها جاءت في زمن العولمة بما يعنيه ذلك من سرعة انتشار المعلومة في دقائق معدودات، ففي السابق لم يكن العالم مرتبطا ببعضه كما هو حالة اليوم؛
4. وصول الاقتصاد الرمزي ( اقتصاد البورصات ) إلى مستويات لم تكن معهودة سابقا ،حيث يتجاوز ما مقداره 40 مرة قيمة الاقتصاد الحقيقي.

### ثالثا - المراحل الكبرى للأزمة المالية العالمية لسنة 2008

لقد عرفت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 عدة أحداث قبل وأثناء وبعد حدوثها أهمها ما يلي:<sup>(2)</sup>

1. فبراير 2008: الولايات المتحدة شهدت ارتفاعا كبيرا في عدم قدرة المقترضين على دفع مستحقات قروض الرهن العقاري، مما أدى إلى أولى عمليات إفلاس المؤسسات المصرفية المتخصصة؛
2. جوان 2007: مصرف الاستثمار الأمريكي بير ستيرنز (Bear stearns) هو أول بنك كبير يعاني من خسائر قروض الرهن العقاري؛
3. أوت 2007: البنك المركزي الأوروبي يضخ 94,8 مليار يورو من السيولة، والخزينة الفدرالية الأمريكية تضخ من جانبها 24 مليار دولار؛
4. سبتمبر 2007 : بنك انجلترا يمنح قرضا استعجاليا إلى مصرف ( Nothern rock ) لتجنيبه الإفلاس، وقد تم بعد ذلك تأميمه؛
5. أكتوبر 2007 : مصرف يوبي إس (UBS) السويسري يعلن عن انخفاض قيمة موجوداته بـ 4 مليار فرنك؛
6. جانفي 2008: الخزينة الفدرالية الأمريكية تخفض نسبة الفائدة بثلاث أرباح النقطة لتصل إلى 3.50%، وهو إجراء وصفه الخبراء بأنه ذو بعد استثنائي؛

(1) المناسع راجح أمين، الهندسة المالية وأثرها في الأزمة المالية العالمية لسنة 2007 ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، الجزائر 2011-2012، ص 98.

(2) المناسع راجح أمين، مرجع سابق، ص 99.

7. مارس 2008: الخزينة الفدرالية الأمريكية تقول أنها مستعدة لتقديم مبلغ يصل إلى 200 مليار دولار إلى مجموعة محددة من البنوك الكبرى؛
8. يوم 17 سبتمبر 2008: البورصات العالمية واصلت تدهورها والقرض يضعف في النظام المالي، والمصارف المركزية كثفت من العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية؛
9. يوم 18 سبتمبر 2008: البنك البريطاني لويدرتي أس بي (Loyds TSB) اشترى منافسه أنتش بي أو أس (HBOS) المههد بالإفلاس، السلطات الأمريكية أعلنت أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع؛
10. يوم 19 سبتمبر 2008: الرئيس الأمريكي جورج بوش وجه نداء من أجل التحرك فوراً بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة؛
11. يوم 23 سبتمبر 2008: الأزمة المالية طغت على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، الأسواق المالية ضاغت قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية للإنقاذ المالي؛
12. يوم 26 سبتمبر 2008: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية فورتيس فورتيس (FORTIS) في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في الولايات المتحدة، اشترى بنك جي بي مورغان (Jp Morgan) منافسه واشنطن ميو توال (Washinton Mutual) بمساعدة السلطات الفدرالية؛
13. يوم 28 سبتمبر 2008: خطة الإنقاذ الأمريكية تناقش في الكونغرس، بينما في أوروبا جرى تأميم فورتيس (Fortis) من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ؛
14. يوم 29 سبتمبر 2008 : مجلس النواب الأمريكي رفض خطة الانقاذ وبورصة وول ستريت (Wall Street) انهارت بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها؛
15. يوم 1 نوفمبر 2008: مجلس الشيوخ الأمريكي أقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

### المطلب الثالث: أسباب الأزمة العالمية لسنة 2008 ومظاهرها

سنتناول في هذا المطلب أسباب الأزمة المالية لسنة 2008 بالإضافة إلى مظاهرها.

#### أولاً - أسباب الأزمة العالمية لسنة 2008

ترجع أسباب الأزمة العالمية الراهنة إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها فيما يلي: (1)

#### 1. ظروف الاقتصاد الأمريكي: يمكن إبراز أهمها في النقاط التالية:

(1) السعيد دراجي، الأزمة المالية العالمية أسبابها وتداعياتها وآثارها على الاقتصاد العربي، مؤتمر الأزمة المالية العالمية والاقتصاديات الدولية والحوكمة العالمية، جامعة قسنطينة، الجزائر، يومي 21-22 أبريل 2009، ص 3-4.

- العجز التجاري: منذ عام 1971 لم يسجل الميزان التجاري أي فائض بل عجز يزداد سنويا وصل عام 2006 إلى 758 مليار دولار؛

- عجز الميزانية: لا يزال العجز المالي مرتفعا حيث قدر في ميزانية عام 2008 بمبلغ 130 مليار دولار أي 2,9% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة زيادة النفقات العسكرية؛

- المديونية: أظهرت إحصائيات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الديون الحكومية بل شمل الأفراد والشركات أيضا ، فقد بلغت الديون الفردية 9,2 تريليونات دولار منها ديون عقارية 6,6 تريليونات دولار، هذه الديون بذاتها أزمة اقتصادية خطيرة، كما تعاني الولايات المتحدة من مشاكل اقتصادية أخرى في مقدمتها التضخم الذي تجاوز 4%، والبطالة التي تشكل 5%، والصناعة التي تتراجع أهميتها والفقير.

**2. توريق الديون العقارية:** عمدت الشركات العقارية في الولايات المتحدة إلى الاقتراض من المؤسسات المالية لمنح قروض عقارية عن طريق أدوات الهندسة المالية الجديدة، فقد بيعت الديون العقارية المرهونة بالعقار وغيرها من القروض المتعثرة الشبيهة على شكل سندات مرهونة بالعقار لبنوك استثمار ومؤسسات مالية أخرى وأجنبية. خلال الفترة 2006-2007 بلغت نسبة القروض عالية المخاطر التي تم تحويلها إلى سندات بيعت للمستثمرين في السوق الرأسمالية حوالي 80.60%، وكانت عملية التوريق بمثابة تأمين للشركات العقارية بمعنى البنوك الأخرى تشارك في تحمل مخاطر القروض العقارية التي منحت لأشخاص ذوي سجل انتمائي ضعيف أو غير معروف.

**3. التصنيف الائتماني المبالغ فيه:** قامت مؤسسات التصنيف الائتماني بتصنيف السندات العقارية تصنيفا مرتفعا لكون الديون العقارية للمدينين مرتفعي المخاطر قد اشترت من قبل بنوك كبيرة وقوية، مثل " مورغان ستانلي وليمان برادرز"، فقد عمدت وكالات التصنيف الائتماني إلى منح السندات التي تظم حزمة من الديون الخطيرة والمشكوك فيها تصنيفا مرتفعا آمنا، وبذلك تحملت مؤسسات التصنيف الائتماني جزءا من مسؤولية الأزمة المالية العالمية، لأن ذلك التصنيف غير الدقيق جعل البنوك تتجاهل حجم المخاطر التي تتعرض له أو على الأقل كانت غير مدركة له آنذاك، كذلك عندما ظهرت حالات العجز عن السداد كانت أولى الجهات المتضررة هي الشركات العقارية التي قدمت القروض العقارية بتلك المخاطر الائتمانية المرتفعة.

**4. التحول في طبيعة الاقتصاد العالمي:** لقد أصبح الاقتصاد العالمي اقتصادا رمزيا يقوم على المضاربة في الأصول المالية، بحيث يقدر حجم الاقتصاد الرمزي بما يزيد عن أربعين مرة عن الاقتصاد الحقيقي، وهو ما أدى إلى بروز الفقاعات المالية. ولم يعد الاستثمار في الأوراق المالية مرتبطا بحقيقة ما تمثله هذه الأوراق بقدر ما صار تعبيرا عن حركة رؤوس الأموال، لقد ترتب عن الانفصال المتزايد بين حركة الاقتصاد الرمزي وحركة الاقتصاد الحقيقي إتباع أسعار الصرف العائمة للعملة مما أدى إلى اتساع عمليات المضاربة في أسواق العملات.

ثانيا- مظاهر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

تصاحب الأزمات المالية عادة مجموعة من المظاهر وردود الأفعال على صعيد المؤسسات المصرفية والمالية أو على مجمل النشاط الاقتصادي، وتبرز أيضا من خلالها مؤشرات اقتصادية خطيرة تهدد الاقتصاديات المحلية والإقليمية والدولية، وعليه فإن أهم مظاهر الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 يمكن إيجازها كالآتي: (1)

- إفلاس متواصل لكثير من البنوك والمؤسسات العقارية وشركات التأمين، وقد بلغ عدد البنوك المنتهية 11 بنكا من بينهم بنك ( أندي ماك ) الذي كان يستحوذ على 32 مليار من الأصول وودائع بقيمة 19 مليار دولار؛
- تدهور حاد في نشاط أسواق الأوراق المالية العالمية جراء تأثرها بالقطاع المصرفي والمالي وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات التي ترتب عنها اضطرابا وخلا في مؤشرات البورصة وتراجعت القيمة السوقية لـ 8 مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار خلال عام فقط؛
- ارتفاع نسبة الديون العقارية إلى نحو 6,6 تريليون دولار وبلغت ديون الشركات 18,4 تريليون، ولذلك فإن المجموع الكلي للديون أصبح يعادل 39 تريليون دولار أي ما يعادل 3 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة البطالة 5% ومعدل التضخم 4%؛
- تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ما دون 55 دولار للبرميل في بداية الأزمة؛
- إعلان رسمي بدخول إيطاليا وألمانيا كأول وثالث اقتصاد أوروبي ركود اقتصادي؛
- تعثر وتوقف وتصفية وإفلاس العديد من البنوك.
- انخفاض حاد في مبيعات السيارات وعلى رأسها أكبر المجموعات الأمريكية (فورد) و (جنرال موتورز) ، وقد هدد توقف هذه الشركات ببطالة حوالي مليوني عامل؛
- الزيادة في منح القروض إلى الأفراد من قبل البنوك والمؤسسات المالية خوفا من نقص السيولة وصعوبة استردادها؛
- انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار وظهور بوادر الكساد والبطالة، والتصفية والإفلاس لكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، وعليه تتلخص مظاهر الأزمة المالية في ثلاث أزمات رئيسية وهي: (2)
- \* أزمة سيولة: انتقلت الأزمة بشكل سريع إلى بقية البلدان المتطورة وإلى الأسواق المالية؛
- \* أزمة تسنيد: كان التسنيد قناعا لقروض هالكة أصلا مغطاة برهون منتفخة ( فقاعة )؛
- \* أزمة ثقة بأسواق رأس المال : اضطراب وخلل في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية لـ 8 مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار خلال العام من أعلى مستوياتها إلى أدناها، وتراجعت مؤشرات سنتي 2008 و 2009 كما يوضحه الجدول 1: (1)

(1) إيمان محمود عبد اللطيف، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها، أطروحة لدكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنس العالمية، العراق، 2011، ص ص، 117-119.

(2) مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ، ديسمبر

### الجدول 1: تطور مؤشرات الأسواق المالية خلال الأزمة المالية العالمية 2008

النسبة	التاريخ	أدنى مستوى	التاريخ	أعلى مستوى	
59,61%	2009.03.09	172,704	2007.10.31	417,634	مجمّل أسواق العالم
66,06%	2008.10.27	454,340	2007.10.29	1,338,487	الأسواق الناشئة
64,76%	2009.03.04	324,810	2008.01.15	921,702	الأسواق العربية

المصدر: مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الثامن، ديسمبر 2010، بسكرة، ص 8.

### المطلب الرابع: أثر الأزمة على اقتصاديات الدول العربية

انعكست تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008 على معظم اقتصاديات الدول العالم عن طريق عدة قنوات، ولم تسلم منها الدول العربية باعتبارها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وترابطها علاقات اقتصادية معها، وتختلف درجة تأثرها حسب درجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاثة مجموعات من حيث تأثرها بالأزمة كما يلي<sup>(2)</sup>:

1. مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفع، وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربي وهي السعودية، البحرين، عمان، الإمارات، قطر، والكويت؛
2. مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي المالي المتوسط وهي مجموعة الدول التي تكون درجة انكشافها على الأسواق المالية العالمية متوسطة نسبيا وهي مصر والأردن؛
3. مجموعة الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي المنخفض وتتمثل هذه الدول في: تونس، الجزائر، والسودان.

سننظر إلى تأثيرات الأزمة لكل مجموعة وذلك حسب درجة انكشافها الاقتصادي والمالي العالمي.

### أولاً- آثار الأزمة على اقتصاديات دول المجموعة الأولى

بالنسبة لهذه المجموعة يعتبر النفط هو المصدر الرئيسي للدخل الوطني، وقد لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط من حوالي 150 دولار للبرميل إلى حوالي 77 دولار. ومما لاشك فيه أن هذا الانخفاض الحاد سيؤثر على وضع الموازنات العامة القادمة وعلى معدلات النمو الاقتصادي، كما أن معدلات النمو في النصف الثاني من سنة 2008 و2009 ستتخفض مقارنة بمعدلات عام 2007 والنصف الأول من عام 2008. من ناحية أخرى يلاحظ أن النشاط المالي لدول الخليج في العالم الخارجي كبير، حيث استثمار جزء لا يستهان به من عوائد النفط وأصبحت تمتلك صناديق ثروات سيادية تستثمر في الخارج خصوصا في

(1) المرجع نفسه، ص 9.

(2) عبد الوهاب رميدي، عبد القادر موزاوي، الأسواق المالية العربية والتحديات التي تواجهها في ظل الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة المدية، الجزائر، 2009، ص 15.

الولايات المتحدة وأوروبا، ومما لاشك فيه أن هناك بعض الصناديق التي لا يمكن أن تكون لها استثمارات في بعض المؤسسات المالية المتعثرة، وتشير بعض التقديرات إلى خسائر صناديق الثروات السيادية في الدول الناشئة بما فيها دول الخليج بحوالي 4 مليار دولار.

تقدر الاستثمارات العربية بالخارج حوالي 2.4 تريليون دولار، وكما معلوم فإن هذه الاستثمارات مملوكة للحكومات والأفراد ولكن معظمها يعود لدول الخليج وسوف تتأثر تلك الاستثمارات بحسب الجهة التي يتم الاستثمار فيها. وكلما كانت تلك الجهة التي يتم استثمار فيها تتميز بدرجة عالية من المخاطر فإن درجة التعرض إلى خسائر تكون أكبر، ومما لاشك فان الخسائر إن وجدت فلن يكون هناك إفصاح عنها. أما بالنسبة للبورصة فانه في حالة الخوف والفرع الذي أصاب المستثمرين في العالم كله ابتداء من أمريكا، حيث انهارت بورصة وول ستريت ثم بورصة إندونيسيا التي أغلقت أبوابها، وتراجع نشاط معظم البورصات العربية وخاصة منها الخليجية<sup>(1)</sup>.

### ثانيا - آثار الأزمة علي دول المجموعة الثانية

لم يتأثر القطاع المالي والمصرفي المحلي في دول المجموعة الثانية وهي الأردن ومصر بتداعيات الأزمة المالية العالمية لكونها أكثر انغلاقا وغير مرتبطة بالنظام المصرفي العالمي بصورة مباشرة حيث يتعرض سوق الأوراق المالية لدول المجموعة لتقلبات في القيمة السوقية نظر لصغر حجم التداول وقلة عدد الشركات المدرجة فيها بالإضافة إلى انغلاقها أمام الاستثمارات الأجنبية؛

### ثالثا - آثار الأزمة علي اقتصاديات دول المجموعة الثالثة

أدى الانكشاف المحدود على أسواق المال العالمية للقطاع المالي المحلي في دول المجموعة إلى تقليل تأثير الأزمة المالية العالمية المباشرة على هذه الدول غير أن ارتباط اقتصاديات دول المجموعة بصورة وثيقة بالنشاط الاقتصادي والطلب في الدول المتقدمة وذلك في جانب المعاملات السلعية المتمثلة في تركيز اتجاهات صادرات عدد من دول المجموعة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وكذلك في جانب المعاملات الخدمية والرأسمالية والمتمثلة في تحويلات عملتها بالخارج، وإيرادات السياحة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، أما بخصوص القطاع المصرفي والمالي المحلي في دول المجموعة قد يمكن تجنب الآثار السلبية الحادة التي شهدتها عدد من الدول الناشئة خلال الأزمة المالية العالمية وذلك لكون المعاملات الخارجية للمصارف المحلية في غالبية دول المجموعة تخضع إلى قيود على حرية التدفقات الرأسمالية، أما من جانب الإقراض فيعتمد القطاع المالي والمصرفي المحلي على الموارد الادخارية المالية المحلية وحتى قبل اندلاع الأزمة لم تتأثر أسواق الأوراق المالية لدول المجموعة مع تواجد محدود للاستثمار الأجنبي المؤسسي في عدد من الأسواق ذات السيولة المرتفعة. أما من جانب التمويل الخارجي وفي ضوء شح السيولة العالمية وما ترتب عليها من ارتفاع في تكلفة الإقراض في الأسواق العالمية فقد تمكنت دول المجموعة الثالثة من تمويل الموازنة من المصادر المالية في

(1) مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص 127-128.



السوق المحلية، حيث سجلت السيولة النقدية المحلية معدلات نمو عالية مع تراجع نمو القروض المصرفية للقطاع الخاص، والذي يعزى إلى عوامل الطلب والعرض والناجمة عن الأزمة المالية العالمية<sup>(1)</sup>. إلا أن اقتصاديات دول المجموعة تأثرت من جراء انخفاض الطلب على النفط والمناجم نتيجة ركود الاقتصاد العالمي من جراء الأزمة العالمية، بالإضافة إلى ذلك فقد قامت كل من الجزائر وليبيا العضوين في منطقة الأوبك بخفض حصصها الإنتاجية خلال عامي 2008-2009، ونتيجة لهذه العوامل تراجع حجم الصادرات النفطية لدول المجموعة عام 2008 مقارنة لعام 2007.

### خلاصة الفصل

نستخلص من هذا الفصل أن الاقتصاد العالمي عانى من مجموعة من الأزمات المالية المتتالية، بحيث تعبر الأزمة المالية عن ذلك الخلل الذي بينه وبينه انهيار هيكل المنظومة الاقتصادية الوطنية وحتى العالمية، ويمكن إرجاع أهم أسباب حدوثها إلى اضطرابات أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال وتشوهات النظام المصرفي، وتعد أزمة 2008 من أشد الأزمات التي شهدتها الساحة الدولية، وهي ذات طبيعة خاصة انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية لتمتد عدواها إلى الأسواق المالية في أوروبا، ثم إلى العديد من البلدان الأخرى، هذه الأزمة لم تقتصر على النظام المالي فقط بل تعدتها إلى الاقتصاد الحقيقي.

(1) التقرير الاقتصادي لصندوق العربي، تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول العربية، 2010، ص ص. 211-213.

الفصل الثاني:  
ماهية السوق المصرفية وأهم تطوراتها  
المعاصرة

## تمهيد:

تلعب البنوك دورا كبيرا في اقتصاد أي بلد أو دولة، حيث تقوم هذه الأخيرة بوظائف متعددة ومنتوعة أبرزها تقديم القروض و قبول الودائع بالإضافة إلى وظائف أخرى. وقد كانت البنوك في بدايتها تقتصر إلى التنظيم لكن مع مرور الوقت ظهرت الحاجة إلى تنظيمها مشكلة ما يسمى بالجهاز المصرفي، يتصدره البنك المركزي، بالإضافة إلى البنوك التجارية، والبنوك الاستثمارية، والبنوك المتخصصة وغيرها من البنوك التي تقوم بنشاط الإقراض والاقتراض. يلعب الجهاز المصرفي دور الوسيط في العمليات البنكية، من خلال جمع الأموال من أصحاب الفوائض المالية وإعادة تقديمها في شكل قروض مقابل ضمانات إلى أصحاب العجز المالي. ومن أجل قيام البنوك بوظائفها على أكمل وجه، تم خصها بنظام من اجل حمايتها ومراقبتها والذي يسمى بنظام الرقابة المصرفية، الذي يقوم بعملية مراقبة البنوك ومعرفة إذا ما تم تحقيق الأهداف الموضوعية. قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية الجهاز المصرفي ومكوناته

المبحث الثاني: التطورات المعاصرة للسوق المصرفية

المبحث الثالث: الرقابة المصرفية وتطوراتها على ضوء الأزمة المالية العالمية 2008

## المبحث الأول: ماهية الجهاز المصرفي ومكوناته

يحتوي الجهاز المصرفي على العديد من البنوك، و لكل بنك وظيفة معينة، واختلاف وظائف البنوك ناتج عن التطورات الحاصلة في هذا القطاع والتي جاءت بهدف تلبية وتحقيق رغبات العملاء من عملية الإقراض والاقتراض التي تعتبر أهم وظيفة تقوم بها البنوك. لهذا سنحاول إبراز مفهوم الجهاز المصرفي، و الإشارة إلى البنك المركزي من خلال المفهوم ووظائفه وميزانيته وأخيرا أنواع البنوك وإظهار وظائفها.

## المطلب الأول: تعريف الجهاز المصرفي

تعد البنوك من أهم المؤسسات المالية التي تساهم في بناء الاقتصاد من خلال دورها في تنمية الأنشطة الاستثمار والادخار وتنمية الموارد، حيث تضطلع البنوك بتجميع مدخرات المجتمع لتعيد تقديمها وتخصيصها للمجتمع في صورة قروض وتسهيلات مدروسة وفقا لأصول العملية المصرفية لتستهدف من خلالها استغلال فرص الاستثمار المتميزة، الأمر الذي يعود في مجمله على المجتمع بالنماء الاقتصادي والتخصيص الأمثل للموارد.

قد استقر الفن المصرفي على تسمية مجموعة البنوك التي تعمل في الأنشطة سألقة الذكر ومثيلاتها بالجهاز المصرفي والذي يعمل وفق الأصول والأعراف المستقرة للفن المصرفي وتحت لواء البنك المركزي الذي يقف في أعلى قمة الجهاز المصرفي لما له من اعتبارات ووظائف سوف نتناولها لاحقا. وهكذا فان المعنى الضيق للجهاز المصرفي ينصرف إلى البنك المركزي والبنوك التجارية، أما في معناه الواسع فالجهاز المصرفي يتكون من البنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة، كما يمكن أن يضاف إلى ذلك بقية المؤسسات

المالية والمصرفية الأخرى والتي تتخذ الإقراض والاقتراض عملاً دائماً لها<sup>(1)</sup>. كما عرف الجهاز المصرفي أيضاً على أنه مجموع المصارف في بلد ما وهو يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، وهو يشمل الجهاز المصرفي والمنشآت المالية المتخصصة والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العمومية<sup>(2)</sup>. وعرف أيضاً على أنه مجموعة المصارف التي تنشط في بلد ما وما يميز نظام مصرفي عن آخر هو ملكية هذه المصارف، تركيب النظام و هيكلية، حجم المصارف التي تتكون منها، عدد و توزيع فروع هذه المصارف في البلاد وحركة دمجها أو توحيدها<sup>(3)</sup>.

من خلال التعريف السابقة نستنتج أن الجهاز المصرفي هو مؤسسة مالية تضم مجموعة من المصارف في بلد أو دولة ما يتصدره البنك المركزي بالإضافة إلى بنوك أخرى، ويكمن دوره في توفير النقود والائتمان للأفراد أو المؤسسات التي يحتاجونها من أصحاب الفوائض المالية في شكل قروض، ويختلف النظام المصرفي من بلد إلى آخر ويعود هذا الاختلاف إلى نوع النظام الاقتصادي السائد.

### المطلب الثاني: البنك المركزي

من خلال هذا المطلب سنتناول تعريف البنك المركزي وسنأخذ نظرة عن أهم الوظائف التي يؤديها.

#### أولاً - مفهوم البنك المركزي

البنك المركزي هو مؤسسة نقدية تؤسسها الدولة لإدارة المهام المالية الرئيسية للبلد، ورسم السياسات النقدية العامة والمساهمة في تنفيذها، ويضطلع البنك المركزي أيضاً بالعديد من الوظائف الاقتصادية، مثل سلطة إصدار العملة المحلية للدولة، والقيام بالإجراءات التي تضمن الحفاظ على قيمتها، والرقابة على نشاط البنوك والإشراف على آلية تنفيذ السياسة النقدية، وتنظيم كمية النقود المتداولة. كما عرف أيضاً على أنه مؤسسة مالية تمنح سيطرة مميزة على إنتاج وتوزيع الأموال والائتمان لدولة أو مجموعة من الدول في الاقتصاديات الحديثة، يكون البنك المركزي عادة مسؤولاً عن صياغة السياسة النقدية وتنظيم الأعضاء. كما عرف دي كوك البنوك المركزية بأنها: " البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، من خلال قيامه بوظائف متعددة، كتنظيم العملة، والقيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة، واحتفاظه بالاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية، وإدارة احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية وقيامه بخدمة البنوك التجارية من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية وقيامه بدور المقرض للبنك التجارية و انجاز أعمال المقاصة بين البنوك التجارية، والقيام بالتنظيم و التحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني و تحقيق أهداف السياسة النقدية.

وعرف البنك المركزي على أنه شخصية اعتبارية عامة، مستقلة تقف على قمة النظام المصرفي، حيث يتولى تنظيم السياسة النقدية والائتمانية و المصرفية والإشراف على تنفيذها وفقاً للخطة العامة للدولة، و تعتبر

(1) محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2011، ص ص. 145-146.

(2) خبايه عبدالله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، بدون طبعة، 2013.

(3) ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر و التوزيع، 2013، عمان، الأردن، بدون طبعة، ص 139.

أموال البنك أموالاً خاصة و له الحق في الاطلاع على دفاتر و سجلات البنوك بما يكفل له الحصول على كافة المعلومات التي تساعد على تحقيق أغراضه<sup>(1)</sup>. وعرف أيضاً على أنه: "مؤسسة مالية عامة تهدف إلى خدمة المصلحة العامة عن طريق توجيه دفة الاقتصاد في المجتمع، بما يتمتع به من سلطات قانونية في رسم السياسة النقدية والمصرفية ومراقبة تنفيذها، حيث يقف على قمة الجهاز المصرفي بوجهه و يراقبه ويشرف عليه و يقوم بإصدار العملة الوطنية"<sup>(2)</sup>.

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن البنك المركزي هو مؤسسة مالية تصدر في أعلى الجهاز أو النظام المصرفي يخضع لسلطة الدولة هدفه هو تحقيق المنفعة العامة على المنفعة الخاصة وله عدة أدوار رئيسية وهو ممثل الدولة في الجانب النقدي.

## ثانياً - وظائف البنك المركزي

البنك المركزي يتمركز في قمة الجهاز المصرفي ويقوم بالعديد من الوظائف والتي تتمثل في:

### 1. البنك المركزي بنك البنوك

تحتفظ البنوك التجارية لدى البنك المركزي بنسبة معينة من أرصدها النقدية، وهذا ما يسهل عليه إجراء عملية المقاصة بين حقوق و ديون هذه البنوك، كما يقوم البنك المركزي بعملية إقراض البنوك التجارية، حيث يكون دائماً مستعداً لمساعدتها في حالة تعرضها للعجز المالي أو عند الضرورة، ولذا يعد البنك المركزي المقرض الأخير للنظام الائتماني. و يمكن التمييز بين عمليات الائتمان العادية وعمليات الائتمان الاستثنائية، فالعادية إما أن تتخذ شكل الخصم و إعادة الخصم أو القروض بضمانات، أما الاستثنائية فيقصد بها قيام البنك المركزي بمنح الائتمان إلى البنوك التجارية في أوقات الأزمات المالية ضمن شروط يقوم بتحديدها<sup>(3)</sup>. وهذه الوظيفة مشتقة من خاصية مبدأ الازدواج في النظام المصرفي، ومن العلاقة الخاصة بين البنك المركزي و البنوك التجارية، فالترج بين نوعي المؤسسات النقدية (البنك المركزي و البنوك التجارية)، ووضع البنك المركزي المتميز والرئاسي بالنسبة للبنوك التجارية يولد مجموعة من الالتزامات على الأخيرة لصالح الأول، كما يرتب أيضاً مجموعة من الحقوق للبنوك التجارية أو واجبات على البنك المركزي قبل البنك التجارية<sup>(4)</sup>.

### 2. البنك المركزي بنك إصدار

تعتبر وظيفة إصدار العملة وتنظيمها في الاقتصاد القومي من أهم وظائف البنك المركزي على الإطلاق ، والدوافع إلى توكيل عملية الإصدار إلى البنك المركزي بدلا من أن تحتفظ الدولة لنفسها بحق الإصدار هو

(1) آيت عكاش سمير، التنظيم و الرقابة البنكية، مطبوعة دروس للسنة الأولى ماستر، اقتصاديات المالية و البنوك، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة ألكلي محند اولحاج، 2014، ص4.

(2) محمد صالح السيقلي، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1997، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2005، ص33.

(3) حورية حماني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

(4) منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة، نقود وبنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص177.

خشية الدولة من إفراطها في إصدار العملة لأغراض الموازنة العامة دون النشاط الاقتصادي عموماً مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وانعدام الثقة بها. ووجود حق الإصدار لدى مؤسسة مستقلة يمنع الدولة من الالتجاء إلى هذا المصدر الخارجي كلما ظهرت الحاجة إلى النقود، ولهذا رأت الدولة أن يقوم بنك واحد هو البنك المركزي بعملية إصدار النقود في الاقتصاد بدلاً من عدة بنوك كما كان يحدث في الماضي<sup>(1)</sup>.

### 3. البنك المركزي بنك الحكومة

من خلال هذه الوظيفة يقوم البنك المركزي في معظم دول العالم بدور بنك الحكومة، حيث يقوم بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية وإيداعات الوزارات المختلفة والمؤسسات العامة وكافة الأجهزة الحكومية للدولة، كما يتولى تحصيل إيرادات الدولة وصرف ما يستحق عليها من التزامات بموجب شيكات حكومية تسحب على البنك. فضلاً عن ذلك فإن البنك المركزي يقدم القروض قصيرة الأجل للدولة لتغطية بعض الالتزامات الموسمية أو الطارئة التي تتعرض لها الدولة أو القطاع الحكومي لحين حصولها على الإيرادات<sup>(2)</sup>. تقوم البنوك المركزية في كل الدول بوظيفة وكيل الدولة ومستشارها في المسائل المالية، حيث إنه ومنذ أن حصلت البنوك المركزية على امتياز إصدار الأوراق النقدية، فقد قامت بدور بنك الحكومة ومستشارها المالي، فعلى اعتبار أن البنك المركزي هو بنك الحكومة فإنه يحتفظ بحسابات المصالح والمؤسسات الحكومية، وبمعنى آخر فإن الحكومة تضع أموالها فيه، و لهذا أهمية كبيرة في النظام المصرفي بصفة عامة لأن ذلك يؤدي إلى نتائج تختلف تماماً عن تلك التي تترتب على احتفاظ الحكومة بحساباتها في المصارف التجارية. وبالإضافة لما سبق فالبنك المركزي يقوم بإصدار القروض البنكية سواء أكانت قصيرة الأجل مثل أدونات الخزينة أو متوسطة وطويلة الأجل مثل السندات للحكومة، وعموماً يتولى كل ما يتعلق بإصدار ودفع فوائد وسداد قيمة القروض نيابة عن الحكومة<sup>(3)</sup>.

### 4. البنك المركزي والسياسة النقدية

من أهم وظائف البنوك المركزية في الوقت الحاضر وضع السياسة النقدية وتنفيذها، ويمكن تعريف السياسة النقدية بأنها جميع ما يقوم به البنك المركزي للتأثير في عرض النقود ومن ثم على عدد الأهداف العامة ذات العلاقة المباشرة بالنشاط الاقتصادي، و يمكن إيجاز أهم الأهداف العامة التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها بأنها العمل على استقرار المستوى العام للأسعار بما في ذلك سعر الصرف والاستقرار المالي وتعزيز النشاط الاقتصادي الكلي.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك (الأساسيات و المستحدثات)، دار الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 243.

(2) نفس المرجع، ص. 247.

(3) سعيدان عمر، مرجع سبق ذكره، ص 25.

### ثالثاً - ميزانية البنك المركزي

تتألف ميزانية البنك المركزي من جانبين هما<sup>(1)</sup>:

#### الجدول 2: ميزانية مختصرة للبنك المركزي

المطلوبات	الموجودات
العملة في التداول	الذهب والعملات الأجنبية
الاحتياطيات المصرفية الكلية:	أوراق مالية حكومية
- ودائع المصارف	قروض إلى الحكومة
- عملة لدى المصارف	قروض إلى المصارف التجارية
ودائع حكومية	موجودات أخرى
مطلوبات أخرى	

المصدر: سعيدان عمر، مرجع سابق، ص 32.

#### 1. المطلوبات: وتتألف من:

- العملة في التداول التي يحتفظ بها الجمهور من غير المصارف، مكونة بذلك جزءاً من كمية النقود في التداول وهي تعتبر من المطلوبات (دين) على البنك المركزي لأنه هو الجهة المسؤولة عن إصدارها؛
- الاحتياطيات التي تعود إلى المصارف التجارية و تتكون في جزء منها من ودائع المصارف (حسابات جارية) لدى البنك المركزي. ومن العملة التي تحتفظ بها المصارف التجارية لأغراض التعامل النقدي وكاحتياطيات نقدية لمواجهة أية مسحوبات عليها؛
- الودائع الحكومية والتي يحتفظ بها البنك المركزي بشكل حسابات جارية لوزارة ودوائر الدولة بصفته بنك الدولة ووكيلها في الدفع و الاستلام؛
- مطلوبات أخرى و تتمثل في ودائع أو حسابات أجنبية جارية لبنوك مركزية أخرى لتسهيل عمليات التجارة الدولية و المدفوعات الدولية الأخرى، إضافة لرأس مال البنك المركزي.

#### 2. الموجودات: وتتألف من:

- الذهب والعملات الأجنبية: والتي يحتفظ بها البنك المركزي لأغراض تغطية المدفوعات الخارجية أو المحافظة على استقرار أسعار الصرف للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية؛
- الأوراق المالية الحكومية: وتكون على شكل سندات حكومية صادرة من وزارة المالية أو الخزينة العمومية، و يستطيع البنك المركزي استخدامها في عمليات السوق المفتوحة أي للبيع والشراء في الأسواق المالية كأداة من أدوات السياسة النقدية؛
- القروض إلى المصارف التجارية: وهي حصيلة قيام البنك المركزي بوظيفته كمصدر للسيولة أو الملجأ الأخير للإقراض بالنسبة للمصارف التجارية وتكون عادة مقابل أوراق مالية تخصص لدى البنك المركزي؛

(1) سعيدان عمر، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

- الموجودات الأخرى: قد تكون بشكل موجودات أو أصول حقيقية إذا كان البنك المركزي يمتلك أية عقارات مثلا أو تكون بشكل ودائع لدى بنوك مركزية أخرى لأغراض التعامل المالي.

### المطلب الثالث: أنواع البنوك ووظائفها

توجد العديد من أنواع البنوك في الاقتصاديات المعاصرة، سنتناول أهمها ووظائفها من خلال هذا المطلب.

#### أولاً- البنوك التجارية

يقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع، تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، و تزاوّل عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة و دعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وذلك وفقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي<sup>(1)</sup>. حصلت البنوك التجارية على سمعتها من خلال الوظائف الهامة التي تؤديها، حيث أن تطورها وتطور الاقتصاد بشكل عام فرض عليها تطوير خدماتها ووظائفها، والتي تنقسم إلى وظائف كلاسيكية و تتمثل في تلقي الودائع على اختلاف أنواعها وتقديم القروض والقيام بالاستثمارات المتنوعة<sup>(2)</sup>. بالإضافة إلى الوظائف الحديثة، والتي منها ما ينطوي على الائتمان، ومنها ما لا ينطوي على الائتمان وفيما يلي أهمها:

- إدارة محافظ الاستثمار؛
- خصم الأوراق التجارية و تحصيلها؛
- تمويل عمليات التجارة الخارجية؛
- التعامل بالعملات الأجنبية؛
- تحصيل الشيكات.

#### ثانياً- البنوك المتخصصة

هي بنوك غير تجارية تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددًا من النشاطات الاقتصادية، وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الأساسية، وبالتالي فأنشطتها تحتاج إلى تمويل طويل الأجل وخبرات خاصة ومعرفة بطبيعة العمليات<sup>(3)</sup>. والبنوك المتخصصة على أنواع حسب طبيعة النشاط الذي تموله، ومنها: البنوك الزراعية، البنوك الصناعية، بنوك الاستثمار، بنوك التنمية، بنوك الادخار... إلخ. تتميز البنوك المتخصصة بمجموعة من الخصائص التي تبين الفرق بينها وبين آلية عمل

(1) مشنف أحمد، الرقابة المصرفية على عمليات البنوك التجارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 15.

(2) حورية حماني، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(3) آيت عكاش سمير، التنظيم والرقابة البنكية، مرجع سبق ذكره، ص 14.



المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى، ورغم تعدد أنواع وأشكال هذه البنوك وتباين مجالات عملها إلا تشترك بصفة عامة بعدد من الخصائص أهمها: (1)

- تعتمد على رؤوس الأموال المقدمة من المستثمرين، إضافة إلى السندات طويلة الأجل التي تصدرها، والقروض طويلة الأجل التي تحصل من البنك المركزي ومن البنوك التجارية المحلية والأجنبية ومن المؤسسات الدولية المانحة أيضا؛

- دعم قطاع التشغيل والتنمية، حيث تمنح قروضها بأسعار فائدة منخفضة نسبيا والأجل زمنية طويلة؛  
- قد لا يقتصر نشاطها على عمليات الإقراض فقط، بل تقوم بالاستثمار المباشر بإنشاء مشروعات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموالها، وفي تقديم الخبرات الفنية والمشورة في مجال العمل؛  
- تعتمد هذه البنوك على المنح والمساعدات التي تقدمها الحكومة أو المؤسسات الدولية المانحة.

### ثالثا- البنوك الإسلامية

هو مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي ويحقق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي الصحيح<sup>(2)</sup>، ويختلف واقعها من دولة لأخرى في العلم الإسلامي، كما توجد حتى في بعض الدول الغربية. تتميز البنوك الإسلامية بخصائص وسمات معينة، تمارس أعمالها المصرفية بأسلوب مختلف عن أعمال المصارف التقليدية، ومن خصائصها:

- عدم التعامل بالفوائد أخذا وعطاء؛
  - تحريم الغرر ومختلف طرق الكسب غير المشروعة؛
  - الابتعاد عن الأنشطة المحرمة؛
  - الالتزام بالزكاة كطهارة للأموال والالتزام اتجاه المجتمع.
- واقع الأجهزة المصرفية يختلف من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى، ولكن بشكل عام تعتبر الأجهزة المصرفية في الدول المتقدم والناشئة أكثر تنوعا في أنشطتها وخدماتها من تلك الموجودة في الدول النامية، وذلك تحت تأثير مجموعة من العوامل التي ساعدت على توسع أعمال البنوك.

### المبحث الثاني: التطورات المعاصرة للسوق المصرفية

ظهرت البنوك وتطورت عبر عدة قرون، مواكبة في ذلك التطورات الحاصلة على مستوى اقتصاديات الدول المتقدمة بالدرجة الأولى، لأنها مهدها الأول ثم انتشرت إلى مختلف بقاع العالم. وقد عرفت البنوك على مؤسسات مالية تهدف لتحقيق الربح عن طريق جمع الودائع وإعادة إقراضها، غير أن هذا التعريف التقليدي لم يعد صالحا للفترة الحالية التي اتسمت بتطور وتوسع وتعدد أعمال البنوك. وعليه سنركز في هذا المبحث على أهم هذه التطورات والتغييرات التي ألحقتها بالأنظمة البنكية.

(1) إياد عبد الفاتح النصور، سياسات الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص104.

(2) عيشوش عبود، مرجع سبق ذكره، ص 7.

### المطلب الأول: أسباب التطورات المعاصرة في السوق المصرفية

لقد تأثرت السوق المصرفية كغيرها من الأسواق بما يجري في العالم من تحولات متسارعة وتطورات ملموسة خاصة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، وتتمثل أهم الأسباب التي أدت إلى إحداث تطورات في السوق المصرفية فيما يلي: (1)

**1. الاتجاه المتزايد نحو العولمة المالية:** عرفت العولمة المالية من زوايا عدة، فقد عرفت على أنها الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي مما أدى إلى تكامل وترابط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية<sup>(2)</sup>. كما عرفت على أنها النمو الهائل في حجم و نوعية المعاملات المالية الذي يخرق كل أشكال الحواجز الجغرافية والقيود التنظيمية بحيث تصبح المعاملات المالية تتم في إطار سوق مالي عالمي موحد يضمن الحصول على أعلى العوائد بأقل المخاطر<sup>(3)</sup>. كما تعرف على أنها ارتفاع العلاقات ما بين الدول من خلال انتقال رؤوس الأموال فيما بينهم<sup>(4)</sup>.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن العولمة المالية هي اتفاقية وصلت إليها بعض دول العالم من أجل إلغاء القيود التي تعرقل حركة رؤوس الأموال فيما بينها تحت ما يسمى تحرير الخدمات المالية، حيث شهدت هذه المرحلة اندماج الأسواق المالية وخلق سوق موحد أكثر ارتباطا و تكاملا؛

**2. التقدم التكنولوجي:** ساهم التقدم في مجالات الاتصالات والمعلومات مساهمة فعالة في دمج و تكامل الأسواق المالية الدولية، وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لأخر و في تكثيف الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة نتيجة شبكة الانترنت والاهتمام بالابتكارات المالية وزيادة الإنفاق على أعمال البحث والتطوير من طرف البنوك والمؤسسات المالية؛

**3. عجز الأسواق المالية الوطنية على استيعاب الفائض المالي:** حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية ناتجة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت الأسواق الوطنية عن استيعابها فاتجهت نحو الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل و معدلات عائد أعلى؛

(1) انظر:

- عبو هدى، اثر العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال 1970-2006، مذكرة ماجستير غي منشور في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2007-2008.

- خالد أحمد علي محمود، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى دار الفكر الجامعي، 2019، ص. 179.

(2) صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 5، ع2، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2002، ص.4.

(3) مرابط ساعد، بلميهوب أسماء، العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، ملتقى دولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 21 و22 نوفمبر 2006، ص.255.

(4) فطيمة بلحاج، العولمة المالية و آثارها على النظام البنكي الجزائري، مذكرة ماجستير غي منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2010-2011 ص.98.

4. **تنامي الرأسمالية المالية:** لقد كان للنمو المطرد الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية، فأصبحت معدلات الربح التي حققها رأس المال المستثمر في الأصول المالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج، وأصبحت الرأسمالية ذات طابع ريعي تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره، وعلى الصعيد العالمي لعب رأس مال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد مالية ( قروض، استثمارات مالية) بشروط خاصة؛
5. اشتداد المنافسة الدولية بين الشركات الكبيرة لاقتسام السوق المالي العالمي؛
6. ظهور العملة الأوروبية الموحدة وما شكلته من منافس شرس آنذاك للدولار الذي كان يسيطر على المعاملات في الأسواق المالية الدولية.

كل هذه العوامل نتج عنها إحداث تغييرات هامة على مستوى السوق المصرفية خاصة في الدول المتقدمة والناشئة، سوف نتطرق إليها في المطالب الموالية.

#### **المطلب الثاني: أثر العولمة المالية على هيكل السوق المصرفية**

لقد رافق تيار العولمة المالية حدوث عدة تغييرات في هيكل ومكونات السوق المصرفية، بالشكل الذي أدى إلى إحداث تغييرات فيها، ومن هذه التغييرات نذكر:

1. **الاتجاه نحو خصوصية البنوك:** تعتبر خصوصية البنوك أحد نتائج العولمة المالية، وحدث الاتجاه نحو خصوصية البنوك في الدول النامية بعد زوال الملكية العامة للبنوك في ظل تحويل الكثير من هذه الدول إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول لآليات السوق. وتتلخص أهم دوافع خصوصية البنوك هي مواجهة التحديات التي تواجه العمل المصرفي في ظل التغييرات المصرفية العالمية والتكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات ومنطقة التجارة العالمية، كما حددت أهدافها في: (1)

- تنشيط سوق الأسواق المالية؛

- توسيع قاعدة الملكية؛

- زيادة المنافسة في السوق المصرفية؛

- تحسين الأداء الاقتصادي؛

- تحديث الإدارة المصرفية؛

- ترشيد الاتفاق العام، وتخلص الدولة من بعض الأعباء التي أرهقت ميزانياتها لسنوات؛

- زيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية؛

2. **الاندماج المصرفي:** إن ظهور الاندماج ما بين البنوك ما هو إلا محصلة لمجموعة من العوامل مرتبطة بالتطور الهائل الذي عرفه المجال البنكي في أواخر القرن العشرين<sup>(2)</sup>، عرفه عبد المطلب عبد الحميد بأنه

(1) آيت عكاش سمير، ناصر المهدي، خصوصية البنوك في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 12، 2015، ص. 51.

(2) عمر عبد الله كامل، العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الإسلامي. دراسة بحثية مقدمة إلى ندوة البركة الثانية والعشرون للاقتصاد الإسلامي، مملكة

البحرين، 19-20 يونيو 2002، ص ص. 07-10.

اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد، حيث يكون الكيان الجديد ذا قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد<sup>(1)</sup>. وحسب ما يفهم من التعريف فإن الاندماج الذي سيحقق الأهداف المسطرة هو الذي يتم إراديا ما بين أطرافه، ويكون بين كيانات مصرفية سليمة ماليا مما يساعد على خلق كيان جديد أقوى، ولكن هذا لا يعني أن الاندماج ما بين البنوك الضعيفة غير مهم وإنما نتائجه تكون أقل مقارنة بالنوع الأول. ينجم عن الاندماج عدة مزايا لأطرافه نذكر منها<sup>(2)</sup>:

أ. تمكين البنوك من مواجهة تحديات العولمة، والمتمثلة بالخصوص في تزايد حدة المنافسة؛

ب. يؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم وتحسين الربحية، خاصة في ظل الاستعمال المتزايد للتكنولوجيا؛

ت. فتح أسواق جديدة وتنويع مصادر الدخل مما يعزز موقع البنك في السوق.

**3. التحول إلى البنوك الشاملة:** من أهم التغيرات التي حملها أواخر القرن العشرين هو إزالة الحدود والعراقيل ما بين أنواع البنوك، حيث لم يعد هناك تفرقة ما بين البنوك التجارية وغير التجارية وما بين البنوك والمؤسسات المالية. ولذلك ظهرت البنوك الشاملة. والتي تعرف على أنها تلك الكيانات التي تتميز بتنوع مصادر الموارد، وتمنح الائتمان لكل القطاعات، وتقدم كافة الخدمات المصرفية والاستثمار<sup>(3)</sup>. والتحول إلى البنوك الشاملة يمكن البنوك من توزيع المخاطر وتعظيم الأرباح وكسب أكبر قدر ممكن من العملاء والتوسع في الأسواق خاصة الدولية. ومن ناحية أخرى يتطلب موارد مالية كبيرة وكفاءات بشرية مؤهلة قادرة على المضي به إلى تحقيق أهدافه، خاصة في حالة الاتجاه إلى الأسواق الدولية. والتحول إلى نمط البنوك الشاملة يستدعي تغيير الإطار التشريعي والتنظيمي بما يسمح لمثل هذه البنوك بالنشاط. وهذه البنوك تسعى دائما وراء تنوع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات في كافة القطاعات وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات، وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار.

ما يمكن الخروج به أن التغيرات الهيكلية التي لحقت بالأسواق المصرفية خاصة التحول إلى نمط البنوك الشاملة قد كان له دور في توسيع أعمال البنوك وهو ما أدى إلى زيادة مخاطرها، وقد وجهت لها أصابع الاتهام في إحداث الأزمة المالية العالمي لسنة 2008 نتيجة عدم قدرة إطارها التنظيمي والرقابي على مواكبتها.

### المطلب الثالث: أثر العولمة المالية على الخدمات المصرفية

لم تكن العولمة المالية مترافقة فقط مع تغير في هيكل السوق المصرفية فقط، بل شملت كذلك تغيرات في طبيعة الخدمات المصرفية.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص. 153.

(2) محمود أحمد التوني، الاندماج المصرفي. دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ص. 99-103.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص. 52.

1. اتجاه البنوك للتعامل في المشتقات المالية، حيث نقلت البنوك نشاطها إلى مجالات واسعة هي:

أ. المشتقات المالية: تعرف على أنها عقود تتم بين طرفين ويقتضي بموجبها تثبيت سعر سلعة ما أو أصل ما في الوقت الحاضر على أن يتم تسليمها بهذا السعر الثابت في المستقبل<sup>(1)</sup> وهي على عدة أنواع:

- عقود الخيار: وهو عقد يضمن فيه بائع الخيار لمشتري الخيار الحق لشراء أو بيع أداة مالية معينة بسعر معين وذلك خلال مدة زمنية محددة، دون أن تتخذ صفة الإلزام؛
- العقود المستقبلية: وهي عقود يتم من خلالها تسليم أو استلام أصل قد يكون مالي أو غير مالي محدد في المستقبل ويتحدد السعر وقت إنشاء العقد؛
- العقود الآجلة: عقد بين طرفين يلتزمان بموجبه باستلام أو تسليم كمية من أصل معين بسعر معين في زمان محدد ومكان محدد، وقد تكون الأصول المتفق عليها سلعية أو مالية؛
- المبادلات الاختيارية: وهي اتفاق بين طرفين أو أكثر لمبادلة التزامات أداة دين أو أكثر، أو تبادل الفوائد المتحققة على أصول مالية، بطريقة يستفيد منها جميع أطراف العقد.

وتعتبر المشتقات من أهم الوسائل المستخدمة من قبل البنوك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها.

ب. التوريق: وهو تجميع أصول مالية مولدة لتدفقات نقدية ذات طبيعة متجانسة وتفتقر إلى السيولة، ليتم إصدار أوراق مالية جديدة بضمان هذه الأصول، والهدف الرئيسي منها هو توفير السيولة والتقليل من درجة المخاطرة لدى البنك<sup>(2)</sup>.

2. حصل تغيير كبير في مهام المصارف وتوسعت دائرة نشاطاتها المصرفية وتتنوعت على المستوى الدولي و اتجهت المصارف إلى أداء خدمات مصرفية ومالية جديدة وغير مسبوقه، و قد انعكس ذلك مباشرة على هياكل ميزانيات تلك المصارف ، حيث تنوعت مصادر أموالها (مواردها) وتنوعت مجالات توظيفها و استخداماتها. إن تأثير العولمة المالية على الجهاز المصرفي في مجال إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية قد امتد واتسع من خلال دخول مؤسسات مالية غير مصرفية في هذا النشاط مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار، و دخلت كمنافس قوي للمصارف التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع المصارف التجارية في مجال الوساطة المالية<sup>(3)</sup>. كما حصل تغيير كبير في أعمال المصارف وتوسعت مساحة و دائرة و نطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي. و أخذت كل المصارف تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل وانعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات المصارف، حيث انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالمصارف، وزاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم

(1) هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية. الطبعة الاولى، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2008، ص ص. 68-103.

(2) حسين فتحي عثمان، التوريق المصرفي للديون: الممارسة والإطار القانوني. بحث مقدم إلى مؤتمر الأسواق المالية والبورصات: آفاق وتحديات، المجلد الثالث، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 6-8 مارس 2007، ص ص. 13-14.

(3) سعد عبد القهار الشيخ، تأثير العولمة وانعكاساتها على النشاط والصناعة المصرفية الإسلامية، المجلة العلمية، المجلد 2، العدد2، السليمانية، العراق، 2018، ص11.

المصارف نتيجة لتزايد نشاط المصارف في الأنشطة الأخرى غير الاقراضية. مما أدى إلى انخفاض نصيب القروض وارتفاع النصيب النسبي للأصول الأخرى ، وبخاصة إصدار السندات.<sup>(1)</sup>

عرفت السوق المصرفية على المستوى العالمي العديد من التغيرات الهيكلية والتغيرات على مستوى أنشطتها وهو ما وضع البنوك أمام تحديات كبيرة للحفاظ على حصتها السوقية في سوق يتميز بالمنافسة الشديدة، إلا أن هذه التغيرات كذلك قد امتدت إلى الجانب التنظيمي والرقابي والخاص بالدرجة الأولى بدور البنوك المركزية في الرقابة على الأسواق المصرفية.

### المبحث الثالث: الرقابة المصرفية وتطوراتها على ضوء الأزمة المالية العالمية 2008

باعتبار أن البنوك تلعب دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية، وحدث أي خلل في هذا القطاع يؤدي إلى حدوث أزمات مالية واقتصادية، لذلك يحظى هذا القطاع بأهمية كبيرة. ومن أجل حماية النظام المصرفي تم وضع نظام للرقابة عليه من أجل حمايته ومراقبته، فهو يحدد نقاط الضعف في المؤسسة ويقوم بوضع آلية مناسبة لسد هذه الثغرة، كما أنه يقوم على التأكد من أن الأهداف المسطرة تم الوصول إليها، بالإضافة إلى أمور أخرى يقوم بها سنحاول في هذا المبحث اكتشاف معنى الرقابة المصرفية، ومعرفة أهدافها وأنواعها المختلفة و أدواتها، بالإضافة إلى المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة ومدى تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في تغيير معايير لجنة بازل.

#### المطلب الأول: مفهوم الرقابة المصرفية وأهدافها

قبل التطرق إلى مفهوم الرقابة المصرفية لا بد من الإشارة إلى مفهوم الرقابة بصفة عامة.

##### أولاً- مفهوم الرقابة

لا يوجد تعريف محدد للرقابة، فكل باحث عرفها بمفهومه الخاص، لكننا سنعرض بعض المفاهيم الخاصة بها، الرقابة هي وظيفة إدارية و هي عملية مستمرة متجددة، يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعية، و ذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف و المعايير بغرض التقويم و التصحيح. وتعنى الرقابة بالتأكد من أن النتائج التي تحققت أو ستتحقق مطابقة للأهداف التي تقرررت أو احتوتها الخطة، وبالتالي فهي عملية ملاحظة نتائج الأعمال التي سبق تخطيطها، ومن ثم تحديد الفجوة بين النتائج المستهدفة والنتائج الفعلية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية لسد هذه الفجوة و يتطلب ذلك المتابعة والتقييم<sup>(2)</sup>. كما عرفت على أنها عملية الكشف عن الانحرافات أيا كان موقعها، سواء في ذلك الانحرافات عما يجب إنجازه أو الانحرافات عن الإجراءات، والعمل على مواجهتها بالأسلوب الملائم حتى لا تظهر مرة أخرى في المستقبل، وعرفت كذلك على أنها عملية التحقق من مدى إنجاز الأهداف

(1) بن احمد لخضر، آليات تطوير الخدمات المصرفية في الجزائر في ظل تحديات العولمة و أثارها، ، جامعة جلفة،الجزائر، ص 35-36.

(2) محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، الطبعة الاولى، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012، ص35-36.

المرسومة بكفاية والكشف عن معوقات تحقيقها والعمل على تذليلها في أقصر وقت ممكن<sup>(1)</sup>. وعرفت أيضا على أنها الإشراف و الفحص والمراجعة من جانب سلطة أعلى لها هذا الحق للتعرف على كيفية سير العمل داخل الوحدة و التأكد من حسن استخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها، و من أن الموارد تحصل طبقا للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها، و التأكد من سلامة تحديد نتائج الأعمال والمراكز المالية، وتحسين معدلات الأداء و الكشف عن المخالفات، والانحرافات، وبحث الأسباب التي أدت إلى حدوثها، و اقتراح وسائل علاجها لتفادي تكرارها سواء في ذلك وحدات الخدمات أو الأعمال<sup>(2)</sup>.

### ثانيا- مفهوم الرقابة المصرفية

تعرف الرقابة المصرفية على أنها ذلك الجزء الأساسي من العملية الإدارية، والهدف منها هو التحقق من أن التنفيذ والأداء يسيران وفق الخطة الموضوعة مسبقا، كما أن الرقابة المصرفية تعمل على اكتشاف نقاط الضعف، وتفادي الأخطاء وتصحيحها حالة الوقوع، كما أنها تساعد لوضع مجموعة من النظم التي تحمي البنوك من تكرار وقوعها. و تضم الرقابة مجموعة من العمليات على ثلاث مراحل، قبل التنفيذ وذلك من خلال التحليل والاكتشاف للمشاكل التي تواجه العمل المصرفي، ثم عند التنفيذ بالعمل على الحد من تفاقم تلك المشاكل، ثم بعد التنفيذ للتأكد من احترام النصوص القانونية، الأنظمة، التوجيهات والإرشادات الصادرة عن الجهة المسؤولة<sup>(3)</sup>. كما تعرف أيضا على أنها العملية الإدارية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى التأكد من أن البنوك تحترم الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول والقواعد المحاسبية والوقائية، والتحقق من أن العمليات التي تقوم بها البنوك تحترم القواعد والمعايير المحددة، إضافة إلى التعرف على مواطن الخطأ و الإهمال لتصحيحها<sup>(4)</sup>. كما تعرف كذلك على أنها تهدف إلى التحقق مما إذا كان كل نشاط داخل البنك يحدث وفقا للخطة المستهدفة وللتعليمات الصادرة وللمبادئ التي تم إعدادها<sup>(5)</sup>.

من خلال التعريفات السابقة نستخلص أن الرقابة المصرفية هي عبارة عن عملية إدارية، يتم من خلالها التأكد من عمل المصارف وفقا للنصوص القانونية والخطة المنشودة التي تم تسطيرها والتأكد أيضا من سلامة وضعها المالي وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير.

### ثالثا- أهداف الرقابة المصرفية

تسعى الرقابة المصرفية إلى تحقيق جملة من الأهداف على مستوى الجهاز المصرفي تتجلى في<sup>(6)</sup>:

(1) ختير فريدة، الرقابة المصرفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2018، ص 17.

(2) عصام خلف العنزي، ولاية الدولة في الرقابة على الأوقاف، منتدى قضايا الوقف الفقهي الخامس، 2011، اسطنبول، ص 13.

(3) جلايلة عبد الجليل، آليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الالكترونية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد درارية، أدرار، الجزائر، 2019، ص 34.

(4) ختير فريدة، مرجع سبق ذكره.

(5) منار حنينية، المعايير الدولية للرقابة المصرفية و تطبيقاتها في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 01، الجزائر، 2014، ص 8.

(6) محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، مرجع سابق ذكره، ص 41.

- التأكد من سلامة المركز المالي لكل مصرف؛
- مراقبة وتوجيه الائتمان المصرفي كما ونوعا؛
- التأكد من سلامة الجهاز المصرفي وتجاوبه مع متطلبات النمو الاقتصادي؛
- تقييم الموجودات لكل مصرف، وخاصة الديون والسلفيات، والحسابات المدينة الأخرى؛
- تقديم الاقتراحات، والسبل التي تساعد على حل المشاكل التي تجابه المصارف التجارية؛
- تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي واستقرار قيمة العملة خارجيا.

### المطلب الثاني: أنواع الرقابة المصرفية وأدواتها

من خلال هذا المطلب سنتناول أهم أنواع الرقابة المصرفية، كما سنأخذ فكرة عن أهم أدواتها.

#### أولاً- أنواع الرقابة المصرفية

نظرا لاختلاف وظائف البنوك وتعددتها، أدى هذا إلى تنوع الرقابة المصرفية المطبقة وذلك من خلال:

#### 1. الرقابة المصرفية بحسب المصدر: وتنقسم إلى رقابة داخلية ورقابة خارجية حيث:

- **الرقابة الداخلية:** يقصد بالرقابة الداخلية أنواع الرقابة التي تمارسها كل منظمة بنفسها على أوجه النشاطات و العمليات التي تؤديها والتي تمتد خلال مستويات التنظيم المختلفة<sup>(1)</sup>، أو هي تلك العمليات التي يقوم بها البنك داخليا بغية ضبط نشاطه وتصحيح الأخطاء التي تقع وتكشف في مختلف مصالحه<sup>(2)</sup>؛
- **الرقابة الخارجية:** وهناك من يسميها بالتحقيق الخارجي، حيث أنها وظيفة مستقلة عن البنك، وهي تعنى بفحص وتدقيق الحسابات والنتائج المحققة، كما أنها تهتم أيضا بتقييم وتشخيص الوضعية المالية للبنك، وتوكل مهمة الرقابة الخارجية إلى مدققين خارجيين أو مراقبي الحسابات، وتعتبر عملية الرقابة الخارجية كمتعم و مكمل لعملية الرقابة الداخلية، ذلك أن المدقق الخارجي يجب أن يكون على اضطلاع بجملة القواعد والمعايير المحاسبية، وكذا إجراءات الرقابة الداخلية التي يعتمد عليها البنك، للتحقق من ملاءمتها لحسن سير أعمال البنك والحفاظ على أمواله<sup>(3)</sup>.

#### 2. الرقابة المصرفية حسب طبيعتها: تنقسم الرقابة المصرفية حسب طبيعتها إلى قسمين هما: <sup>(4)</sup>

- **الرقابة المحاسبية:** هدفها التأكد من صحة التصرفات المالية ومن أنها تمت وفق للقوانين والتعليمات؛
- **الرقابة الاقتصادية:** تقوم على التأكد من كفاءة التنفيذ وآثارها على مستوى النشاط الاقتصادي.

#### 3. الرقابة المصرفية حسب موقعها من الأداء: يتم تصنيف الرقابة المصرفية حسب موقعها من الأداء إلى: <sup>(5)</sup>

(5)

(1) محمد أحمد عبد النبي، مرجع سبق ذكره، ص39.

(2) فارس مسدور، الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية و إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الجزائر، 2010-، 2011 ص2.

(3) جلايلة عبد الجليل، مرجع سابق ذكره، ص 36.

(4) ختير فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

(5) محمد أحمد عبد النبي، مرجع سبق ذكره، ص38-39.



- **الرقابة السابقة:** وتسمى بالرقابة المانعة أو الوقائية، وتهدف إلى ضمان حسن الأداء أو التأكد من الالتزام بنصوص القوانين والتعليمات في إصدار القرارات أو تنفيذ الإجراءات، كما تهدف إلى ترشيد القرارات وتنفيذها بصورة سليمة وفعالة؛

- **الرقابة اللاحقة:** وتسمى بالرقابة البعدية أو المستندية، وفي هذا النوع من الرقابة لا يتم تقويم تصرفات وقرارات و إجراءات وحدات الإدارة العامة إلا بعد حدوث التصرفات فعلا.

**4. الرقابة المصرفية بحسب المعايير:** وينقسم هذا النوع من الرقابة المصرفية إلى رقابة على أساس الإجراءات ورقابة على أساس النتائج<sup>(1)</sup>:

- **الرقابة على أساس الإجراءات:** تقوم هذه الرقابة على أساس القواعد والإجراءات بقياس التصرفات التي تصدر عن المنظمات العامة ومطابقتها بمجموعة القوانين والقواعد والضوابط و الطرق والإجراءات، ويركز هذا النوع من الرقابة على التصرفات التي تصدر من وحدات الإدارة العامة ومن عاملين فيها و ليس على ما تحققه هذه التصرفات من نتائج نهائية؛

- **الرقابة على أساس النتائج:** تقوم الرقابة على أساس النتائج بقياس النتائج النهائية التي تحققها المنظمات العامة، وفق معايير يمكن قياسها موضوعيا، فهذا نوع من الرقابة لا يتابع و يقوم التصرفات والنشاطات التي تقوم بها المنظمات العامة وإنما يركز فقط على النتائج التي تحققها هذه المنظمات.

**5. الرقابة المصرفية من حيث نطاق عملية الرقابة:** وتنقسم إلى الرقابة الكاملة والرقابة الجزئية حيث:<sup>(2)</sup>

- **الرقابة الكاملة:** يقصد بها فحص جميع العمليات المثبتة في الدفاتر والسجلات للتأكد من أن جميع العمليات مقيدة النظام وأنها صحيحة، وأن جميع الدفاتر والسجلات وما يحتويها من حسابات أو بيانات خالية من الأخطاء أو الغش أو التلاعب، و تتم هذه الرقابة عن طريق الرقابة الداخلية؛

- **الرقابة الجزئية:** تقوم هذه الرقابة على أساس الاختبار وهدفها الأساسي التأكد من صحة حسابات المنشأة و مدى دلالة قوائمها المالية على نتيجة أعمالها ومركزها المالي، و تتم هذه الرقابة عن طريق الرقابة الخارجية و سلطة المراقب فيها غير مقيدة، فله حق تقرير العمليات التي سيقوم بتدقيقها و الأشهر التي يرغب في فحص العمليات التي تمت خلالها دون أدنى تدخل من الإدارة.

#### ثانيا- أدوات الرقابة المصرفية

يعتبر البنك المركزي الجهة الرئيسية و الوحيدة المسؤولة عن ضمان سلامة واستمرارية النظام المصرفي، و اعتباره بذلك رقبيا على أنشطة القطاع المصرفي حتى لا تتعرض البنوك للمخاطر بمختلف أنواعها و أبعادها أو للإفلاس، وتستهدف رقابة البنك المركزي التحقق من التزام البنوك في أعمالها وعملياتها بأحكام قانون البنك

(1) محمد أحمد عبد النبي، مرجع سبق ذكره، ص38.

(2) ختير فريدة، مرجع سبق ذكره ، ص 34.

المركزي و قرار مجلس إدارته و توجيهاته و تعليماته، وتتمثل أهم أدوات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية فيما يلي: (1)

- **الرقابة المكتبية:** تتم عن طريق فحص التقارير والبيانات والإحصاءات التي تتوافر عليها وحدات الجهاز المصرفي لدى البنك المركزي، حيث تجري عليها من الدراسة والتحليل ما يمكنه من التعرف على حقيقة مراكزها المالية و درجة الكفاءة التي يمارس بها الوظائف. يرسل البنك المركزي نماذج خاصة تقوم بتعبئتها البنوك التجارية وترسل البنوك التجارية تقارير شهرية تكشف عن مراكزها ويظهر فيه جانب الأصول و جانب الخصوم، وهناك التقرير السنوي حيث يراجع البنك المركزي التقارير السنوية التي يضعها مراقب الحسابات لدى البنوك و ذلك للتثبيت من تنفيذ قراراته والتأكد من خلو نشاط البنط من أي مخالفة. وبالتالي تقوم هذه الرقابة على أساس البيانات الدورية سواء التي تتعلق بالوضع المالي وبالمتطلبات الرقابية، والتي يتعين على كل بنك موافاة السلطة الرقابية بها، وذلك على أساس بيانات البنك فقط أو على أساس مجموعة البنك على أن ترد البيانات الأخيرة من خلال البنك الأم للمجموعة أو كليهما، كما تطلب السلطة الرقابية بيانات الشركات التابعة غير المصرفية؛

- **الرقابة الميدانية:** يجربها البنك المركزي عن طريق إيفاد لجان تفتيش إلى البنوك التجارية بهدف التأكد من صحة السياسات الوظيفية التي تتبعها البنوك، ومدى سلامة القروض التي يمنحها من الجهة الفنية، وفي حالة التفتيش يقوم المفتش بالإطلاع على كافة دفاتر وسجلات البنك وقد يطلب أية إيضاحات يراها ضرورية لتحقيق الرقابة الميدانية. والرقابة الميدانية مسؤولة عن التحقق من صحة البيانات الدورية التي ترد إلى السلطة الرقابية، والوقوف على مدى كفاية نظم إدارة المخاطر بالبنك و سلامة نظم الرقابة الداخلية، وكذلك الوقوف على مدى جودة الأصول فضلا عن التحقق من استمرار التزام البنك بالشروط التي منح الترخيص على أساسها ويتم تحديد مختلف نقاط الضعف التي يتم اكتشافها و متابعة البنك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.

### المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مبادئ الرقابة المصرفية لأول مرة سنة 1997، وذلك بهدف مساعدة البنوك المركزية ومختلف السلطات النقدية على تقييم وضع أنظمتها المصرفية، وتم تنقيحها مرة أخرى سنة 2006، وبعد حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وعلى ضوء أسبابها وآثارها تم إعادة تنقيحها سنة 2011، وقد أسفر ذلك عن حدوث تغيير في هذه المبادئ وانتقلت المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية من 25 مبدأ إلى 29 مبدأ. وتمثل هذه المبادئ الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية الواجب تورها، وهي تهدف إلى تقوية الأنظمة المالية، سواء في الاقتصاديات النامية أو المتطورة بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي و الاقتصادي سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، وهذه المبادئ ساهمت في تطوير نظام الرقابة المصرفية الفعالة، وتتمثل هذه المبادئ التسعة و العشرون فيما يلي: (2)

(1) محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص ص 290 - 291.  
(2) صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، 2014، ص ص 117-39.

### المبدأ الأول: المسؤوليات و الأهداف و الصلاحيات

يتمتع نظام الرقابة المصرفية الفعال، بمسؤوليات وأهداف واضحة ، وذلك لكل سلطة معينة بالرقابة على المصارف و المجموعات المصرفية. و يتطلب ذلك وجود الإطار القانوني الملائم للرقابة المصرفية الذي يمنح كل سلطة رقابية، الصلاحيات القانونية اللازمة للترخيص للمصارف، وممارسة الرقابة المتواصلة، ومتابعة الالتزام بالقوانين، والقيام بإجراءات تصحيحية في الوقت المناسب لتعزيز سلامة وكفاءة النظام المصرفي؛

### المبدأ الثاني: الاستقلالية، المساواة، و توفر الموارد، و الحماية القانونية للمراقبين

يتوفر للسلطة الرقابية الاستقلالية التشغيلية، وإجراءات شفافة، و حوكمة سليمة. كما يتوفر لها موازنة لا تهدد استقلاليتها، وموارد كافية. و تخضع للمساءلة عن تنفيذ مهامها و طريقة استخدامها لمواردها. ويوفر الإطار القانوني للرقابة المصرفية الحماية القانونية للمراقبين؛

### المبدأ الثالث: التعاون والتنسيق

توفر التشريعات والقوانين أو التعليمات الأخرى، إطار عمل للتعاون والتنسيق مع السلطات الأخرى المحلية ذات العلاقة، وكذلك مع السلطات الرقابية الأجنبية المعنية بالرقابة المصرفية. وتعكس ترتيبات التعاون هذه الحاجة لحماية سرية المعلومات؛

### المبدأ الرابع: الأنشطة المسموح بها

تحدد بوضوح الأنشطة المسموح بها للمؤسسات المرخص لها والخاضعة للرقابة بصفتها مصارف، و يضبط استخدام كلمة مصرف أو بنك في الأسماء؛

### المبدأ الخامس: معايير الترخيص

تتمتع سلطة منح التراخيص للمصارف، بصلاحيات وضع المعايير ورفض طلبات أي مؤسسة لا تستوفي تلك المعايير. و تتكون إجراءات الترخيص، على أقل تقدير، من تقييم هيكل الملكية و الحوكمة بما فيه ملاءمة وأهلية أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة العليا للمصرف ومجموعته، وفي كل خطته الإستراتيجية والتشغيلية، و ضوابط الرقابة الداخلية، و إدارة المخاطر لديه، والوضع المالي المتوقع بما فيه القاعدة الرأسمالية. وعندما يكون المالك مصرف أجنبي أو يتبع مصرف أجنبي، يتم الحصول على موافقة مسبقة من السلطة الرقابية للبنك الأم.

### المبدأ السادس: نقل ملكية كبيرة

تتمتع السلطة الرقابية بصلاحيات مراجعة ورفض وفرض شروط احترازية لأي طلب نقل ملكية كبيرة أو للسيطرة على حصص أغلبية المصارف القائمة بشكل مباشر أو غير مباشر.

### المبدأ السابع: الاستحواذات الكبيرة

تتمتع السلطة الرقابية بصلاحيات موافقة أو رفض، أو تقديم توصية للسلطة المسؤولة بالموافقة أو الرفض، أو فرض شروط احترازية على عمليات الاستحواذ أو الاستثمارات الكبرى من قبل المصرف، وذلك وفقا للمعايير المحددة. ويشمل ذلك، تنفيذ عمليات عبر الحدود. و يتمثل الغرض من ذلك في التأكد أن هذه الشركات

الشقيقة أو التابعة أو هياكلها التنظيمية لا تعرض المصارف لمخاطر إضافية، أو تعيق عمل الرقابة المصرفية الفعالة؛

#### المبدأ الثامن: أساليب الرقابة

يتطلب النظام الفعال للرقابة المصرفية، من السلطة الرقابية أن تطور وتتابع تقييم مستقبلي لحجم المخاطر للمصرفية والمجموعة المصرفية. ويكون هذا التقييم متناسبا مع الأهمية النظامية للمصرف والمجموعة المصرفية، بما في ذلك المخاطر المحتملة من المصارف والنظام المصرفي ككل، وتقييمها وتعالجها. وأن يكون لديها إطار عمل ملائم للتدخل المبكر لمعالجة هذه المخاطر، بما في ذلك أن تضع خططا ملائمة، بالتعاون مع السلطات المعنية الأخرى، وكذلك لاتخاذ إجراءات تصفية المصارف بطريقة منظمة عندما يتعذر استمرار عملها.

#### المبدأ التاسع: أدوات وآليات الرقابة

تستخدم السلطة الرقابية مجموعة مناسبة من الأدوات والآليات، لتطبيق الإجراءات الرقابية. وتستخدم الموارد الرقابية بشكل الأمثل ومنتاسب، أخذا بعين الاعتبار طبيعة المخاطر لدى المصارف والأهمية النظامية لهذه المصارف؛

#### المبدأ العاشر: التقارير الرقابية

تقوم السلطة الرقابية بتجميع ومراجعة وتحليل التقارير الاحترازية والنتائج الإحصائية من المصارف، بشكل منفرد لكل مصرف وبشكل مجمع لكل للمصارف. و تقوم بشكل مستقل بالتحقق من هذه التقارير من خلال الرقابة الميدانية أو بالاستعانة بخبراء خارجيين.

#### المبدأ الحادي عشر: الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الرقابية

تقوم السلطة الرقابية في مرحلة مبكرة، بمواجهة الممارسات أو الأنشطة غير السليمة أو غير الآمنة التي قد تعرض المصارف أو النظام المصرفي للمخاطر. ويتوفر للسلطة الرقابية، الأدوات الرقابية الكافية، لاتخاذ ما تراه مناسبا من الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، بما فيها إلغاء الترخيص المصرفي أو التوصية بذلك؛

#### المبدأ الثاني عشر: الرقابة المجمعة

من العناصر الأساسية في الرقابة المصرفية، الرقابة على المجموعة المصرفية على أساس مجمع، و القيام بالمتابعة اللازمة لهذه الرقابة المجمعة، وتطبيق المعايير الاحترازية على كافة النواحي الأعمال التي تمارسها المجموعة المصرفية في العالم؛

#### المبدأ الثالث عشر: العلاقة بين السلطتين الرقابيتين الأم و المستضيفة

تقوم السلطة الرقابية الأم والسلطة الرقابية المستضيفة للمجموعات المصرفية عبر الحدود، بتبادل المعلومات والتعاون من أجل الرقابة الفعالة على المجموعات وكيانات المجموعة، ومن أجل التعامل الفعال في

حالات الأزمات. وتطلب السلطات الرقابية من المصارف الأجنبية لديها، أن تمارس عملياتها المحلية حسب المعايير المطلوبة نفسها من المصارف المحلية؛

#### المبدأ الرابع عشر: حوكمت الشركات

تقرض السلطة الرقابية أن يتوفر لدى المصارف والمجموعات المصرفية، سياسات وعمليات منضبطة وشاملة للحوكمة تشمل على سبيل المثال، التوجه الاستراتيجي، الهيكل التنظيمي، منظومة الرقابة، مسؤوليات مجالس إدارات المصارف وإدارات العليا، التعويضات والمكافآت، وتتناسب هذه السياسات والعمليات للحوكمة، مع حجم المخاطر لدى المصرف وأهميته النظامية؛

#### المبدأ الخامس عشر: عملية إدارة المخاطر

تقرض السلطة الرقابية أن تكون لدى المصارف عملية شاملة لإدارة المخاطر (تشمل إشرافا فعالا من مجلس الإدارة و الإدارة العليا)، تحدد وتقيس وتقيم وتتابع كافة المخاطر الكبيرة والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب. كما تشمل تقييم مدى كفاية رأسمال المصارف و سيولتها، وذلك بالمقارنة مع حجم مخاطرها وأوضاع السوق و الاقتصاد، كما يشمل ذلك، وضع تدابير طوارئ ومراجعتها ( بما فيها خطط تعافي قوية و موثوقة حيثما كان ذلك مبررا). وتأخذ هذه التدابير، بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالمصرف، وتتناسب عملية إدارة المخاطر للمصرف مع حجم المخاطر لديه وأهميته النظامية.

#### المبدأ السادس عشر: كفاية رأس المال

تضع السلطات الرقابية متطلبات احترازية و مناسبة لكفاية رأس المال المصارف، تعكس المخاطر التي يتحملها المصرف، أو يمثلها، وفقا لأوضاع السوق وأوضاع الاقتصاد التي تتواجد فيها، وتحدد السلطة الرقابية مكونات رأس المال، أخذا بعين الاعتبار قدرة المصارف على امتصاص الخسائر. ولا تقل متطلبات رأس المال هذه، على أقل تقدير، عن مستوى معايير لجنة بازل السارية وذلك للمصارف النشطة على المستوى العالمي؛

#### المبدأ السابع عشر: مخاطر الائتمان

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون للمصارف إجراءات ملائمة لإدارة مخاطر الائتمان، تأخذ بعين الاعتبار درجة تقبل المخاطر لدى هذه المصارف، وطبيعة المخاطر، وأوضاع السوق والاقتصاد لديها، ويشمل ذلك سياسات وعمليات احترازية لتحديد مخاطر الائتمان (بما فيها مخاطر ائتمان الطرف المقابل) و قياسها وتقييمها ومراقبتها والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب. وتتم تغطية الدورة الائتمانية بشكل كامل، بما في ذلك تعهدات أو ضمانات الائتمان وتقييم الائتمان، والإدارة المستمرة لمحافظ قروض واستثمارات المصرف.

#### المبدأ الثامن عشر: أصول بشأنها ملاحظات، والمخصصات والاحتياطات

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف سياسات وإجراءات ملائمة، من أجل تحديد وإدارة الأصول التي بشأنها ملاحظات بصورة مبكرة، ومن أجل الاحتفاظ بالمخصصات والاحتياطات الكافية لمواجهتها.

### المبدأ التاسع عشر: مخاطر التركيز وحدود التعرضات الكبيرة

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون للمصارف سياسات وإجراءات ملائمة، لتحديد وقياس و تقييم ومراقبة مخاطر التركيز، والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب. وتضع السلطات الرقابية لذلك، حدوداً احترازية لتقييم التعرضات المصرفية على الأطراف الأخرى، سواء بشكل فردي على هذه الأطراف أو على مجموعات مترابطة منها؛

### المبدأ العشرون: العمليات مع أطراف ذات صلة

من أجل منع الإساءة في إجراء العمليات مع أطراف ذات صلة والتصدي لمخاطر تضارب المصالح، تطلب السلطة الرقابية من المصارف أن تنفذ عملياتها مع الأطراف ذات الصلة على قدم المساواة مع العملاء الآخرين، وأن تراقب هذه العمليات، وتتخذ الإجراءات المناسبة للسيطرة على المخاطر أو تخفيف حدتها. كما تطلب السلطة الرقابية التخلص من التعرضات على الأطراف ذات الصلة، بما يتوافق مع السياسات و الإجراءات المعتمدة؛

### المبدأ الحادي والعشرون: مخاطر البلدان ومخاطر التحويل

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف في أنشطتها الاقتراضية والاستثمارية خارج الحدود، سياسات وإجراءات ملائمة لتحديد مخاطر البلدان ومخاطر التحويل، وكذلك لقياس وتقييم ومراقبة هذه المخاطر، و الإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب؛

### المبدأ الثاني والعشرون: مخاطر السوق

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف إجراءات ملائمة لإدارة مخاطر السوق، آخذة في الاعتبار درجة تقبل هذه المصارف، وطبيعة هذه المخاطر، وأوضاع السوق والاقتصاد لديها، و مخاطر التدهور الكبير في سيولة السوق، ويشمل سياسات وإجراءات احترازية لتحديد مخاطر السوق وقياسها وتقييمها ومراقبتها و الإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب؛

### المبدأ الثالث والعشرون: مخاطر أسعار الفائدة في سجلات المصرف

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف أنظمة ملائمة لتحديد مخاطر أسعار الفائدة في سجلات كل مصرف، و قياسها وتقييمها ومراقبتها والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب. وتأخذ هذه الأنظمة في الاعتبار درجة تقبل المخاطر لدى هذه المصارف، وطبيعة هذه المخاطر، و أوضاع السوق و الاقتصاد لديها؛

### المبدأ الرابع والعشرون: مخاطر السيولة

تضع السلطة الرقابية متطلبات احترازية مناسبة للسيولة تعكس احتياجات المصرف من السيولة. و تتأكد السلطة الرقابية من أن لدى المصارف إستراتيجية تمكن من وجود إدارة رشيدة لمخاطر السيولة و الوفاء بمتطلبات السيولة. وتأخذ الإستراتيجية في الاعتبار، طبيعة المخاطر لدى المصارف إضافة إلى أوضاع السوق و الاقتصاد لديها. كما تشمل سياسات وإجراءات احترازية تتلاءم مع درجة تحمل المخاطر لدى المصارف،

وذلك لتحديد مخاطر السيولة وقياسها وتقييمها ومراقبتها والسيطرة عليها أو الحد منها وإعداد تقارير دورية بشأنها. ولا تقل متطلبات السيولة هذه على أقل تقدير عن معايير لجنة بازل السارية وذلك للمصارف النشطة على المستوى العالمي؛

#### المبدأ الخامس والعشرون: المخاطر التشغيلية

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف إطار عمل مناسب لإدارة المخاطر التشغيلية، يأخذ بعين الاعتبار درجة تقبل المخاطر لدى هذه المصارف، وطبيعة مخاطرها، وأوضاع السوق والاقتصاد لديها، ويشمل هذا الإطار سياسات وإجراءات احترازية لتحديد المخاطر التشغيلية وتقديرها وتقييمها ومراقبتها والسيطرة عليها أو الحد منها، وإعداد تقارير بشأنها بشكل منتظم؛

#### المبدأ السادس والعشرون: التدقيق و الرقابة الداخلية

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف، أطر عمل مناسبة للرقابة الداخلية، وذلك لإرساء و الحفاظ على منظومة تشغيلية قابلة للضبط لقيام هذه المصارف بأعمالها، أخذا في الاعتبار طبيعة مخاطرها. و تشمل هذه الأطر ترتيبات واضحة لتفويض السلطات والصلاحيات، مع فصل الوظائف التي تفرض التزامات على المصرف، وقيام المصرف بعمليات الدفع، بالإضافة إلى المحافظة على سلامة القيود المحاسبية على موجوداته ومطلوباته. كما تشمل هذه الأطر التأكد من توافق هذه الإجراءات مع بعضها البعض، وحماية أصول المصارف ووجود إدارات مستقلة ومناسبة للتدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال، للتحقق من الالتزام بهذه الضوابط و القوانين والأنظمة الأخرى السارية؛

#### المبدأ السابع والعشرون: التقارير المالية والتدقيق الخارجي

تتأكد السلطة الرقابية أن تحتفظ المصارف والمجموعات المصرفية بسجلات محاسبية كافية، وأن تعد قوائم مالية طبقا للسياسات والممارسات المحاسبية المتعارف عليها دوليا، و تنشر سنويا البيانات والمعلومات التي تعكس وضعها وأداءها المالي بصورة عادلة متضمنة رأي مدقق حسابات خارجي مستقل. و تتأكد السلطة الرقابية أيضا أن يكون لدى المصارف و الشركات الأم للمجموعات المصرفية، حوكم وإشراف بشكل كاف على وظيفة التدقيق الخارجي؛

#### المبدأ الثامن والعشرون: الإفصاح و الشفافية

تلزم السلطة الرقابية المصارف والمجموعات المصرفية، بنشر المعلومات بشكل منتظم على أساس مجمع أينما كان هناك حاجة، وعلى أساس فردي يمكن الاطلاع عليه بسهولة بشكل يعكس الوضع المالي لهذه المصارف و أداءها و تعرضاتها إلى المخاطر، وكذلك استراتيجياتها لإدارة المخاطر، بالإضافة إلى السياسات و الإجراءات المتعلقة بالحوكمة.

#### المبدأ التاسع والعشرون: إساءة استخدام الخدمات المالية.

تتأكد السلطة الرقابية أن يتوافر لدى المصارف سياسات وإجراءات مناسبة، تتضمن قواعد صارمة تتعلق بالعباية الواجبة بحماية العملاء تعزز تطبيق معايير مهنية وأخلاقية عالية المستوى في القطاع المالي، وتحول دون استخدام المصارف لأغراض القيام بأنشطة إجرامية سواء عن قصد أو غير قصد.

### المطلب الرابع: الأزمة المالية العالمية ومقررات بازل 2 و3

لقد جسدت لجنة بازل الإرادة الدولية لتوحيد الإجراءات الرقابية على البنوك العاملة في الصناعة المصرفية في مختلف الدول، إلى جانب تشجيع المنافسة العادلة بين تلك البنوك، حيث شكل معيار بازل 1 و2 أولى المحاولات لوضع معايير موحدة لتنظيم الصناعة المصرفية، غير أن الأزمة المالية الأخيرة أظهرت العديد من النقائص في معيار بازل 2، و لهذا قامت اللجنة بتحليل تلك النقائص وتقديم بعض التعديلات تم تجسيدها في اتفاقية بازل 3 والتي هدفت أساسا إلى تعزيز مكونات وحجم رأس مال البنوك، إلى جانب الاهتمام بمخاطر السيولة و ذلك بوضع معيار للسيولة في المدى القصير و آخر في المدى الطويل. بعد تحليل الأزمة المالية الأخيرة من قبل لجنة بازل، و التوصل إلى النقائص التي ظهرت على معيار بازل 2، قامت اللجنة بإصدار معايير بازل 3 و التي قامت من خلالها بمحاولة إجراء بعض التعديلات على معيار بازل 2، من أجل تحسين قدرة النظام المصرفي على مواجهة وابتلاع الصدمات المتكررة على المستوى المالي والاقتصادي، ويمكن تقسيم التوصيات التي جاءت بها اللجنة من خلال معيار بازل 3 إلى مستويين رئيسيين هما: المستوى الجزئي من خلال تدعيم قدرة المؤسسات المالية على مواجهة المخاطر المحتملة التي تواجهها و بالتالي إمكانية تجنب حدوث أزمات، و المستوى الكلي (على مستوى النظام المصرفي) والذي حاولت اللجنة تقديم التوصيات اللازمة من أجل توجيه طبيعة العلاقة التي تربط البنوك والمؤسسات المالية فيما بينها إلى جانب تشديد الرقابة على البنوك ذات الوزن الكبير داخل النظام المصرفي والتي قد تؤدي عملية إفلاسها إلى خلق أزمة كبيرة داخل النظام المصرفي المحلي أو الدولي. وتتمثل الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3 في<sup>(1)</sup>:

1. إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز وهو من المستوى الأول، ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الواردة في اتفاقية بازل 2 المقدرة بـ 2%؛

2. تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليلعب نسبة 7%، وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم؛

(1) مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، بأيام 9-10 سبتمبر، تركيا، 2013، ص ص9-10.



3. احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2.5% من رأس المال الأساسي، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب؛

4. رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من جانفي عام 2013 وصولاً إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019، إلا أن حدوث أزمة كوفيد أوائل سنة 2020 جعل البنوك المركزية تؤجل التطبيق النهائي لبعض بنود هذه الاتفاقية لمواجهة الركود الناتج عن هذه الأزمة؛

5. متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 10.5% وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك؛

6. اعتماد مقاييس جديدة للسيولة، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات، وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتي في الوفاء بمتطلبات السيولة هما:

- الأولى للمدى القصير وتُعرف بنسبة تغطية السيولة وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه، ويجب أن لا تقل عن 100% وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً؛

- الثانية وتُعرف بنسبة صافي التمويل المستقر لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، ويجب أن لا تقل عن 100%.

7. أضافت بازل III معيار جديد وهو الرافعة المالية وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%.

مقترحات بازل III جاءت لتعزيز الصلابة المالية للنظام المصرفي ورفع أدائه بما يضمن مواجهته للأزمات، كما تشدد الرقابة عليه لزيادة مستوى إفصاحه وشفافيته، فهي ترمي في مضمونها إلى محاولة إعادة انضباط أداء البنوك والحد من اندفاعها في طريق الاستثمارات عالية المخاطر.

### خلاصة الفصل:

تلعب البنوك دوراً كبيراً في تطوير العجلة الاقتصادية، حيث أن هذا التطور نتج عنه ظهور العديد من البنوك ولكل بنك وظيفة معينة مشكلين في مجملهم الجهاز المصرفي يتصدر في أعلى قمته البنك المركزي الذي يتولى مهمة الإشراف على الجهاز المصرفي ككل، حيث يعتبر البنك المركزي الملجأ الأخير للبنوك من أجل إقراضها عند الحاجة. ثم تليه بنوك أخرى ولكل بنك وظيفة معينة كالبنوك التجارية والبنوك المتخصصة و

البنوك الإسلامية. ومن أجل ضمان قيام البنوك بوظائفها تم وضع نظام لحمايتها ومراقبتها ويسمى بنظام الرقابة المصرفية الذي يقوم بالتأكد من أن الخطط التي تم وضعها تمشي وفق المسار المخطط له من قبل السلطات النقدية والبنك المركزي وتختلف نوع الرقابة المطبقة باختلاف وظائف التي تقدمها البنوك وقد أقرت لجنة بازل تسعة و عشرون مبدأ للرقابة المصرفية من أجل تقوية النظام المالي و ضمان سلامته.

الفصل الثالث:  
أثر الأزمة المالية العالمية 2008 على السوق  
المصرفي الإماراتي

## تمهيد:

إن درجة تأثير الأزمة المالية العالمية على مختلف الدول والقطاعات في العالم اعتمد بالدرجة الأولى على درجة الارتباط الموجود ما بين هذه الدول من جهة والاقتصاد الأميركي من جهة أخرى، ولهذا رأينا أن الأسواق المالية العربية بصفة عامة قد ارتبطت بتأثرها بهذه الأزمة حسب درجة ارتباطها بالسوق الأمريكي. ولهذا سنخصص هذا الفصل لدراسة أثر هذه الأزمة على واحد من أهم اقتصاديات الدول العربية وهي دولة الإمارات العربية المتحدة مركزين على سوقها المصرفي خلال الفترة 2000-2018، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: لمحة عن السوق المصرفي الإماراتي

المبحث الثاني: واقع السوق المصرفي الإماراتي قبل الأزمة المالية العالمية 2008

المبحث الثالث: واقع السوق المصرفي الإماراتي أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية 2008

## المبحث الأول: لمحة عن السوق المصرفي الإماراتي

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من الاقتصاديات النفطية العربية التي استطاعت أن تحقق قفزة نوعية في طبيعة اقتصاده، وذلك من خلال الاعتماد على تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات والاهتمام بجانب الخدمات، ومنها الخدمات المالية التي عرفت تطوراً كبيراً في هذه الدولة مقارنة بالدول العربية الأخرى. ولهذا سنحاول من خلال هذا المبحث أخذ نظرة ولو مختصرة عن السوق المصرفية الإماراتية.

## المطلب الأول: خصائص اقتصاد الإمارات العربية المتحدة

هي دولة عربية اتحادية تقع شرق شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب قارة آسيا تطل على الشاطئ الجنوبي الخليج العربي لها حدود بحرية مشتركة من الشمال الغربي مع دولة قطر ومن الغرب حدود برية و بحرية مع المملكة العربية السعودية ومن الجنوب الشرقي مع سلطنة عمان، قبل 1971 كانت دولة الإمارات العربية المتحدة معروفة باسم الإمارات المتصالحة أو ساحل عمان، في إشارة إلى هدنة في القرن 19 بين المملكة المتحدة والعديد من شيوخ العرب كما تم استخدام اسم ساحل القراصنة في إشارة إلى الإمارات في المنطقة من القرن 18 إلى القرن 20 في وقت مبكر. يتكون النظام السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة استناداً إلى دستور عام 1971 من عدة هيئات مرتبطة بشكل معقد الإدارة، الإسلام هو الدين الرسمي و اللغة العربية هي اللغة الرسمية<sup>(1)</sup>.

اعتمد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة على الصيد، الزراعة، التجارة، وتجارة اللؤلؤ في الماضي، ولكن منذ خمسينات القرن العشرين للميلاد حيث تم اكتشاف النفط حدثت تطورات هامة في هذا الاقتصاد ساهمت في استمرار نموها الاقتصادي، ومن أهم هذه المميزات نذكر:

<sup>(1)</sup> [HTTPS://M.MAREFA.ORG](https://m.marefa.org)

- 1. الموقع الاستراتيجي:** وهو تميز الإمارات بموقعها المهم الذي ساهم في جعلها مركزا للأعمال، فتمتلك شبكة من الموصلات الجوية والبرية المتميزة التي تربطها مع كافة دول العالم؛
- 2. امتلاك احتياطات مالية:** وهي اعتماد الإمارات على مخزون مالي قوي ساعدها على بناء بيئة استثمارية متطورة، مما ساهم في استمرار الحكومة الإماراتية بتوفير التمويل المناسب لمشروعاتها، و تسديد الالتزامات المالية المترتبة عليها؛
- 3. الاعتماد على التنوع الاقتصادي:** وهو اهتمام الإمارات بتطبيق استراتيجيات تساعد على تحفيز التنوع في الاقتصاد، مما ساهم في تشجيع القطاعات غير النفطية لتعزيز مشاركتها الاقتصادية، ومن الأمثلة على هذه القطاعات الطيران، والصناعات التحويلية، والمصارف و السياحة، والخدمات، وغيرها؛
- 4. تعزيز وجود الاستثمار الأجنبي:** وهو حرص دولة الإمارات على جذب الاستثمارات الأجنبية لقطاعها الاقتصادي، حيث حصلت دولة الإمارات على المرتبة الأولى في عام 2014م، بين دول الشرق الأوسط التي تمكنت من جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل مباشر.
- 5. الانفتاح على العالم الخارجي:** يمتاز اقتصاد الإمارات العربية بعدة خصائص رئيسية تجعله مختلفا عن معظم اقتصاديات الدول النامية، ومنها الانفتاح على العالم الخارجي وتبنيه للاقتصاد الحر، وقلة السكان وارتفاع نسبة العمالة الوافدة.

#### المطلب الثاني: نشأة وتطور الجهاز المصرفي الإماراتي

بدأت الأعمال المصرفية بدولة الإمارات العربية المتحدة رسميا عندما فتح " البنك البريطاني للشرق الأوسط"، و كان يدعى " بنك إيران الإمبراطوري"، والذي فتح أول فروعه في دبي عام 1946 بعد فتح فروعه في الكويت عام 1942. وكان للتطور الاقتصادي في الإمارات أثرا واضحا على تطور الجهاز المصرفي حيث كان لكل مرحلة من المراحل ظروف ومناخ أثر على انجاز الجهاز المصرفي . يتكون الجهاز المصرفي في للدولة إلى جانب السلطة النقدية من مجموعة المصارف التجارية والمصارف محدودة التراخيص ومصارف الأعمال الاستثمارية وعدد من المؤسسات المالية والوسطاء الماليين والنقديين، بالإضافة إلى مكاتب التمثيل<sup>(1)</sup>.

#### أولاً- مراحل تطور الجهاز المصرفي الإماراتي

يمكن إجمال مراحل الجهاز المصرفي بدولة الإمارات في:

- 1. مرحلة ما قبل الاتحاد:** ترجع بداية النشاط المصرفي في دولة الإمارات إلى نشأة " البنك البريطاني " و أول فرع له في دبي، ثم أنشأ فرع آخر في أبو ظبي، ليتم بعدها تأسيس بنك "دبي الوطني" كأول مصرف ينشأ محليا ثم بنك " أبو ظبي الوطني" في عام 1968؛

**2. مرحلة النمو والتوسع 1972-1979:** بعد قيام الاتحاد والطفرة النفطية ارتفع عدد البنوك العاملة في الدولة من 20 مصرفاً، منها 6 مصارف وطنية في عام 1972 إلى 74 مصرفاً يتبعها 592 فرعاً عام 1979، و تميزت هذه الفترة بتأسيس " مجلس النقد " في ماي 1973 الذي أصبح له سلطة منح التراخيص للمصارف بعد أن كانت تصدر من الحكومات المحلية في الإمارات.

**3. مرحلة الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي بين العامين 1980-1983:** حيث أنه مع نهاية عقد السبعينيات ولمواجهة التطورات الكبيرة التي شهدتها النظام المصرفي على المستوى المحلي والدولي رأت الدولة ضرورة تطور القطاع المصرفي ليلعب دوراً رائداً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقررت تحويل " مجلس النقد " في ديسمبر 1980 إلى "مصرف الإمارات المركزي"، ومنحه سلطات واسعة في وضع السياسة النقدية للدولة و في الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي، حيث وصل عدد المصارف في الدولة إلى 94 مصرفاً لها 743 فرعاً منها 82 مصرفاً أجنبياً بعدد 422 فرعاً، و12 مصرفاً وطنياً. وفي جوان 1981، اتخذ المركزي قراراً بتحديد عدد الفروع لكل مصرف أجنبي بـ8 فروع فقط، وجرى تقييد شديد على فتح فروع جديدة بالنسبة للمصارف العاملة ووقف منح تراخيص للمصارف الجديدة. كما تولى المركزي الإشراف على نظام أسعار الصرف، و عمل على الحفاظ على استقرار قيمة الدرهم ، كما مارس المركزي الوظائف والأنشطة والعمليات التي يقوم بها العديد من المصارف المركزية العالمية، بالإضافة إلى الإشراف على نظام و سطاء بيع و شراء الأسهم و السندات و الرقابة على وحدات الصرافة و شركات الاستثمار العاملة بالدولة؛

**4. مرحلة التطوير والنضج من العام 1984 وحتى الآن:** حيث تأثر اقتصاد الإمارات خلال هذه الفترة نتيجة تقليص الإنفاق الحكومي بسبب تدهور أسعار النفط، مما أدى إلى انكماش عدد المصارف ودمج بعضها، حيث تم دمج ثلاثة مصارف في دبي في مصرف واحد هو " مصرف الاتحاد للشرق الأوسط" وكذلك ثلاثة مصارف في أبو ظبي في مصرف واحد هو " مصرف أبو ظبي التجاري". حالياً يعتبر النظام المصرفي الإماراتي من أهم وأكبر الأنظمة البنكية على المستوى العربي، حيث يتميز بجودة منتجاته وتعدد وكبر بنوكه سواء التقليدية أو الإسلامية.

### المطلب الثالث: مكونات النظام المصرفي الإماراتي

من خلال هذا المطلب سنحاول أن نأخذ نبذة مختصرة عن أهم مكونات النظام المصرفي الإماراتي مركزين على البنك المركزي ومختلف أنواع البنوك الأخرى.

#### أولاً- تعريف مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

البنك المركزي الإماراتي هو "البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ومقره العاصمة الإماراتية أبو ظبي. أهم أدوار المصرف هو تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية في الدولة والإشراف على تنفيذها. وهو الجهة الرسمية التي تطرح العملة النقدية في الدولة.

#### ثانياً- المؤسسات البنكية

يتكون الجهاز المصرفي الإماراتي من البنوك التالية:

- 1. البنوك التجارية:** يعمل في دولة الإمارات عددا من البنوك التجارية التي تنقسم بشكل رئيسي إلى قسمين هما البنوك الوطنية (المؤسسة محليا) و فروع البنوك الأجنبية. تعتبر البنوك المؤسسة محليا شركات مساهمة عامة، مرخصة وفقا لأحكام القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 1980، بينما تمارس فروع البنوك الأجنبية عملها بعد الحصول على ترخيص من المصرف المركزي للعمل في الدولة وفقا للأحكام القانون المذكور. يوجد لبعض البنوك الأجنبية مكاتب تمثيلية في دولة الإمارات، وتقوم بتقديم المساعدة في الإجراءات الإدارية؛
- 2. البنوك الاستثمارية:** وفقا للقانون الاتحادي رقم 10 لسنة 1980 لا تقبل بنوك الاستثمار الودائع ذات الاستحقاق الذي يقل عن سنتين، إلا أنه يمكن للبنك الاقتراض من مقره الرئيسي، ومن البنوك المحلية والأجنبية، أو من الأسواق المالية، ترخص بنوك الاستثمار بموجب النظام رقم 21/2/88 المؤرخ 4/6/1988؛
- 3. البنوك الإسلامية:** توفر دولة الإمارات أيضا الخدمات المصرفية الإسلامية التي تخضع بشكل عام إلى أحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 1985 بشأن المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية.

رغم حداثة النظام المصرفي الإماراتي إلا أنه نظام يتميز بالتنوع ويوفر خيارات متعدد للعملاء، يتشكل من البنوك الوطنية والأجنبية ومن البنوك التجارية والاستثمارية كما أنه يوفر الخدمات المصرفية التقليدية و الخدمات المصرفية الإسلامية.

### المبحث الثاني: واقع السوق المصرفي الإماراتي قبل الأزمة المالية العالمية 2008

بعد عرض هيكل السوق المصرفي الإماراتي والإطار التنظيمي الذي تخضع له البنوك بمختلف أنواعها، سنحاول من خلال هذا المبحث أن نتعرف على واقع وأداء السوق المصرفي الإماراتي قبل أزمة 2008، وذلك بالاستعانة بما توفر لنا من معلومات عن الفترة 2000-2007 التي سبقت الأزمة.

### المطلب الأول: هيكل الجهاز المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2000-2007

نلاحظ من خلال الجدول 3 أن عدد البنوك الوطنية العاملة في الإمارات شبه مستقر خلال فترة الدراسة، حيث تراوح ما بين 20 بنكا في نهاية 2000 و 22 بنكا في نهاية 2007، ولكن عدد فروعها في تزايد مستمر حيث كانت 312 فرعا في نهاية سنة 2000 وارتفعت إلى 530 فرعا بنهاية 2007، وهذا راجع إلى السياسة التوسعية التي اتبعتها البنوك الإماراتية لتغطية أكبر قدر ممكن من المستهلكين على امتداد الدولة. تتمثل أهم وأكبر البنوك الوطنية في الإمارات بنهاية سنة 2007 في بنك أبو ظبي الوطني، بنك أبو ظبي التجاري، بنك الاتحاد الوطني، بنك دبي الإسلامي وبنك المشرق، علما أن إمارة دبي وأبو ظبي والشارقة تستحوذ على حصة الأسد من فروع البنوك الوطنية نظرا لحجم النشاط الاقتصادي والتجاري الكبير لهذه الإمارات مقارنة بالبقية.

**الجدول 3: تطور عدد البنوك وفروعها في دولة الإمارات 2007-2000**

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
22	21	21	21	21	21	20	20	عدد البنوك الوطنية
530	499	449	373	367	383	324	312	عدد فروعها
27	25	25	25	25	25	26	26	عدد البنوك الأجنبية
81	81	83	83	87	87	83	83	عدد فروعها

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية لبنك الإمارات المركزي 2007-2000

أما بالنسبة للبنوك الأجنبية فقد عرفت هي الأخرى استقرار في عددها حيث تراوحت ما بين 25 و 27 بنكا، ونفس الشيء بالنسبة لعدد فروعها حيث لم يعرف تطورا كبيرا وهذا راجع لكون أغلب البنوك الأجنبية تكتفي بفروع قليلة في المناطق التي تشهد حركية اقتصادية كبيرة. وتتركز معظم البنوك الأجنبية في إمارة دبي ثم أبو ظبي ثم الشارقة، والبنوك الأجنبية في الإمارات ضمت خلال هذه الفترة بنوك عالمية وأخرى عربية وإقليمية.

**المطلب الثاني: تطور أصول الجهاز المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2007-2000**

من خلال هذا العنصر سنحاول أن نتعرف على تطور الأصول الإجمالية للجهاز المصرفي الإماراتي وكذا أصوله الخارجية، وذلك من خلال العناصر التالية:

**الجدول 4: تطور أصول البنوك في دولة الإمارات 2007-2000**

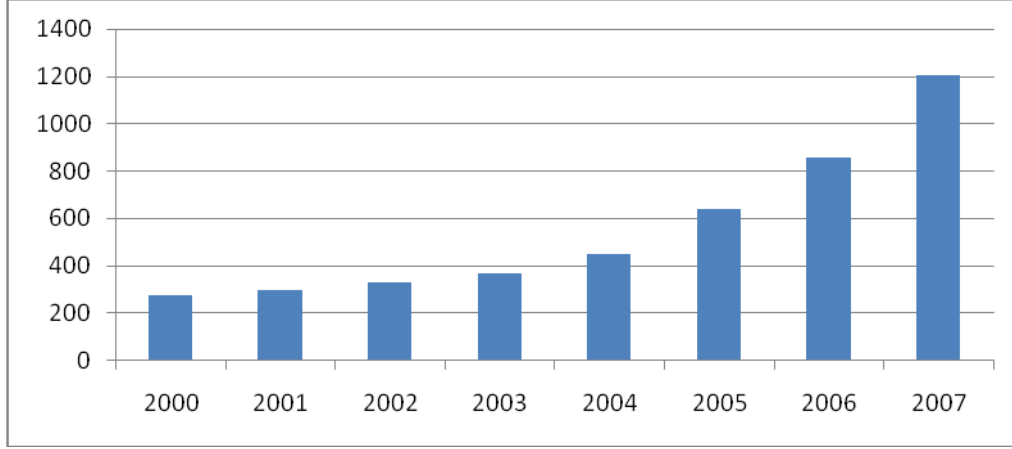
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
1202	859.5	638.0	449.75	366.9	331.5	299.6	277.1	الأصول البنكية مليار درهم
39.87	34.72	41.85	22.57	10.66	10.63	8.1	-	نسبة النمو %
124-	54.2	89.81	83.99	81.43	82.48	68.73	64.44	صافي الأصول الأجنبية
328-	39.59-	6.92	3.14	1.27-	20	6.65	-	نسبة النمو %
10.3-	6.31	14.07	18.67	22.19	24.87	22.93	23.25	نسبة الأصول الأجنبية %

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية لبنك الإمارات المركزي 2007-2000

1. بالنسبة للأصول البنكية الكلية قد شهدت تطورا مستمرا كما يبينه الشكل 2، إذ انتقلت من 277 مليار درهم بنهاية سنة 2000 إلى 1202 مليار درهم سنة 2007 متضاعفة بأكثر من أربعة مرات، أما عن نسبة نموها من سنة لأخرى فكما هو موضح في الجدول 4 قد سجلت نسب نمو موجبة على امتداد الفترة المدروسة وبمعدلات معتبرة جدا خاصة خلال الفترة 2007-2004، ويعود هذا النمو السريع للأصول خلال هذه الفترة لتوسع أعمال البنوك خاصة مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق لدولية؛



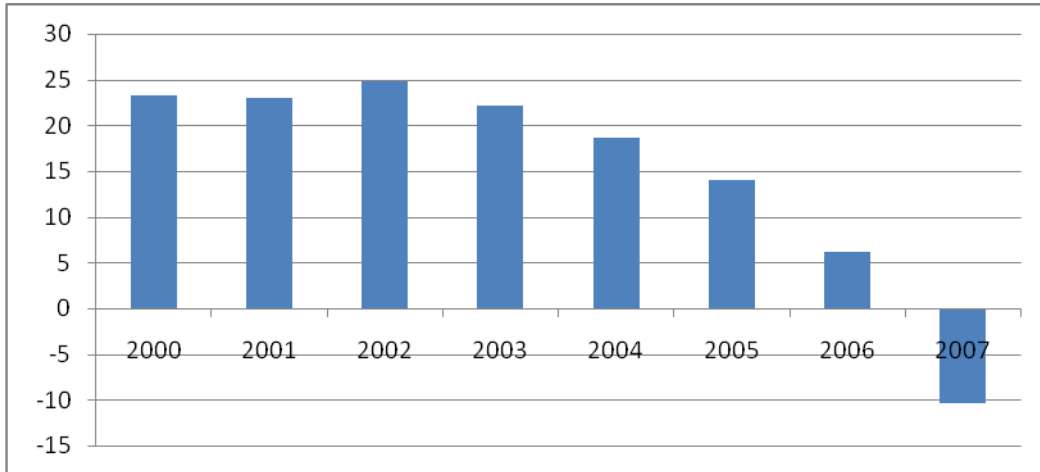
**الشكل 2: تطور الأصول البنكية الإماراتية خلال الفترة 2000-2007**



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول 4

2. بالنسبة لصافي الأصول الأجنبية فقد سجلت رصيда موجبا خلال الفترة ما عدا سنة 2007 حيث كان سالبا ما يعني أن التدفقات النقدية الخارجية للبنوك كانت أكبر من التدفقات الأجنبية الداخلة، مع ملاحظة تفاوت نسبة نمو صافي الأصول الخارجية من سنة لأخرى. أما عن نسبة صافي الأصول الخارجية من الأصول البنكية الإجمالية فقد كانت معتبرة في الفترة 2000-2005 ولكنها عرفت تراجعا كبيرا سنتي 2006 و 2007، وهذا الأمر يمكن تفسيره بتوسع البنوك الإماراتية في الاستثمارات الخارجية خاصة في السوق الأمريكي وهو ما زاد من درجة انكشافها على المخاطر.

**الشكل 3: نسبة الأصول البنكية الأجنبية في المصارف الإماراتية خلال الفترة 2000-2007**



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول 4

**المطلب الثالث: تطور الودائع والائتمان الممنوح من قبل البنوك الإماراتية 2000-2007**

من خلال هذا العنصر سنتناول تطور كل من الائتمان الممنوح من قبل البنوك في الإمارات وكذا حجم الودائع المعبئة خلال الفترة 2000-2007.

**1. تطور إجمالي الائتمان المصرفي:** كما يبينه الجدول 5 فقد عرفت القروض الممنوحة ارتفاعا على طول الفترة، إذ انتقلت من 155 مليار درهم سنة 2000 إلى 718 مليار درهم سنة 2007، فبعدما عرف الائتمان نموا محدودا سنتي 2001 و 2002 فإن الفترة 2004-2007 قد عرفت معدلات نمو مرتفعة، وهو ما يشير إلى توسع البنوك في الإمارات في تمويل النشاط الاقتصادي عن طريق منح القروض الاستثمارية والقروض الاستهلاكية، كما أن نسبة كبيرة من هذه القروض موجهة للمقيمين؛

**الجدول 5: تطور الائتمان والودائع في البنوك الإماراتية 2000-2007**

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
718	537.4	394.8	286.7	196.9	165.6	163.4	155.2	الائتمان مليار درهم
33.6	36.1	37.7	45.6	18.9	1.3	5.2	-	نسبة النمو %
716	518.8	409.6	290.5	237.55	209.6	182.8	170	الودائع مليار درهم
38.01	26.64	41.01	22.29	13.31	14.6	7.53	-	نسبة النمو %
100	104	96	99	83	79	89	91	نسبة الائتمان للودائع %

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على التقارير السنوية لبنك الإمارات المركزي 2000-2007

**2. تطور إجمالي الودائع المصرفية:** كما يبينه الجدول 5 فقد عرفت الودائع المجمعة ارتفاعا على طول الفترة، إذ انتقلت من 170 مليار درهم سنة 2000 إلى 716 مليار درهم سنة 2007، فبعدما نمت الودائع الائتمان نموا محدودا سنوات 2001-2003 فإن الفترة 2004-2007 قد عرفت معدلات نمو مرتفعة، وهو ما يشير إلى جهود البنوك في الإمارات في تعبئة المدخرات، كما أن نسبة كبيرة من هذه الودائع تعود لمقيمين. كما نلاحظ من الجدول 5 ارتفاع نسبة الائتمان للودائع وهو مؤشر بشير إلى ارتفاع نسبة توظيف الأموال في البنوك من جهة، ولكن من ناحية أخرى يشير إلى احتمال ارتفاع درجة تعرض البنوك لمشاكل مالية ففي حالة واجهتها صعوبات.

**المطلب الرابع: تطور مؤشرات الصلابة المالية والربحية في البنوك الإماراتية 2000-2007**

بعدما تعرفنا على تطور أصول وخصوم البنوك في الإمارات توصلنا إلى أنها تعرف نموا كبيرا خلال هذه الفترة، وهو ما يحمل لها أخطارا من جهة ومكاسب توسيع الأرباح من جهة أخرى، وعليه سنحاول من خلال هذا العنصر الاطلاع على مؤشرات السلامة المالية للبنوك الإماراتية ومدى قدرتها على مواجهة الخسائر وكذا الأرباح المحققة من طرفها خلال هذه الفترة.

**1. تطور رأس المال:** كما يشير الجدول 6 فإن رأس مال البنوك الإماراتية خلال هذه الفترة قد عرف نموا متواصلا، إذ انتقل من 34.28 مليار درهم سنة 2000 إلى 130.8 مليار درهم سنة 2007، وهذا التوسع في القواعد الرأسمالية للمصارف يشير إلى امتلاك المصارف لقدرات مالية إضافية من أجل لتوسع في النشاط خاصة الطويل الأجل وكذا القدرة على مواجهة المخاطر المتزايدة، وهذا من أجل الوفاء بمتطلبات تطبيق اتفاقية بازل 2 للرقابة المصرفية.

**الجدول 6: تطور مؤشرات الصلابة المالية والربحية في البنوك الإماراتية 2007-2000**

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
130.8	104.09	78.13	52.46	44.46	41.03	36.82	34.28	رأس المال مليار درهم
10.8	12.1	12.2	11.7	12.1	13.28	12.2	12.3	كفاية رأس المال %
27.88	24.23	25.64	11.78	8.03	7.06	6.14	5.7	الأرباح الصافية مليار درهم
2.32	2.82	4.02	2.62	2.19	2.13	2.051	2.059	العائد على الأصول %

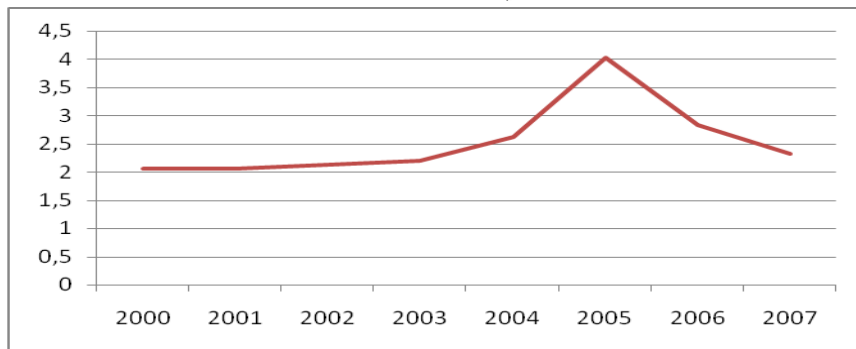
المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية لبنك الإمارات المركزي 2007-2000

**2. كفاية رأس المال:** من خلال الجدول 6 نلاحظ أن كفاية رأس المال في البنوك الإماراتية وفقا لبازل 1 وبازل 2 هي أكبر من الحد الأدنى المفروض وهو 8%، وهو ما يشير إلى صلابة المصارف وقدرتها على مواجهة الخسائر، مع ملاحظة ميل هذا المعدل للانخفاض في آخر الفترة نتيجة التوسع في الموجودات بشكل كبير كما سبق ومر معنا مقارنة مع زيادة رؤوس الأموال؛

**3. تطور الأرباح الصافية:** لم تتوفر لنا بيانات منتظمة عن أرباح البنوك الإماراتية ولذلك استعنا بمجموعة من المراجع خاصة البيانات الصحفية لمصرف الإمارات المركزي، وكما هو موضح في الجدول فأرباح المصارف الإماراتية في تزايد مستمر وصلت أعلى مستوى لها سنة 2007، وهذا ما يعزز من مكانتها في السوق وللذكر فالأرباح هذه ناتجة عن تمويل النشاط الاقتصادي وكذلك نشاط البنوك في أسواق الأوراق المالية التي استثمرت فيها البنوك الإماراتية جزءا معتبرا من أموالها خلال الفترة المدروسة؛

**4. تطور العائد على الأصول:** إن مؤشر الأرباح الصافية عادة مؤشر لا يكفي للحكم على مدى ربحية البنوك، ولهذا يتم اللجوء إلى استخدام مؤشرات بديلة ونسبية زمنها العائد على الأصول، أي نسبة الأرباح التي يحققها كل درهم إماراتي مستثمر في الأصول، وكما يبينه الشكل 4 فإن معدل العائد على الأصول كان مرتفعا ومنتزعا على امتداد الفترة، مع اتجاهها للانخفاض سنتي 2006 و 2007 ما يعني أن الأصول البنكية الإماراتية مربحة.

**الشكل 4: نسبة العائد على الأصول في المصارف الإماراتية خلال الفترة 2007-2000**



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول 6

خلاصة القول أن البنوك الإماراتية تميزت خلال الفترة المدروسة بصلابتها المالية وارتفاع ربحيتها، وهو ما مكنها من اكتساب سمعة جيدة محليا وإقليميا وحتى عالميا.

في آخر هذا المبحث الذي خصصناه للتعرف على واقع المصارف الإماراتية خلال الفترة 2000-2007، والتي سبقت حدوث الأزمة المالية العالمية، وجدنا أنها عرفت نموا كبيرا في أصولها وخصومها وتتمتع بصلاية مالية مع ارتفاع الأرباح، ولكنها من ناحية فهي تنشط في اقتصاد مرتبط بالنفط من جهة ومنكشفة على العالم الخارجي من جهة أخرى، وعليه سنحاول من خلال المبحث الموالي التعرف على كيفية مواجهة البنوك الإماراتية للأزمة المالية العالمية.

### المبحث الثالث: واقع السوق المصرفي الإماراتي أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية 2008

لم تكن دولة الإمارات العربية المتحدة بعيدة عن آثار الأزمة المالية لسنة 2008، ولهذا سنبين تأثير الأزمة على السوق المصرفية الإماراتية بدراسة الفترة 2008-2018 مركزين على مختلف مؤشرات النمو والأداء والصلاية المالية.

#### المطلب الأول: تأثير الأزمة المالية العالمية على الإمارات العربية المتحدة

تأثرت الإمارات العربية المتحدة بالتداعيات الناتجة عن الأزمة المالية العالمية وتحديدًا إمارة دبي التي تأثر كل من قطاعيها المصرفي والعقاري بشكل كبير، فأصبح يعرف تأثير هذه الأزمة على الإمارات عالميا باسم (أزمة ديون دبي)، ويتمثل هذا التأثير في<sup>(1)</sup>:

- توقف المصارف العالمية والمحلية في الإمارات عن تمويل المشروعات الحديثة بشكل غير مباشر، وخصوصا المشاريع المتعلقة بالبناء، بسبب ترقب المصارف للحالة المالية في الإمارات من أجل إعادة النظر في المشروعات، وتمويلها وفقا لأسس جديدة؛
- تأثر القطاع المصرفي والمالي بشكل كبير بهذه الأزمة، مما دفع حكومة إمارة أبو ظبي إلى دعم المصارف الرئيسية في الدولة؛
- إفلاس بعض الشركات في إمارة دبي، بسبب دخول العديد منها إلى السوق العقاري دون امتلاكها خبرة مناسبة، مع وجود مستثمرين بقروض مالية خارجية ضمن قطاع العقارات مما أدى إلى سرعة نموه في بيئة ضعيفة الرقابة؛
- عدم ثبات قيمة الدولار الأمريكي داخل الأسواق المالية العالمية، مما أدى إلى زيادة الآثار السلبية على السوق المالي بإمارة دبي؛
- إغلاق معظم القطاعات المهنية غير المربحة اقتصاديا، والاعتماد على الاندماج بين الشركات، والسعي إلى تقليل المصارف الخاصة بالمشروعات التسويقية، مما أدى إلى ضعف رواتب الموظفين؛
- إعادة الخليجيون النظر حول استثماراتهم في القطاع العقاري في دبي، وانتظار الفترة المناسبة لبيع الأصول نتيجة الإحصاءات الصادرة عن المصرف الألماني التي أظهرت أن انخفاض أسعار العقارات وصل للنصف.

<sup>(1)</sup> <http://mawwdo3.com>

وقد اتخذت الإمارات العربية العالمية المتحدة تحديداً إمارتا أبو ظبي ودبي مجموعة من الطرق للخروج من الأزمة المالية، من أهمها: (1)

- حرصت حكومة أبو ظبي على تقديم المساعدة لإمارة دبي، حتى تتمكن من تسديد الديون المترتبة عليها، وقدمت هذه المساعدة بالاعتماد على شراء الأصول الخاصة بالإمارة، من خلال استخدام صكوك الدين من أجل المحافظة على المكانة العالمية والاقتصادية لدبي؛
- إعادة هيكلة الديون الخاصة بمجموعة دبي، من خلال تقديم مقترح للدائنين يعتمد على سداد الديون بالتعاون معهم من أجل الوصول إلى حل يحقق الرضا لكافة الأطراف؛
- أعلنت دبي عن بيع العديد من أملاكها الداخلية للشركات الاستثمارية، مما ساهم في توفير السيولة المالية الكافية للإمارة حتى تغطي الديون الخاصة بها، كما أدى إلى تشجيع الاستثمارات المتوقعة على العودة للنهوض مجدداً.

#### المطلب الثاني: هيكل الجهاز المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2008-2018

نلاحظ من خلال الجدول 7 أن عدد البنوك الوطنية العاملة في الإمارات سنة 2008 قد تزايد بينكين، ولكن انخفض بعد ذلك نتيجة عملية الاندماج التي تمت بين بعض البنوك الوطنية، ليستقر عدد البنوك الوطنية

#### الجدول 7: تطور عدد البنوك وفروعها في دولة الإمارات 2008-2018

السنوات	البنوك الوطنية	عدد فروعها	البنوك الأجنبية	عدد فروعها
2008	24	508	22	81
2009	24	674	22	81
2010	23	732	22	82
2011	23	768	22	82
2012	23	841	22	83
2013	23	805	26	83
2014	23	874	26	83
2015	23	874	26	86
2016	23	846	26	85
2017	22	771	27	82
2018	22	781	27	82

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على التقارير السنوية لبنك الإمارات المركزي 2008-2018

عند 22 بنكا، أما الفروع فقد عرفت تراجعاً سنة 2008 وهي السنة الأولى للأزمة حيث انخفضت من 50 فرعا سنة 2007 إلى 508 فرعا سنة 2008 نتيجة إغلاق بعض الفروع غير الناجعة. ثم عادت للتزايد

حتى سنة 2012، ولكن في باقي السنوات كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض. أما بالنسبة للبنوك الأجنبية فقد عرفت هي الأخرى انخفاضا في عددها حيث انتقلت من 27 بنكا سنة 2007 إلى 22 بنكا سنة 2008 وحتى سنة 2012، ثم عادت البنوك الأجنبية للتزايد لتبلغ مستواها قبل الأزمة أي 27 بنكا، ونفس الشيء بالنسبة لعدد فروعها حيث لم يعرف تغيرا كبيرا وهذا راجع لكون أغلب البنوك الأجنبية تكتفي بفروع قليلة في المناطق التي تشهد حركية اقتصادية كبيرة.

### المطلب الثالث: تطور أصول الجهاز المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2008-2018

من خلال هذا العنصر سنحاول أن نتعرف على تطور الأصول الإجمالية للجهاز المصرفي الإماراتي وكذا أصوله الخارجية، وذلك من خلال العناصر التالية:

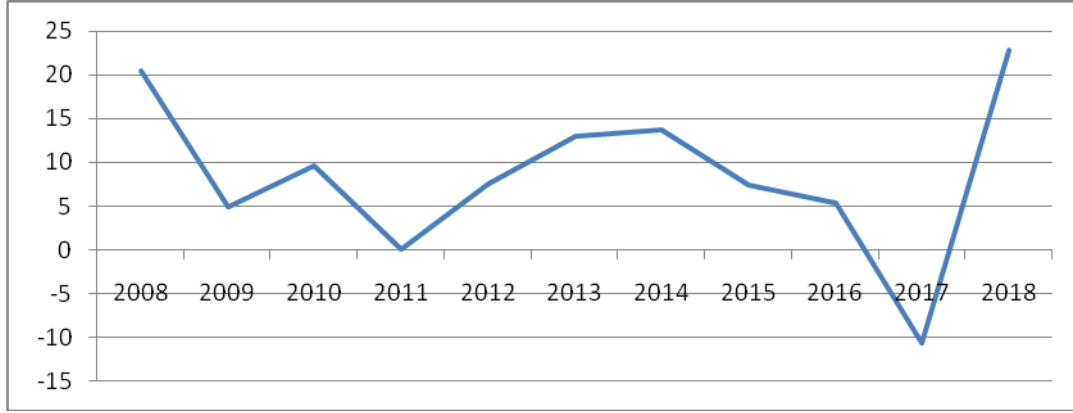
#### الجدول 8: تطور أصول البنوك في دولة الإمارات 2008-2018

السنوات	الأصول البنكية مليار درهم	نسبة % النمو	صافي الأصول الأجنبية	نسبة % النمو	نسبة الأصول الأجنبية %
2008	1447.9	20,45	316.5	355,24	21,85
2009	1519.1	4,91	128	-59,55	8,42
2010	1665	9,60	233.5	82,42	14,02
2011	1666	0,06	248.5	6,42	14,91
2012	1792.6	7,59	306.6	23,38	17,10
2013	2025.8	13,0	245.5	-19,92	12,11
2014	2305	13,78	283.9	15,64	12,31
2015	2478	7,50	341.1	20,14	13,76
2016	2611	5,36	311	-8,82	11,91
2017	2334	-10,60	347.7	11,80	14,89
2018	2867	22,83	362.6	4,28	12,64

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية لبنك الإمارات المركزي 2008-2018

1. بالنسبة للأصول البنكية الكلية قد شهدت نمو مستمرا كما يبينه الشكل 5، إذ انتقلت من 1447.9 مليار درهم بنهاية سنة 2008 إلى 2867 مليار درهم سنة 2018 متضاعفة بمرتين تقريبا، أما عن نسبة نموها من سنة لأخرى فكما هو موضح في الجدول 8 قد سجلت نسب نمو موجبة ولكنها ضعيفة جدا مقارنة مع فترة ما قبل الأزمة، كما حققت نسبة نمو سلبي سنة 2017. ويعود هذا التباطؤ في نشاط البنوك الإماراتي إلى تأثيرها بالأزمة وما رافقه من تراجع في النشاط الاقتصادي بشكل عام وانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية ونشاط البنوك بشكل خاص؛

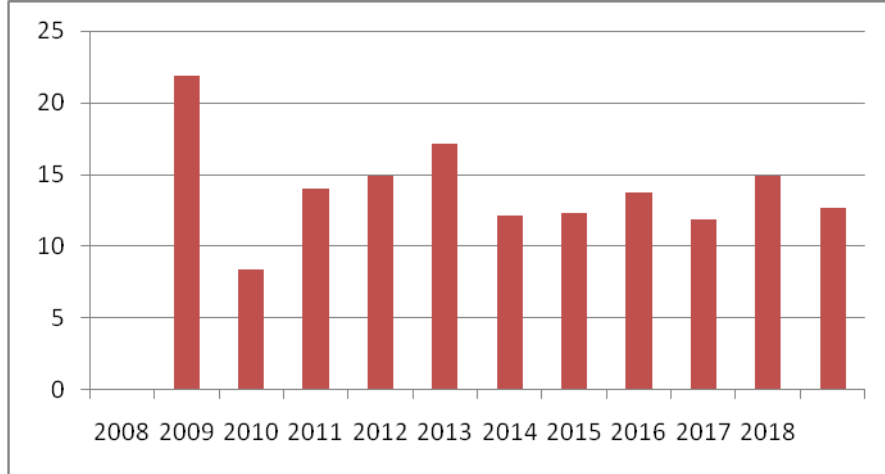
الشكل 5: نسبة نمو الأصول البنكية الإماراتية خلال الفترة 2008-2018



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول 8

2. بالنسبة لصافي الأصول الأجنبية فقد سجلت رصيذا موجبا خلال الفترة، غير أن معدلات نموها تختلف من سنة لأخرى وفي بعض السنوات حققت نموا سلبيا مثلما هو الشأن سنة 2009، أما عن نسبة صافي الأصول الخارجية من الأصول البنكية الإجمالية فقد عرفت تراجعا مقارنة بما قبل الأزمة، ولكنها أكثر استقرارا، كما يبينه الشكل 6.

الشكل 6: نسبة الأصول البنكية الأجنبية في المصارف الإماراتية خلال الفترة 2008-2018



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول 8

#### المطلب الرابع: تطور الودائع والائتمان الممنوح من قبل البنوك الإماراتية 2008-2018

من خلال هذا العنصر سنتناول تطور كل من الائتمان الممنوح من قبل البنوك في الإمارات وكذا حجم الودائع المعبئة خلال الفترة 2008-2018، وذلك لنعرف مدى تأثرها بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

1. تطور إجمالي الائتمان المصرفي: كما يبينه الجدول 9 فقد عرفت القروض الممنوحة ارتفاعا على طول الفترة، إذ انتقلت من 991.05 مليار درهم سنة 2008 إلى 1656 مليار درهم سنة 2018، فبعدها عرف

الائتمان معدلات نمو مرتفعة قبل الأزمة فإن فترة الأزمة وما تلاها من سنوات قد عرفت معدلات نمو ضعيفة وسالبة في بعض الأحيان، وهو ما يشير إلى المخاوف التي واجهتها البنوك في الإمارات في تمويل النشاط الاقتصادي نتيجة الأزمة المالية؛

### الجدول 9: تطور الائتمان والودائع في البنوك الإماراتية 2008-2018

السنوات	الائتمان مليار درهم	نسبة % النمو	الودائع مليار درهم	نسبة النمو % للودائع
2008	991.05	38.02	912.2	27.40
2009	1031	4.03	982.6	7.71
2010	1071	3.87	1049	6.75
2011	1071	0	1069	1.90
2012	1099	2.61	1167.8	9.24
2013	1177	7.09	1278.9	9.51
2014	1378	17.07	1421.3	11.13
2015	1485	7.76	1471.6	3.53
2016	1574	5.99	1562.9	6.20
2017	1392	-11.56	1627.7	4.14
2018	1656	18.96	1756	7.88

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية لبنك الإمارات المركزي 2008-2018

2. تطور إجمالي الودائع المصرفية: كما يبينه الجدول 9 فقد عرفت الودائع المجمعة ارتفاعاً على طول الفترة، إذ انتقلت من 912 مليار درهم سنة 2008 إلى 1756 مليار درهم سنة 2018، فبعدما نمت الودائع بمعدلات نمو مرتفعة قبل الأزمة، فإنها عرفت معدلات محدودة بعدها، علماً أن نسبة كبيرة من هذه الودائع في سنوات 2008 و 2009 هي وودائع حكومية وودائع ناتجة عن الدعم الذي قدمه البنك المركزي الإماراتي للبنوك في محاولة لمساعدتها على تخطي الأزمة. كما نلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة الائتمان للودائع وهو مؤشر يشير إلى ارتفاع نسبة توظيف الأموال في البنوك من جهة، ولكن من ناحية أخرى يشير إلى احتمال ارتفاع درجة تعرض البنوك لمشاكل مالية ففي حالة واجهتها صعوبات.

### المطلب الخامس: تطور مؤشرات الصلابة المالية والربحية في البنوك الإماراتية 2008-2018

بعدما تعرفنا على تطور أصول وخصوم البنوك في الإمارات خلال الفترة 2000-2007 توصلنا إلى أنها تعرف نمواً كبيراً وهو ما يحمل لها أخطاراً من جهة ومكاسب توسيع الأرباح من جهة أخرى، وعليه سنحاول من خلال هذا العنصر التعرف على ما إذا كانت السلامة المالية التي تمتعت بها والأرباح الكبيرة المحققة قد ساعدتها على تجاوز تداعيات الأزمة خاصة خلال سنواتها الأولى.



**1. تطور رأس المال:** بالنسبة لمؤشر رأس المال فإننا لم نتمكن من الحصول إلا على إحصائيات سنتي 2008 و 2009 وذلك لتغيير البنك المركزي الإماراتي لمحتوى تقاريره السنوية، حيث واصل رأس المال الارتفاع مقارنة بما قبل الأزمة وبلغ 165.6 مليار درهم إماراتي سنة 2008 و 231.4 درهم سنة 2009، وأكد ستواصل البنوك الإماراتية تدعيم رؤوس أموالها للوفاء بمتطلبات اتفاقية بازل 3 التي شرع فيها منذ سنة 2010؛

**2. كفاية رأس المال:** من خلال الجدول 10 نلاحظ أن كفاية رأس المال في البنوك الإماراتية وفقا لبازل 2 وبازل 3 هي أكبر من الحد الأدنى المفروض وهو 8%، وقيمتها مرتفعة مقارنة مع الفترة ما قبل الأزمة، وهو ما يشير إلى صلابه المصارف وقدرتها على مواجهة الخسائر، مع ملاحظة ميل هذا المعدل للانخفاض في آخر الفترة نتيجة التوسع في الموجودات بشكل كبير كما ما يؤدي إلى زيادة المخاطر المرجحة، مقابل محدودية الزيادة في رؤوس الأموال خاصة وفق بازل 3 التي تتطلب رؤوس أموال عالية الجودة وهو ما يصعب من مهمة البنوك في توفيرها، كما سيؤثر سلبا على الأرباح لأن البنوك ستضطر لاقتطاع مزيد من الأرباح لتدعيم رؤوس الأموال والاحتياطيات في إطار ما يسمى بالنواة الصلبة لرأس المال؛

#### الجدول 10: تطور مؤشرات الصلابة المالية والربحية في البنوك الإماراتية 2008-2018

السنوات	كفاية رأس المال %	نسبة التعثر المصرفي	الأرباح الصافية مليار درهم	العائد على الأصول %
2008	11.43	غ م	24.9	1.72
2009	19.2	4.17	19	1.26
2010	20.8	5.26	23	1.44
2011	20.8	6.08	27	1.59
2012	21	7.13	27	1.68
2013	19.3	6.65	32	1.84
2014	18.2	5.63	39	2.02
2015	18.3	5.02	37	2.11
2016	19	5.07	35.1	1.72
2017	18.9	5.29	37.3	1.44
2018	17.5	5.61	40.9	1.5

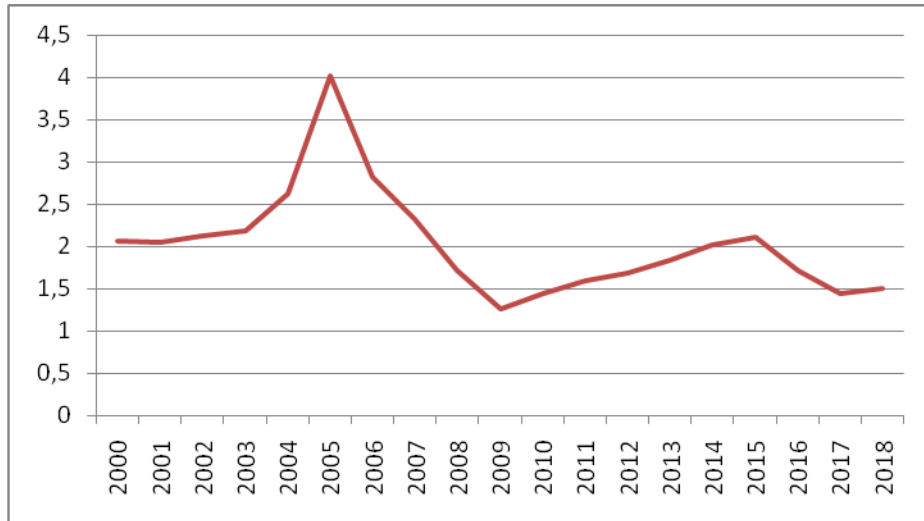
المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية لبنك الإمارات المركزي 2008-2018

**3. تطور الأرباح الصافية:** كما هو موضح في الجدول 10 فالمصارف الإماراتية واصلت تحقيق أرباح حتى في عز الأزمة المالية سنة 2008 وما بعدها، ولكنها أرباح أقل من تلك المحققة سنة 2007 إلى غاية 2012، ولكن منذ سنة 2013 عادت الأرباح إلى التزايد وبمستوى أكبر مما كان قبل الأزمة. يمكن تفسير تراجع

معدلات نمو أرباحها بارتفاع نسبة التعثر المصرفي والمبينة في الجدول 10 والناجمة عن تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة القروض الاستهلاكية، وكذلك يعود للاقتطاعات الكبيرة من الأرباح لتعزيز الاحتياطات النظامية في ظل تطبيق اتفاقية بازل 3؛

**4. العائد على الأصول:** على عكس مؤشر الأرباح الصافية التي تبين أن البنوك الإماراتية في أداء مالي جيد، فإن مؤشر العائد على الأصول كما هو مبين في الشكل 7 يبين أن هناك تراجع كبير في ربحية الأصول البنكية الإماراتية منذ الأزمة المالية العالمية، حيث انخفض العائد على الأصول بشكل كبير ولم يصل لمستواه قبل الأزمة إلى غاية اليوم، وهذا يشير إلى تباطؤ ربحية الأصول، وكذا ارتفاع نسبة الأصول غير الربحية كالنقدية والاحتياطات المشكلة بغرض تدعيم كفاية رأس المال في البنوك.

الشكل 7: نسبة العائد على الأصول في المصارف الإماراتية خلال الفترة 2000-2018



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدولين 6 و10

في آخر هذا المبحث الذي خصصناه للتعرف على واقع المصارف الإماراتية خلال الفترة 2008-2018، وهي الفترة التي عاصرت وجاءت بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، يمكننا القول أن السوق المصرفي الإماراتي لم يكن بعيداً عن آثار الأزمة، ورغم أن البيانات الرسمية للبنك المركزي الإماراتي والبنوك ذاتها تشير إلى أنها عرفت فقط تراجعاً في معدلات نمو الأصول والخصوم ومؤشر الربحية ونسبة القروض المتعثرة، إلا أنه في حقيقة الأمر فالأثر كان أكبر مما هو معلن، وأن الجهود المبذولة من قبل الحكومة الإماراتية والمساعدات الحكومية ومساعدات البنك المركزي هي التي جعلت آثار الأزمة لا تظهر وذلك من أجل الحفاظ على سمعة ومكانة السوق المصرفي الإماراتي، كما أن هناك قطيعة ما بين البيانات المنشورة قبل الأزمة وبعد الأزمة بالشكل الذي يجعل المقارنة والحكم صعباً للغاية.

خاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى الآثار التي تركتها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على السوق المصرفية، وذلك بدراسة حالة السوق المصرفية الإماراتية خلال الفترة 2000-2018 باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي. توصلت الدراسة إلى أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 تعتبر من أعنف الأزمات التي مست الأسواق المالية إلى غاية الآن، فقد شهدت الأسواق المصرفية العديد من التغيرات والتطورات في أواخر القرن العشرين والتي أدت إلى تغيير الكثير من المفاهيم في هذه الأسواق، وجعلت البنوك تتوسع في نشاطها داخليا وخارجيا وفي طبيعة المنتجات التي تقدمها في إطار إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية المدفوع بتيار العولمة المالية المتزايد.

ألحقت هذه الأزمة الكثير من الخسائر بالأسواق المصرفية خاصة في الدول المتقدمة كإفلاس البنوك ونشوب الهلع المالي وتراجع نشاط البنوك وأرباحها والدخول في اندماجات من أجل الخروج بأخف الأضرار، كما كان للأزمة أثر على الجوانب التنظيمية والرقابية لأعمال البنوك والتي وضعت في قفص الاتهام نتيجة تسببها في إحداث الأزمة وهو ما أدى لمواجهة معايير الرقابة المصرفية في إطار اتفاقية بازل 3 .

كان السوق المصرفي الإماراتي من الأسواق المصرفية العربية التي تأثر بالأزمة نتيجة ارتباطها بالاقتصاد الأمريكي وانفتاحها الكبير على الخارج، حث عرف هذا السوق نموا مضطربا في مختلف مؤشرات الأداء والربحية قبل الأزمة، وواصلت هذه المؤشرات نموها بعد الأزمة ولكن بمعدلات محدودة مقارنة مع ما حققته قبل الأزمة خاصة خلال الفترة 2008-2012، ولكن البيانات المعتمد عليها لا تكشف حجم الضرر الحقيقي نتيجة الدعم الحكومي ودعم البنك المركزي الإماراتي للبنوك من أجل المحافظة على مكانة السوق المصرفي الإماراتي وعدم زعزعة الثقة فيه، ما جعل السوق المصرفي الإماراتي يستطيع إلى حد كبير تجاوز الأزمة نتيجة ثقة المستثمرين به والتي عززتها الأطر التشريعية والتنظيمية التي كفلت حماية السوق المصرفي على كافة المستويات. وعليه نصل لتأكيد الفرضيات التي انطلقنا منها وهي:

- ألحقت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أضرارا كبيرة بالأسواق المصرفية؛
- كان للأزمة المالية لسنة 2008 دورا كبيرا في تعديل معايير الرقابة المصرفية في إطار لجنة بازل؛
- آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 لم تظهر بشكل جلي على السوق المصرفية الإماراتية نتيجة الدعم المقدم لها من قبل الحكومة.

### نتائج الدراسة:

- من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية:
- يقصد بالأزمة المالية حدوث انهيار شامل مفاجئ وحاد في الأسواق المالية والائتمانية، مما ينجر عنه إفلاس البنوك والمؤسسات المالية وحدث آثار وخيمة على الاقتصاد ككل؛
- تشير الأزمات المتكررة إلى بعض الأسباب الرئيسية لوقوعها والتي من أهمها المضاربات الوهمية، والممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية، والفشل في تنظيم السوق، وضعف الإفصاح والشفافية؛

- توجه العالم نحو الانفتاح والتحرير المالي وزيادة الترابط بين الأسواق المالية الناشئة والأسواق المالية في البلدان المتقدمة زاد من سرعة انتشار هذه الأزمات؛
- الأزمات المالية تثبت ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد، لمعالجتها وتقليل الخسائر ما أمكن؛
- المالية العالمية 2008 هي أسوأ أزمة مرت على الاقتصاد العالمي وتعتبر عن هشاشة النظام الرأسمالي؛
- تركت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 آثار كبيرة على النظام المصرفي والمالي تمثلت في إفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المصرفية والمالية، كما أنها أدت إلى إعادة مراجعة معايير الرقابة المصرفية؛
- من أهم أسباب الأزمة المالية لسنة 2008 انخفاض مستوى الرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية الذي أدى إلى تداول سندات رديئة؛
- تأثر المصارف العربية بالأزمة المالية العالمية 2008 كان بدرجات متفاوتة حسب درجة انفتاح دولها على العالم الخارجي؛
- السوق المصرفي الإماراتي عرف نموا وتطورا كبيرا قبل الأزمة، وواصل نموه بعد الأزمة ولكن بمعدلات أقل؛
- تدخل الحكومة الإماراتية والبنك المركزي الإماراتي مبكرا لمساعدة البنوك مكنها من تقليل الخسائر التي تعرضت لها لحفظ صورة السوق المصرفي الإماراتي؛
- تراجع مؤشرات الربحية في البنوك الإماراتية دليل على تأثرها بالأزمة وبخاصة مواجهة المتطلبات الرقابية لاتفاقية بازل 3 والتي استهلكت نسب متزايدة من الأرباح كاحتياجات.

#### الاقتراحات:

- بناء على ما سبق، وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات للسوق المصرفية الإماراتية:
- التحكم في الائتمان المصرفي وتوجيهه إلى الاستثمارات الحقيقية التي يصاحبها إنتاج وتبادل فعليين، والحد من القروض غير المنتجة؛
- تدعيم دور المصارف المركزية في ممارسته لمهام الإشراف والرقابة على كافة عمليات الإقراض وتحقيق التنسيق الكامل مع هيئات الأسواق المالية في هذا المجال؛
- 7- إعطاء استقلالية أكبر للمصارف المركزية، بمعنى منع التدخل الحكومي عند قيام المصرف المركزي بأداء وظيفة الأساسية وهي تنفيذ السياسة النقدية؛
- الاستعداد الجديد والتهيئة الكاملة قبل تحرير السوق المالي والعمل على تطوير وتعديل الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية للقطاع المصرفي؛
- تقوية وتدعيم النظام المحاسبي والقانوني وزيادة الشفافية والإفصاح عن نسبة المديونية المعدومة من جملة أصول المصرف والقطاع المصرفي والمالي.



# قائمة المراجع

## أولاً: المراجع باللغة العربية

## أ- الكتب

1. إياد عبد الفاتح النصور، سياسات الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى دار الصفاء للنشر، 2011.
2. آيت عكاش سمير، التنظيم و الرقابة البنكية، مطبوعة دروس للسنة الأولى ماستر، اقتصاديات المالية والبنوك، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج، 2014.
3. بلال خلاف السكارنة، إدارة الأزمات المالية، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن 2015.
4. التوني ناجي، الأزمات المالية، جسر التنمية، العدد 29، المعهد العربي للتخطيط، 2004.
5. جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي، الأزمة المالية، ط1، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية بغداد بيروت 2011، .
6. خالد أحمد علي محمود، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، الطبعة الاولى دار الفكر الجامعي، 2019.
7. خبابه عبدالله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، بدون طبعة، 2013 .
8. صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 5، ع2، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2002 .
9. صباح حسين العكيلي، الأزمة المصرفية وتوجيهات السياسة النقدية، الطبعة الاولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
10. عبد الكريم العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014 .
11. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، دار الجامعة، الإسكندرية، 2007.
12. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
13. عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
14. محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الاولى، 1، 2011.
15. محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، الطبعة الاولى، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012.
16. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
17. محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية قديمها وحديثها أسبابها ونتائجها والدروس المستفادة، الطبعة الاولى، دار الإثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
18. محمود أحمد التوني، الاندماج المصرفي. دار الفجر للنشر والتوزيع 2013.
19. مصطفى يوسف كافي، الازمة المالية الاقتصادية العالمية وحكومة الشركات جذورها وأسبابها تداعياتها 44، الطبعة الاولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان 2013.

20. منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة، نقود وبنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى، 2011.
21. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، 2013، عمان، الأردن، بدون طبعة.
22. نصيرة بعون يحيوي، الأزمة المالية العالمية وضرورة الإصلاح النقدي الدولي، منتجة للطباعة براقى الجزائر، 2011، ص17.
23. هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية. الطبعة الاولى، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2008.
- ب- الرسائل الجامعية**
1. أوكيل نسيم، الأزمات المالية وإمكانية التوخي منها والتخفيف من آثارها، مع دراسة حالة -جنوب شرق آسيا- أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007-2008.
2. إيمان محمود عبد اللطيف، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها، أطروحة لدكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنس العالمية، العراق، 2011.
3. بن أحمد لخضر، آليات تطوير الخدمات المصرفية في الجزائر في ظل تحديات العولمة و آثارها، مذكرة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة جلفة، الجزائر، 2012-2013.
4. جلايلة عبد الجليل، آليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الالكترونية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة أحمد درارية، أدرار، الجزائر، 2019.
5. حورية حمني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
6. خنير فريدة، الرقابة المصرفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2018.
7. عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009-2010.
8. عبو هدى، اثر العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال 1970-2006، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف، الجزائر، 2007-2008.
9. فارس بن رقق، مواجهة الأزمة المالية بين تدابير صندوق النقد الدولي و خطة الإنقاذ الأمريكية، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013.
10. فطيمة بلحاج، العولمة المالية و آثارها على النظام البنكي الجزائري ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران، الجزائر، 2010-2011.



11. محمد صالح السيقلي، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1997، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2005.
12. مشنف أحمد، الرقابة المصرفية على عمليات البنوك التجارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008-2009.
13. منار حنيئة، المعايير الدولية للرقابة المصرفية و تطبيقاتها في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 01، الجزائر، 2014.
14. المناسح راجح أمين، الهندسة المالية وأثرها في الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر 2011-2012.
15. نادية عقون، العولمة الاقتصادية الأزمات المالية الوقاية والعلاج دراسة لأزمة الرهن العقاري الولايات المتحدة، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013.
- ج- المجلات والدوريات**

1. آيت عكاش سمير، ناصر المهدي، خصصة البنوك في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 12، 2015.
2. سعد عبد القهار الشيخ، تأثير العولمة وانعكاساتها على النشاط والصناعة المصرفية الإسلامية، المجلة العلمية، المجلد 2، العدد 2، السليمانية، العراق، 2018.
3. شوقي جباري، تداعيات الأزمة المالية على أداء الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة، تونس الجزائر، مجلة دراسات المحاسبة والمالية، المجلد السابع، العدد 21، الفصل 4، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد 2012.
4. كريستيان ملدر، عين العاصفة - يدفع الطابع الجديد للأزمات إلى الإسراع بإعادة التفكير في إجراءات الوقاية والتدابير والحل، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 39، عدد 4، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2002.
5. مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2010.
6. نزهان محمد سهو، الأزمة العالمية الرهانة المفهوم الأسباب التداعيات، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010.

#### د- المؤتمرات والندوات والملتقيات

1. حسين فتحي عثمان، التوريق المصرفي للديون: الممارسة والإطار القانوني. بحث مقدم إلى مؤتمر الأسواق المالية والبورصات: آفاق وتحديات، المجلد الثالث، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 6-8 مارس 2007.
2. السعيد دراجي، الأزمة المالية العالمية أسبابها وتداعياتها وآثارها على الاقتصاد العربي، مؤتمر الأزمة المالية العالمية والاقتصاديات الدولية والحوكمة العالمية، جامعة قسنطينة، الجزائر، يومي 21-22 أبريل 2004.

3. عبد الغاني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات والتعطر المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة والاقتصاديات الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر، 2009.
4. عبد الغني حريري، صور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر، 2009.
5. عبد القادر بريش، محمد طرشي، التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، يومي 5-6 ماي 2009.
6. عبد الوهاب رميدي، عبد القادر موزاوي، الأسواق المالية العربية والتحديات التي تواجهها في ظل الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة المدية، الجزائر، 2009.
7. عصام خلف العنزي، ولاية الدولة في الرقابة على الأوقاف، منتدى قضايا الوقف الفقهية الخامس، 2011، اسطنبول، ص13.
8. عماري عمار، فالي نبيلة، الأزمة المالية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف 20، الجزائر، أكتوبر 2001.
9. عمر عبد الله كامل، العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الإسلامي. دراسة بحثية مقدمة إلى ندوة البركة الثانية والعشرون للاقتصاد الإسلامي، مملكة البحرين، 19-20 يونيو 2002.
10. فارس مسدور، الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الجزائر، 2010-، ص2.
11. كمال رزيق، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي 10-11 نوفمبر 2009.
12. كمال رزيق، حسين توفيق، الجوانب النظرية للأزمة المالية، المؤتمر العلمي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية علي منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009، .
13. مرابط ساعد، بلميهوب أسماء، العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، ملتقى دولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 21 و22 نوفمبر 2006.
14. مريم شريف جنحيط، علاقة الالتزام بمعايير العولمة بالأزمات المالية العالمية مداخلة الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سطيف، الجزائر يومي 20-21 أكتوبر 2009.

15. مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، 9-10 سبتمبر، تركيا، 2013.

16. هند مهدي وآخرون، تحديات ورهانات المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية، الملتقى الدولي الأول بعنوان الاقتصاد الإسلامي-الواقع ورهانات المستقبل المركزي الجامع غرداية، الجزائر يومي 23،24 فيفري، 2010.

#### هـ - التقارير

1. تقارير إصدارات بنك الامارات العربية المتحدة 2001.

2. تقارير إصدارات بنك الامارات العربية المتحدة 2003.

3. تقارير إصدارات بنك الامارات العربية المتحدة 2005.

4. تقارير إصدارات بنك الامارات العربية المتحدة 2007.

5. تقارير إصدارات بنك الامارات العربية المتحدة 2009.

6. تقارير إصدارات بنك الامارات العربية المتحدة 2011.

7. تقارير إصدارات بنك الامارات العربية المتحدة 2013.

8. تقارير إصدارات بنك الامارات العربية المتحدة 2015.

9. تقارير إصدارات بنك الامارات العربية المتحدة 2017.

10. تقارير إصدارات بنك الامارات العربية المتحدة 2019.

11. التقرير الاقتصادي لصندوق العربي، تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول العربية، 2010.

12. صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، 2014.

#### و - المواقع الالكترونية

1. <http://mawwdoo3.com>

2. [HTTPS://MANHOM.COM](https://MANHOM.COM)

3. [HTTPS://M.MAREFA.ORG](https://M.MAREFA.ORG)

# المخلص

## المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على السوق المصرفية بالتركيز على دراسة حالة السوق المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2000-2018، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى أن أزمة 2008 كانت من أعنف الأزمات التي ضربت الاقتصاد العالمي منذ أزمة 1929، وقد ساعدت العولمة المتزايدة للأسواق المالية على زيادة سرعتها وانتشارها، وكان لها آثار كبيرة على الأسواق المصرفية حيث أدت إلى إفلاس كبريات البنوك العالمية وانتشار الهلع المالي وتراجع نشاط وأرباح البنوك، كما أدت إلى إحداث تغييرات على الأطر التنظيمية والرقابية التي تعمل البنوك في ظلها في إطار اتفاقية بازل 3. بالنسبة لدولة الإمارات فإن سوقها المصرفي قد عرف هو الآخر تأثيراً بالأزمة نتيجة ارتباط اقتصادها بالاقتصادات العالمية وخاصة الأمريكية، ورغم أن البيانات الرسمية لم تكشف عن تأثير كبير في سوقها المصرفي نتيجة سياسة الدعم الحكومي ومساعدة البنك المركزي الإماراتي لها حفاظاً على الثقة في سوقها المصرفي، إلا أنها بنوكها شهدت تراجعاً في توسع نشاطها الذي طبع المرحلة 2000-2007، ومؤشرات النمو والربحية انخفضت خلال الفترة 2008-2012 ولم تستعيد مستوياتها قبل الأزمة إلى غاية يومنا هذا، كما أن البنك الإماراتي قد أدخل تعديلات على مستوى الرقابة المصرفية من خلال تطبيقه لاتفاقية بازل 3. أوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية على مستوى السوق المصرفي الإماراتي.

**الكلمات المفتاحية:** الأزمة المالية العالمية 2008، السوق المصرفي، الإمارات العربية المتحدة